Jordanian Foreign Policy and Its Evolution

FUAD ALBATAYNEH

فؤاد البطاينه

السياسة الخارجية الأردنية وتطورها

ألسياسة الخارجية الأردنية وتطورها

السياسة الخارجية الأردنية وتطورها

فؤاد البطاينة / الأردن

مؤسسة بيت الأردن للدراسات والأبحاث

عمان – الأردن

خلوي : 0798102253 تلفاكس :5820084

E-mail:fuadbatayneh@hotmail.com

الطبعة الأولى 2014

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

2014/4/1547

327.565

البطاينة،فؤاد

السياسة الخارجية الأردنية وتطورها/ فؤاد أنور البطاينة– عمان : المؤلف 2014

(133) ص

ر.أ: 2014/4/1547

الواصفات:/ العلاقات الدولية/الاردن //السياسة الخارجية

أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الاولية .

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية او اي جهة حكومية أخرى.

* الاراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر عن رأي الناشر .

* جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه "أو تخزينه ف نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من المؤلف

ألسياسة الخارجية الأردنية

وتطورها

فؤاد البطاينة

ألإهداء

مثلٌ وعظةٌ \ في اختلاف طبيعة المردود الوطني عندما يتعلق أو لا يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية وهدفيها.

إلى/ من يهمه الأمر ولا يدرك ، أن الإستهداف الصهيوني اليومي للمواطن العربي على الجسور العربية هي سياسة إرهابية تهجيرية ممأسسة ، فيها رسالة مستمرة لكل فلسطيني يفكر بدخول فلسطين أو التواصل معها دون الرضوخ لسياسة الإذلال التهجيرية الهدف ،..... بصمت رسمي .

إلى \ جهاز الدفاع المدني الأردني الذي يُشعِرُني بأن هناك مؤسسة أردنية بألوان الوطن ، غير جابية ولا مسيسة ، تُشعر الأردني المحتاج والفقير والمهمش بمواطنيته في لحظة ما .

تقديم من الكاتب

إن معرفة الحقائق عن واقع نعيشه ونتعايش معه نحن الأردنيين الأميين في حظيرة وطننا لا تنقصنا ، كما لا ينقصنا إدراك أو تمييز كلمات التنظير والتبرير والتدليس من كلمات السواء في سياق تكريس الواقع السائر بنا إلى مستقر له .

وليس فينا من لا يعرف بأننا جميعنا أصفار تستخدم بإرادتنا غير الحرة مع رقم واحد ، على يمينه مرة وعلى شماله مرات ، .....ونبقى أصفارا نقبع في الحظيرة ونتصارع في حدودها على ما يقدمه الراعي، أصفارا مهما تَغنّينا بماضينا وتنافخنا عزةً بما نحن فيه أو بما يجاد علينا من ألقاب ، ومهما سرنا زهوا بعباءة جاهٍ غير عباءتنا ، تُخْلعُ بالدور علينا نحن المؤهلين لمقاسها .

ولكن ربما ينقصنا من يشج رأسنا ، لعلنا نصحو مع قطرات الدم النازفة ، ونرى موقعنا وواقعنا ونقول الكلمة الصادقة ، نؤشر بها على موطن الألم ، ونترك الحظيرة وحياتها لأغنامنا ، كي لا يورثوها لأبنائنا .

أتناول في هذا الكتيب جانبا أساسيا وحساسا من مسيرة دولتنا ، كجانب مسئول بقاؤه عن حاضرنا العليل الشاكي من غير علته ، وعن غياب اهتماماتنا بتغيير واقعنا الذي ندركه ، وغَدِنا المتأرجح على المحك ، وعن غياب تفكيرنا بحقوقنا الإنسانية وقضايانا الوطنية والقومية ، تحت وطأة محددات خارجية مسئولة عن تقزيم حاضرنا واختزال رسالتنا وفلسفة وجودنا إلى مجرد الكد المتآكل كريمُهُ للحصول على ما يسد حاجاتنا البيولوجية لنبقى أحياء...ولغيرنا .

أما هدفي من هذا المسعى فهو الدفع باتجاه الإرتقاء بسياستنا الخارجية لتتخلص من محدداتها ، وترتقي بأهدافها إلى مستوى مواجهة التحديات

الوطنية والقومية والإنسانية في ظرف تاريخي حاسم ، بعد أن غَيبت هذه السياسة ماضينا وأوغلت في نهش حاضرنا وجعلت من مستقبلنا ريشة في مهب ريح موجهة ، فذلك الإرتقاء المطلوب أصبح اليوم تحديا تاريخيا وحاسما أمام القيادة الهاشمية ومسئولياتها .....

للقارئ قبل القراءه

أوضح بجلاء للقارئ وللجنة التي أتفهم عدم قانونيتها والتي قرأت المادة وأبدت ملاحظاتها عليها وسمحت بمنحي رقم إيداع ، بأن كل ما ذكرته في إطار السياسة الخارجية الأردنية في هذا الكتيب هو من نتاج فهمي ورؤيتي الخاصة خلال تجربتي الطويلة في العمل الدبلوماسي الثنائي والمتعدد الأطراف لعقود . وكذلك من خلال مطالعاتي وملاحظاتي الحسيه ، إنه كلام يتزاوج فيه التقرير مع التحليل ، فطبيعة ما تناولته غير تقليدي وروده في المصادر الأردنية وبكتب المجاملة غير الموثقة من جهة محايدة أو حتى غير محايدة ، لكن هناك من المصادر الأجنبية ما أشارت إلى توثيق جزئيات مما كتبت مثل كتاب Taking Side الى Stephen Green في طبعته الأولى قبل التشطيب على صور الوثائق ، وكتاب king Hussien The Lion of Jordan الى Avi Shlaim المؤرخ البريطاني اليهودي المقرب من القيادة والسياسيين الأردنيين . وإن كل ما يحتاج إلى توثيق مما كتبته في هذا الجهد المتواضع يجده القارئ مع النص أو في الحواشي . وقد تعذر علي العثور على كتاب لمؤلف أردني يتناول السياسة الخارجية الأردنية وتطورها باستثناء أجزاء من كتب أو مقالات ومحاضرات من لون واحد أحترم أصحابها ورأيهم الذي لا ينسجم مع ما كتبته ليكون مرجعا لي .

نعم ، إ ن حضوري الذاتي إن وجد فيما كتبت ، فبمهنية وترفع ، ونظرتي الشخصية فيما كتبت ككاتب أو باحث واجب حضورها ، ولا شك أنها موجودة وصرحت بها لكنها قائمة على التحليل المنطقي والتوثيق اللازم . أما الفترة التي يغطيها البحث , ولم تنتبه لها اللجنة ، فالقارئ يدرك بأنها تغطي الفترة

الممتدة من قبيل إنشاء الإمارة إلى اليوم . وأنا أتفهم تحديد فترة الدراسات التاريخية بالنص عليها ، لكن ذلك يكون عادة مرتبطا بممالك وامبراطوريات يمتد حكمها لقرون طويلة وبتاريخ شامل الجزئيات يحتاج لمجلدات .

وأخيرا

إني إذ أرجو القارئ في هذا الكتاب أن لا يجتزئ القراءة أو الإقتباس من دون سياقه فيما كتبت ، حتى لا يؤخذ الكلام على غير محمله ولا يضيع المقصود ، لأشدد هنا على أني لا أهدف إلى توجيه الإتهام لأي طرف أو جهة بعينها ، ولا الى التخوين أو الإساءة إلى أي كان فيما أكتب . فهذا ليس هدفا لكاتب ولا للكتاب . مع تأكيدي بأن كل ما ورد فيه هو بمثابة رسالة أوجهها لنفسي بما أفكر به ، متخليا عن احتكاري لها ليصبح تفكيري بصوت عالٍ يسمعه القارئ . وبصرف النظر عن مضمونها وعن رأي القارئ المحترم بها ، فإن هذا ما أعتقده يجيبني على تساؤلات لي وربما لغيري على واقع نعيشه وعلى مستقبل ينتظرنا ،..... وعلى طريق ما أتوخاه من تغيير ، من واقع أن الأردن بلدي وهويتي الفرعية وبلاد العرب وطني وهويتي الجامعه .

ألفصل الأول

تشكيل السياسة الخارجية الأردنية ومحدداتها

مفهوم السياسة الخارجيه :

إن مفهوم السياسة الخارجيه كمفهوم مطلق دون ربطه بسلوك كيان ما ، أو دولة ، هو مفهوم يمكن التعبير عنه بجملة أو بصفحات ، لكن المهم هو أن يتصف التعبير أو التعريف بالإحاطة ، ويفي بالغرض بأقل الكلمات الممكنه حتى لو كانت أسطرا . وقد عبر الكثيرون من الأكاديميين والسياسيين عن مفهوم السياسة الخارجية كل بطريقته طبقا للفروقات الفردية الثقافيه وللغرض من البحث الذي يجيء في إطاره التعريف . ومن هنا فلست معنيا بذكر أو بتبني أي منها لأني أنطلق من ثقافتي النظرية والعملية ومن حاجتي لربط هذا المفهوم بموضوع الكتاب .

إن تصوري لمفهوم السياسة الخارجية أعرفهُ \\ بواقع التعاطي الرسمي الهادف المعلن والممارس مباشرة أو بالوكالة ، الثنائي والمتعدد الاطراف ، للدولة مع الأخرين من خارج نطاقها جغرافيا أو انتماء ، وسواء كان هؤلاء الأخرون دولاً أو وحدات حكومية دولية أو وحدات غير حكومية ، معترَفاً بها أو غير معترف . وبحيث يشمل هذا التعاطي جملة القضايا والمواقف والقرارات والممارسات التي تتصل بالدولة أو تهم أحد مكوناتها من أرض وسكان ونظام ، وذلك في الإطارين الإستراتيجي والتكتيكي . وبما يشمل - أي هذا التعاطي - وبالضرورة نهج ورؤية هؤلاء الأخرين في تعاطيهم مع الأمور ذاتها أو تاثرهم بها و تأثيرهم عليها . ويكون الهدف الطبيعي المفترض لهذا التعاطي الممثل للسياسة الخارجية ، هو تحقيق رغبات وحاجات وغايات ثابتة ومتغيرة هي في الأصل حاجات داخلية ووطنية تقوم على جلب المنفعة للدولة بسكانها، ودرئ الأخطار عنها وحماية مصالحها وسلامة مكوناتها ، لتتمكن من البقاء والتطور من واقع مفهومي التكاملية والتنافس على تناقضهما ، ومن امتداد مصالح الدول وشعوبها وما يهددها أيضا إلى خارج نطاق إقليمها.

وحيث أن هذا التعاطي يستند إلى استراتيجيات مختلفة باختلاف الدول واختلاف اهتماماتها ومصالحها وطبيعة سياساتها الخارجية وما تمتلكه من الأوراق المادية والسياسية الضاغطة يكشف بالضرورة لدى تنفيذه عن وجود اختلافات

وتضارب في الأهداف والمصالح والنوايا بين الدول ، فقد برزت الحاجة إلى توافق دولي في إطار السياسات الخارجية ، يهدف إلى التنسيق والإنسجام بين تلك الإستراتيجيات من خلال مجموعة من المبادئ والمرتكزات العامة التي من المفترض أن تسترشد بها الدول لدى تشكيلها لسياساتها الخارجية أو تنفيذها لها . وقد تم تضمين هذه المبادئ والمرتكزات في ميثاق الأمم المتحدة ومختلف مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية والجغرافية ([1]). وبما يفترض بالدول أيضا استخدام أوراق القوة أو الضغط المادية والسياسية التي تمتلكها بشكل متفاوت وأخذها بعين الإعتبار من حيث الإستخدام الرشيد في إطار القانون الدولي والمصالح العليا للدولة .

مفهوم النظام

وحيث أني أتيت في تعريفي أعلاه للسياسة الخارجة ،على ذكر كلمة **النظام** ، فإني أُعرفهُ كما هو متعارف عليه سياسيا وأكاديميا بكتب العلوم السياسية والنظم السياسية ، وكما أفهمه وأعنيه في هذا البحث كالتالي :

عندما نقول كلمة النظام regime ككلمه مقترنه بالدولة وبعلم السياسة بشكل واعٍ ، فإن المعنى والمرادف لهذه الكلمه هو نظام الحكم . بمعنى طريقة ووسيلة الحكم ومالك سلطته . أو النظام السياسي الذي يمنهج ويسير كل مؤسسات الدوله باختصاصاتها السياسية والإدارية والفنية في الإتجاهين الخارجي والداخلي وبمختلف القطاعات .

وبصرف النظر عن مسمى نوع النظام رئاسيا أو ملكيا أو برلمانيا كان ، أو غير ذلك من الأنظة السياسية المعروفة أكاديميا ، فإن العبرة في تحديد نوعه الحقيقي هي في الدستور والممارسة الدستورية على الأرض معا ، وفي سلامة تطبيق كل من خصائص نوع النظام المعلن ، من جهة ، ومبدأ -- الشعب هو

---

[1] - تشتمل هذه المبادئ العامة على الإلتزام بعلاقات حسن الجوار وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول وبسلطانها الداخلي وعدم الإعتداء ، وعدم الستخدام القوة أالعسكرية أو التهديد بها في العلاقات الدولية ، والإلتزام بحل الخلافات بالطرق السياسية والدبلوماسية والقانونية واحترام مبادئ القانون الدولي ، وسيادة الدول على مكونات أقاليمها واحترام خيارات الدول السياسية والإقتصادية وخيارات الشعوب في ثقافاتها ومعتقداتها وفي الحرية وتقرير المصير .

مصدر الحكم والسلطات -- وليس الفرد أو الفئه -- من جهة أخرى ، فهذا وحده الذي يجعل من هذا النظام او ذاك متطابقا أو غير متطابق مع مسماه في الدستور ، وبالتالي الذي يجعل منه ديمقراطيا أو شموليا دكتاتوريا .

طبيعة محددات السياسية الخارجية الأردنية

وارتباطها بإنشاء الدولة وبسياستها

من المعروف أن السياسة الخارجية الطبيعية لأي دولة مستقلة ، يفترض أن تستند وتقوم على محدات من نوعين يتحكمان كليهما معا بتشكيل تلك السياسة ووجهتها . واحد ينبع من طبيعة ثقافة سكان الدولة وحاجاتهم المادية والمعنوية والوطنية ، وحاجات حماية وبقاء وتعزيز دولتهم نفسها ومصالحها محلية/ خارجية كانت، أو قومية . والثاني ينبع من تفاهمات دولية عامة كرائز ومبادئ دولية أدبية وأخلاقية وقانونية تم التوافق عليها لاسترشاد الدول بها حين تشكيلها لسياساتها الخارجية حتى لا تؤدي ممارسة أو تنفيذ الدول لسياساتها الخارجية إلى فوضى سياسية وحروب نتيجة تضارب المصالح والأهداف والسياسات ، تضيع في خضمها ونتيجتها حقوق ومصالح الدول الضعيفة .

إن الأردن في سياسته الخارجية لا يعتمد عمليا على الأرض أياً من هذين المحددين الطبيعيين ولا ارى على الواقع وجوداً فيها للبعدين الوطني والقومي مع أنه لو كانت للقيادة الهاشمية شرعية خارج الحجاز فهي قومية ودينية ووطنية اردنية بالضرورة.... فعلى أية أسس ومحددات بنت وتبني هذه القيادة سياسة الاردن الخارجية .

إن تصوري التاريخي والسياسي المترجم على الأرض ، هو أن تشكيل السياسة الخارجية الأردنية ووجهتها قد ارتبط بداية بإنشاء الدوله ذاتها ، من خلال ارتباطها بشروط أو مؤثرات سياسية خارجية\ استعمارية مرسومة مسبقا ، ما زالت قائمة إلى اليوم بشكل أو أخر كمحددات سياسية خارجية طغت في سياستنا وما زالت تطغى على المحددات الطبيعية والجيوسياسية وكذا الوطنية والقومية

وعلى المتطلبات المحلية الطبيعية للدوله وسكانها والتي من المفترض أنها الأساس في تحديد وتشكيل وصياغة السياسة الخارجية وبلورة أهدافها .

بمعنى أن طبيعة السياسة الخارجية الأردنية بوجهتها المرسومه مسبقا ضمن تلك المحددات الأجنبية قبيل انشاء الدولة والمتوقع الإلتزام بها بعد قيام الدولة ، مثلت السبب الرئيسي الذي من أجله أنشأت بريطانيا هذه الدوله ونظامها كدولة مرحلة و خارج سياق وهدف إنشاء بقية الدول العربية السايكوسبيكية التي كانت بمثابة ولايات عربية تابعة للحكم العثماني والأردن منها ، رغم أن الحركة الوطنية \السياسية / الإجتماعية الأردنية على الأرض الأردنية التي حضنت ما يكفي من الحضارات ، كانت توازي ميثيلاتها في بقية الدول العربية إن لم تكن أكثر بروزا في وجه الحكم العثماني . ولذات السبب المتعلق بِتلكَ المُحددات الأجنبيةُ وأهدافها أخرجت بريطانيا الأردن من مساحة وعد بلفور لاحقاً .

<u>فالسياسة الخارجية الأردنية ونشأة الدولة لدينا توأمان متلاصقان في معادلة مختلة والفصل بينهما من شأنه أن يذهب بأحدهما أو بكليهما معا. وبهذا المفهوم تصبح الدولة الأردنية من وجهة نظر المستعمر في خدمة السياسة الخارجية وتصبح السياسة الداخلية أيضا في خدمة السياسة الخارجيه وليس العكس كما هو مفترض.</u>

وقد قيل وكتب الكثير من أردنيين وغير أردنيين وما زال يقال ويكتب بشأن السياسة الخارجية الأردنية دون التطرق إلى محددات تشكيلها ووجهتها ومؤثراتها الخارجية التي سنأتي إليها ، ولا إلى الأهداف التي بلورتها القيادة الهاشمية للسياسة الخارجية الأردنية في ضوء تلك المحددات التي تشكل بحد ذاتها أيضا أهدافا أجنبية ، حتى أصبحت وما زالت الحقائق التاريخية التي لها مساس بتشكل الدولة وسياستها الخارجية تبدو لكتابنا ومواطنينا من المحذورات محليا ، في حين أنها من المعلنات والمصرح بها أجنبيا . وهو الأمر الذي أثر ويؤثر سلبا في مفهوم وتفهم المواطن الأردني لما يجري في بلدنا على صعيد السياستين الخارجية والداخلية معا وذلك حين تعكس الصورة التجميلية المنقوصة وغير الصريحة التي يكتب العديدون بها وخاصة لدى المثقفين مشهدا

يعتريه الكثير من التناقضات والزيف والمجاملة والغموض أمام ما يشهدونه على الأرض أو يقرأونها على ألسنة الكتاب والمؤرخين الغربيين .

وقد يكون مرد ذلك لدى البعض إلى المجاملة ولدى البعض الأخر إلى نقص الإطلاع أو المعلومه أو عدم دراسة الواقع السياسي الدولي والإقليمي الذي واكب الحراك التآمري البريطاني \ الصهيوني على فلسطين في نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى ، والتآمر بنفس الوقت على مستحقات الأردن ككيان سياسي مستقل له ما يؤهله لذلك تاريخياً وحضاريا كغيره من الدول العربية السايكوسبيكية . وربما الجهل أيضا بظروف ومسببات إنشاء إمارة شرق الأردن ، ومن ثم الحراك قبيل وأثناء اقامتها في شرق الأردن على غرار وهدف يختلف عن غرار وهدف إنشاء باقي الدول العربية حينها .

إلا أنه بالنسبة لي فالأمر واضح كما للكثيرين، والظرف سانح للكتابة في هذه المحددات الواقعية التي أثرت وما زالت تؤثر سلبا في صياغة وتشكل السياسة الخارجية الأردنية بطبيعتها وأهدافها وعملية اتخاذ القرار على أنواعه منذ إنشاء الدولة وتطور هذه السياسة فيما بعد . إن القارئ للتاريخ إلى جانب متابعته للأحداث يلاحظ هذه المحددات ويستنتجها ثم يؤكدها بمرور السنين .

أما هذه المحددات التي أجملها في العنوان التالي فهي سياسية لأهداف ، خارجياً وداخلياً ، ومرتبطة مباشرة بظروف واحتياجات إنجاز المشروع الصهيوني في فلسطين والمنطقه بنجاح ، بالإضافة لمحدد آخر طبيعي \ جغرافي \ مالي محلي خدم وما زال يخدم المحددات السياسية\الغربية الصهيونية وأهدافها عن طريق تكريسه لغايات التضييق على مجمل الدولة ونظامها وضمان تقييد حريته .

محددات تشكيل السياسة الخارجية الأردنية :

المحدد الأول : المشروع الصهيوني والوطن البديل

يتمثل هذا المحدد في غاية وهدف المستعمر البريطاني أو التحالف الأوروبي آنذاك من إنشاء الدوله الأردنية بحدودها القائمه كأصحاب مصلحه عليا في إنجاح إقامة الدولة اليهودية\ الصهيونية في فلسطين كوطن بديل لمتهودي الخزر ([2]) ، وذلك بعد احتلال إمبراطوريتهم التي كانت تشغل مساحة الإتحاد السوفيتي سابقا من قبل التحالف الروسي \ البيزنطي وتلاشيها عن الخارطة في القرن الثالث عشر ميلادي بعد تحولها إلى دول أوروبية مسيحية وتحول سكانها اليهود أو المتهودين إلى رعايا متمردين في تلك الدول في صراع امتد لقرون وكلف الأوروبيين الكثير من الكوارث السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، كما كلف اليهود الكثير من الإضطهاد والطرد والتشتيت في إطار ما سمي بالمسألة اليهودية من أجل الحصول على دولة لهم على أراضي مملكتهم أو إمبراطوريتهم الخزرية السابقه . وقد امتدت تداعيات هذا الصراع بكراهيته إلى قبيل قيام دولة إسرائيل من خلال ما سمي بالمحرقه . **وقد أوجزت طبيعة المصلحة العليا للأوروبيين الغربيين والشرقيين في إقامة الدولة اليهودية في فلسطين وحمايتها في المتمم رقم ١ من هذا الكتاب لأهميته التي تكشف مصدرحيوية المشروع الصهيوني للغرب في فلسطين .**

من هنا لم يكن إنشاء إمارة شرق الأرالأردن في أعقاب الحرب الأولى حلقة في سياق تجزئة سوريا الطبيعية والوطن العربي إلى الدويلات السايكوسبيكية ، كما لم يكن إنشاؤها في سياق أهداف إقامة تلك الدويلات العربية التي ما زالت

---

[2] - إن المراجع عن تارخ الخزر ومملكتهم وتهودهم كلها مراجع غربية وأشير بهذا الى كتابي ثقافة الأسفار الذي يحصي معظمها حيث هناك العديد من المؤلفات . ويشكل يهود الخزر أكثر من ٩٥% من يهود إسرائيل والعالم اليوم وتشير بذلك كل المؤلفات المحيطة بيهود الخزر ومنها هنا The thirteenh tribe (the khazars Empire and its heritage إلى ارثر كوستلر

قائمةً اليوم . ولم تكن نظرة التحالف البريطاني \الصهيوني لمنطقة شرق الأردن على أنها أرض أردنية تخص شعبا أردنياً أو حتى أرضا مسكونة ، ولا نظرة لدولة بمسمى الأردن وبمضمون الدولة كمصطلح سياسي كامل التبلور ([3]). رغم انها كانت مهدا تاريخيا لحضارة دول وممالك تماما كما هو الحال في أرض فلسطين .

إن بريطانيا ومعها الحلف الصهيوني الأوروبي عندما أنشأت هذه الدولة في شرق الأردن كمساحة جغرافية وكنظام أو قيادة ، لم تنشئها لتكون أو تبقى دولة أردنية مستقلة وللأردنيين كما هو مفترض كبقية الدول العربية ، بل لتخدم بالأساس تحقيق وإنجاح المرحلة الأولى من المشروع الصهيوني في فلسطين باستخدام الأردن كمستوعب سياسي وسكاني للفلسطينيين المهجرين وهويتهم ليُمكن بالتالي استخدام فلسطين مستوعبا سكانيا وسياسيا لمتهودي الخزر . وكانت بريطانيا تدرك أن هذه المستوعبات هي لتغطية المحاذير الأساسية التي تعيق إقامة دولة إسرائيل في فلسطين بنجاح . وليصبح ويوظف هذا الهدف كمحدد مبكر وأساسي يفرض نفسه على القيادة الأردنية في تشكيل وصياغة وممارسة السياسة الخارجية وأهدافها من خلال القرارات والممارسات المنسجمه مع تحقيق الهدف .

إن الخطة الغربيه الصهيونية بشأن توظيف المساحة الجغرافية الممتدة شرق نهر الأردن لخدمة إنشاء الدولة الخزرية \ الصهيونية في فلسطين بمسمى دولة إسرائيل قد بدأت مع بدء التفكير باحتلال فلسطين وإقامة الكيان الإسرائيلي ، وقد مهدت لها بريطانيا وسببتها وقننتها في أكثر من وثيقة دولية اعتبرت فيها أن الأردن جزءاً من فلسطين أو كليهما لمسمى واحد ، وذلك لكي لا يعتبر هذا

---

[3] - جاء في الصفحه ١٢ من كتاب إسد الأردن إلى المؤرخ البريطاني اليهودي أفي شلايم المنقول عن الأرشيف البريطاني ما نصه \ ...فقد كان البريطانيون يبحثون عن عميل أو زبون مطاوع plaint cliant يكون موثزقا ليعهد اليه حكم أرض مهجورة او فارغه شرق النهر نيابة عنهم .

التوظيف على حساب دوله أخرى منفصلة عن فلسطين . ومنها عندما ثبتت بريطانيا ومعها الدول الغربية في صك الإنتداب فكرة اعتبار المنطقه من **البحر إلى عمق الصحراء شرقا هي فلسطين أو الأراضي المقدسه** . بمعنى اعتبار الأردن هي فلسطين أو جزءاً من فلسطين . وقد تم تمرير ذلك في صك الإنتداب لتصبح هذه الفكرة مرجعا سياسيا وتاريخيا وقانونيا يتم الرجوع إليه في الوقت المناسب . حيث نصت المادة ٢٥ من صك الانتداب على ما منطوقه \\ **يحق للدولة المنتدبة بموافقة مجلس عصبة الأمم أن ترجئ أو توقف تطبيق ما تراه من هذه النصوص مما تعتبره غير قابل للتطبيق على المنطقه الواقعه ما بين نهر الأردن والحد الشرقي لفلسطين كما سيعين فيما بعد ....\\ والنص هو**

In the territories lying between the Jordan and the eastern boundary of Palestine as ultimately determined, the Mandatory shall be entitled, with the consent of the Council of the League of Nations

فهذه الفقرة المركونة فوق الخط تعتبر عمق الصحراء الأردنيه حداً شرقيا لفلسطين . اذ تقول ما نصه\\ في الأراضي الواقعه بين نهر الأردن والحد الشرقي لفلسطين \\ وبهذا يكون المفهوم الجغرافي المبكر لفلسطين بالنسبة للغرب والصهيونية المجسده حاليا بإسرائيل مفهوما **يشمل الأردن** ، كما هو واضح من هذه الفقرة في نص صك الانتداب الذي أعلن في تموز من عام ١٩٢١ . فبريطانيا عندما انشأت الدولة الأردنية بكيانها السياسي القائم حاليا فإنما فعلت ذلك من قبيل إلغاء خصوصيتها وفصلها عن الكيانات العربية الأخرى لاستخدامها في ضمان إنجاح تأسيس دولة إسرائيل الخزرية في فلسطين من البحر إلى النهر بعد أن اعتبرت هذه الأراضي الواقعة شرق نهر الأردن جزءاً من فلسطين أو مكملا لها ومصممة لاستيعاب الفلسطينيين القادمين من فلسطين او من غرب النهر. **وهنا يقول المؤرخ البريطاني أفي شلايم من واقع الارشيف البريطاني في الصفحة رقم ١٣ من كتابه أسد الأردن ما نصه \\ "إن تلك المنطقه (الأردن) كانت مخصصة لأن تستخدم كأرض إحتياطية من أجل إعادة توطين العرب عندما تؤسس الدولة القومية في فلسطين وتصبح حقيقية ولم**

يكن القصد في هذه المرحلة تحويل أراضي شرق الأردن إلى دولة عربية مستقلة" \\ انتهى .

ويضيف أفي شلايم في الصفحة ١٢ ما نصه **\\كان البريطانيون يبحثون عن عميل أو زبون مطواع Plaint cliant لهم ويكون موثوقا لأن يعهد له حكم أرض مهجورة أو فارغة شرق النهر نيابة عنهم \\ انتهى.**([4]) .

من هنا فإن القيادة الهاشمية في الأردن لم يكن اختيارها من وجهة نظر وهدف المستعمر البريطاني من قبيل الإسهام في تأسيس دولة راسخه بل لدور تؤديه ، في دولة مرحلية ، وبقاؤها بالنسبة لهذا المستعمر أو لمن يخلفه كحليف للصهيونية ، مرتبط بالمرونة التي تبديها القيادة في إطارتسهيل ما يخدم سياساتهم في المنطقة وكبح الممارسات والمشاعر المعادية للصهيونية تحقيقا للأهداف والمهمات التي يتصورونها هم . وبهذا يذكر الأرشيف البريطاني المعكوس في الصفحة **١٦من كتاب أسد الأردن ما نصه / ما كان باستطاعة عبدالله ان يمتلك سلطة في شرق الاردن دون موافقة بريطانيا ولو حاول تحدي بريطانيا في ذلك فلن ينجح ... لقد كانت الحماية البريطانية وحدها التي حفظت التاج الهاشمي في شرق الاردن**انتهى

ويسترسل الأرشيف البريطاني المثبت في كتاب أسد الاردن للمؤرخ البريطاني اليهودي (والمعروف عند البعض بمؤرخ العائله الهاشميه) في الصفحات ١٢ ، ١٣ /١٤ ما نصه **وان لورنس مستشار تشرشل في الشؤون العربية أكد أن عبدالله كان أكثر تأهيلا للمهمة من أي مرشح آخر وكان مقتنعا بأن المشاعر المعادية للصهيونية ستتناقص وأن شرق الأردن سيتحول إلى صمام أمان بتعيين حاكم تستطيع بريطانيا الضغط عليه لكبح الهيجان ضد الصهيونية وإن الشخص المثالي لذلك هو ان يكون ليس قويا جدا وليس من سكان شرق الأردن ويعتمد على الحكومة البريطانية للحفاظ على وظيفته .** (ويضيف

---

[4] - أرقام الصفحات التي اشير اليها في كتاب أسد الاردن هي للطبعة الأولى hard cover حيث لكثرة نفاذ الكتاب وخاصة في الأردن ، صدرت عدة طبعات بأغلفة عادية وتصميم غير متطابق مع النسخة الأصلية من حيث أرقام الصفحات .

المؤرخ قائلا مانصه)..... وعليه في مارس ١٩٢١ وبتشجيع من لورنس اجتمع تشرشل مع عبدالله في القدس وعرض عليه إمارة شرق الأردن وتضم الأرض بين النهر والصحراء العربية في الشرق وكان شرط تشرشل أن يترك عبدالله نيته في الهجوم على سوريا **والاعتراف بالولاية أو الوصاية البريطانية على شرق الأردن كجزء من الولاية أو الوصاية على فلسطين . وقد قبل عبدالله الشرطين** . .....**ودفع للأمير عبدالله معونة شهرية خمسة الاف جنيه لتجنيد قوة محلية لحفظ النظام في شرق الأردن . وهكذا بجرة قلم في مساء يوم أحد مشمس خلق تشرشل إمارة شرق الأردن** . حيث شكلت حكومة فيها في ابريل من عام ١٩٢١ **واعترفت بها بريطانيا على أساس إقامة نظام دستوري والموافقة على اتفاقية تمكن بريطانيا من تنفيذ التزاماتها الدولية** "\\\ انتهى النص . يشار هنا إلى أن المقصود بالإلتزامات الدولية هو تنفيذ وعد بلفور كما جاء في الفقرة وأماكن أخرى من الكتاب(٥).

ومع أن إخراج بريطانيا لشرق الأردن من مساحة وعد بلفور قد أغضب اليهود وزاد من إصرارهم على أن شرق الأردن هي جزءاً من فلسطين ، إلا أن القرار البريطاني كان بالدرجة الأولى لضمان إنجاح إقامة الكيان الإسرائيلي في فلسطين من البحر إلى النهر عن طريق الإبقاء على شرق الأردن كمنطقة لاستيعاب المهجرين من فلسطين سكانيا وسياسيا . لذلك لم تكن بريطانيا داعمة لعمليات الوكالة اليهودية في شراء الأراضي في الضفة الشرقية التي استمرت لسنوات في الثلاثينيات من القرن قبل الفائت عن طريق السماسرة وقبلها التسلل اليهودي ومحاولة إقامة المستوطنات في مناطق السلط وشمال الأردن في

---

[5] - كانت هناك أسباب مرحلية أخرى لإنشاء الدولة الأردنية بسياق غير سياق إنشاء بقية الدول العربية ، جاءت بالأرشيف البريطاني على لسان أفي شلايم في الصفحة ١٢١\ ٢٢ \ونصها هو \\ **كانت الحاجة إلى شرق الأردن كمنطقة عازلة في الجنوب بين السعودية من جهة وبين مصر وفلسطين .....وعبدالله اعترف رسميا بالوصاية البريطانية على كل فلسطين وبوعد بلفور . انتهى.**

الثلث الأخير من القرن التاسع عشر الذي يؤكد قدم استهداف الأردن من قبل الصهيونية المتمثلة اليوم بإسرائيل ([6]) .

بمعنى أن هناك تناقضا كان قائما بين البريطانيين والوكالة اليهودية بشأن شرق الأردن . فبينما كان اليهود يريدونه ضمن دولتهم ، كان البريطانيون يريدونه وسيلة ضرورية لضمان نجاح إقامة دولة إسرائيل بين النهر والبحر وترسيخها كمصلحة عليا لديهم ولدى كل الأوروبيين شرقيين وغربيين كما هو موضح في المتمم رقم ١ من هذا الكتاب . وقد أخذ الأمر إسرائيل عشرات السنين لتستوعب بأن القرار أو الرأي البريطاني هذا كان لصالحها ، حيث تخلت فيما بعد عن مشروعها الكبير من الفرات إلى النيل عمليا لا نظريا ، واستمرت معتبرة الأردن جزءاً من فلسطين وتركه للفلسطينيين كوطن أصيل لهم مع الأردنيين لا بديل ، سيما وأن قرار التقسيم رقم ١٨١ على تقسيم فلسطين بين اليهود والعرب (ليشمل الأردنيين) وليس بين اليهود والفلسطينيين . ولن يجد القارئ في النص الإنجليزي للقرار وهو النص الأصلي أية إشاره لدولة فلسطينية في فلسطين ولا في غيرها . والنص كما جاء في الفقره ٣ من الفرع ب من قرار التقسيم رقم ١٨١ \ ١٩٤٧ هو :

Independant Arab and Jewish states and the special international regime for the city of Jerusalem set forth in the part 3 of this Plan shall come into existence in Palestine([7]).

ومن الأهمية بمكان أن نعرف بأنه رغم مرور أكثر من تسعين عاما على إنشاء الكيان السياسي الأردني الحالي فإن المفهوم التآمري البريطاني \ الصهيوني باستخدام الأردن محلا لتصفية مكونات القضية الفلسطينية ما زال

---

[6] - هناك العديد من المؤلفات بذلك ويراجع كتاب الحركه الأردنية الوطنية للدكتور عصام السعدي لسعة توثيقه .

[7] - ألفت الإنتباه الى أن من كتب النص قد عرف فلسطين بنفس الوثيقه أنها من البحر إلى عمق الصحراء .

حاضرا ويتكرس على الأرض من قبل الصهيونية ممثلة اليوم بإسرائيل . حيث يستمر حكامها وأحزابها ومفكروها على طرحهم أمام العالم الغربي وفي كتبهم ووثائقهم بأن الأردن هو فلسطين الشرقية وعلى رأسهم نتنياهو الذي يذكر بكتابه **مكان بين الأمم A place among the nations ما يجب على كل حاكم عربي معرفته** . لأنه ليس مجرد كلام بل ممارسة على الأرض ، ونصه هو **\\" إن المساحة التي تقوم عليها إسرائيل بما فيه الضفة الغربية + الضفة الشرقية (الأردن)هي بمجموعها تشكل المساحة التي كانت تحت الإنتداب البريطاني ، وإن بريطانيا أخرجت الأردن الذي يشكل ٨٠% من الأراضي من وعد بلفور أي من الوطن القومي لليهود عام ١٩٢٢ بجرة قلم . وإن الوضع الحالي يتمثل بوجود دولتين في فلسطين ، الأولى إسرائيل أو فلسطين الغربية من البحر إلى النهر لليهود ، والثانيه هي الأردن أو فلسطين الشرقية للعرب. وبالنظر لهاتين الدولتين نرى إسرائيل تملك خمس الأراضي وتضم خمسة ملايين سدسهم عربا ، بينما تشكل دولة الأردن أو فلسطين الشرقية أربعة أخماس الأرض وتضم ثلاثة ملايين نسمه ولا يسمح لليهود بالسكن فيها ....وإن انشاء دولة في الضفة الغربية يعني إنشاء دولة ثانية للعرب على حساب دولة إسرائيل . انتهى .**

هذا كله جزء بسيط من مكونات مسلسل لسنا في معرض تعدادها ، تؤكد وتوثق وجود فكرة الوطن البديل كفكرة ابتدأت بريطانية\ غربية . لكنها انتهت كما سنرى إلى هدف اسرائيلي استراتيجي تبلور وما زال قائما بوتيرة متسارعة وواثقة على الأرض .

وتؤكد ملهاة الغرب وحلم الأردن بالذات المسماة **بحل الدولتين**[٨] المرفوض من إسرائيل علنا من حيث المبدأ والإستراتيجية من خلال طبيعة تحفظاتها المكتوبة على هذا الحل ، ومن خلال ممارساتها السياسية والعملية على الأرض لا سيما الإستيطانية ، والإصرار على وجود الجيش الإسرائيلي في الأغوار ،

---

[8] - **إن حل الدولتين أو أي حل ينطوي على ترسيخ الاعتراف بسيادة الصهيونية على فلسطين أو على جزء منها يمثل خيارا فرض على الحكام العرب ولا يمثل خيارا مقبولا للشعب العربي .**

والجدار العازل الذي يقضي على أدنى امكانيه عمليه لقيام دوله متصلة وقابلة للحياه في الضفة الغربية ، أقول تؤكد هذه الملهاة على استمرار حضور وتكريس مادي لذات المفهوم الرافض إلى اليوم لإقامة دولة أو كيان سياسي فلسطيني يكون متصلا جغرافيا وقابلا للحياة وذي سيادة على الأرض والسكان وعلى الحدود البرية والبحرية والجوية على أي بقعة بين النهر والبحر ، **والذي في حال تخلي إسرائيل عن هذا الرفض قولا وعملا على الأرض وقبولها بدولة فلسطينية على هذا النحو سنقول عندها فقط أن فكرة الوطن البديل أصبحت غير قائمة** . حيث ينجو الأردن ككيان سياسي مستقل ويتحقق بنفس الوقت الحق الفلسطيني على الأرض الفلسطينيه بحده المقبول بالتوافق الفلسطيني العربي\ الرسمي . ويبقى ما دون ذلك تفاصيلا يمكن معالجتها ولو مرحليا حتى مسألة العودة على أن يتم الإعتراف به كحق قانوني وأخلاقي وتاريخي لا يصح إطلاقا وتحت أي ظرف التنازل عنه بل أن التنازل عنه فيه إساءة عربية وخيانة لكل شعوب العالم وحقوقها وقضاياها . فليس من حقنا التنازل عنه حتى لو بقي لحين الإتفاق على ألية العودة والتعويض.

وعندما نقول الوطن البديل كهدف إسرائيلي فليس المعنى أن تقام دوله باسم الدولة الفلسطينية في الأردن، بل تحويل الأردن إلى مكان يستوعب استحقاقات الدولة الفلسطينية السكانية والسياسية والوطنية والمادية وكل مكونات واستحقاقات القضية الفلسطينية بأى شكل سياسى وبأية تسميه أو بدون تسميه . والسيناريوهات فى هذا كثيره وموجودة فى كتابى الشمس فوق الأردن . وسيغدق حينها الغرب ومعهم الزخم الإسرائيلى على الدولة الجديدة وشعبها ما يحقق لهم رخاء منزوع السلاح ونازع له وإلى ما شاء الله.

وأقول هنا لكل من يؤمن بعلوم الحساب والمنطق وبحرية التعبير الهادف في بلدنا ..

إن فكرة الوطن البديل ليست فكرتنا وليست خيارنا، وليست خيارا مطروحا أو سيطرح يوما علينا كأردنيين أو فلسطينيين أو كحكام لنقبله أو لنرفضه , وليست الفكرة خيالا كما مر وسيمر معنا لننكرها ، وأعرف كغيري وأجزم منعا للتحسس بأن ليس هناك من عربي أو اردني أو فلسطيني أو حاكم عربي

يسعى اليها أو يقبل بها لو كان الخيار له أو متاحا أمامه من واقع عدم وجود مصلحه خاصة له على الأقل . وليس هناك من دوله أو حاكم أو روبى أو أمريكي يسعى أو يخطط لها حاليا حتى بريطانيا الشريك الأساسي بولادة الفكرة بعد أن اعترف الحكام العرب باسرائيل ، ولسنا هنا بكلامنا عن الوطن البديل مدفوعين بمجرد كتابات وتصريحات الإسرائيليين بالفكرة . لكن ،

إنها خيار إسرائيل الذي يمثل لحد الأن تصورها الوحيد لتسوية القضية الفلسطينية كهدف إستراتيجي لها تعمل على تحقيقه ولا تستطيع التخلى عنه منطقيا من واقع وجود ثابتين أو حقيقتين استراتيجيتين لديها ما زالت تؤمن بهما - كما سيلي توضيحهما -- ما لم يكن البديل لديها هو الحل الأسوأ الذي طرحه نتنياهو على العالم بكتابه المشار إليه أقتبسه أمامكم في المتمم رقم ٢ من هذا الكتاب وهو أسوأ ويؤدي لنفس فكرة الوطن البديل -- ، أقول أن فكرة الوطن البديل هذه ما زالت تمثل تصور إسرائيل الوحيد للتسوية ليس فقط من طبيعة ممارستها السياسية والتفاوضية على مدى سبعين عاما ، بل أيضا من ممارستها العملية على الأرض الفلسطينية طوبوغرافيا وديمغرافيا المُصَمَمَة والمؤدية بصورة آلية إلى إنهاء أية إمكانيه عمليه لإقامة دولة بمتطلباتها الأساسية ومتصلة وقابله للحياة والبقاء (٩) . وهو الأمر الذي إذا ما أُستكملَ سيجعل حكما من الأردن كمكان متاح جغرافيا وديمغرافيا ومبررا إسرائيليا الخيار العملي الوحيد أمام العالم لاستيعاب مكونات القضية الفلسطينية واستحقات الدولة الفلسطينية السكانية والسياسية وطوى ملف القضية الفلسطينية لتحقيق الأمن والاستقرار للمنطقه ولإسرائيل كهدف الأهداف أمريكياً وإسرائيلياً .

أما الحقيقتين أو الثابتين اللذين من واقع وجودهما معا لتاريخه تصبح فكرة الوطن البديل خيارا وحيداً واستراتيجياً لا غنى عنه لإسرائيلً فهما :

الحقيقة الأولى / هي أن إقامة أي دوله فلسطينية مستقلة ذات سيادة إلى جانب السيادة الإسرائيلية على أي بقعة بين البحر والنهر أمرٌ مرفوض رفضاً

---

٩ - يشار هنا الى الاستيطان والجدار العزل وسياسة التهجير والتطفيش .

إستراتيجياً باتاً بالنسبة لإسرائيل ، باعتباره من وجهة نظرها يشكل إلغاءً لمعتقدها وللمشروع الصهيوني بشأن الدولة اليهودية في فلسطين ، ويشكل تهديدا لوجودها ، وهكذا ما زالت تعتقد وتعلن للملأ من خلال عدة معطيات وشروط منها الإصرار على بقاء جيشها في الأغوار بموجب أية تسوية كانت . وهي أيضا ترفض سياسيا واستراتيجيا وعقديا أن تُشارك في السيادة على هذه الأرض وترفض بأن تكون أجواؤها ومياهها ويابستها وغورها تحت سيادة غير سيادتها . ولهذا السبب نراها ترفض عمليا أي مبادرة أجنبية أو عربية تتضمن قيام كيان سياسي فلسطيني ذي سيادة في فلسطين مهما قدم العرب أو غيرهم لها من تنازلات أو إغراءات ، بينما تقبل أي شكل من أشكال الحكم الذاتي المحدود المسئوليات مرحليا . وهذا كلام نشهد ممارسته السياسية والعملية واقعاً ، ونسمع التصريحات به ، ومنشور في كتبهم وأدبيات أحزابهم ويقرأه من يهتم بالقراءة .

ألحقيقة الثانية \ هو إيمان إسرائيل والولايات المتحدة بنفس الوقت ومعهما العرب والغرب والمجتمع الدولي برمته بأن لا بديل عن وجود دولة تستوعب كل مكونات القضية الفلسطينية السياسية والمادية ، لا سيما مكون اللاجئين وكمطلب وضرورة حيوية وأمنية لإسرائيل وللولايات المتحدة من واقع القناعة باستحالة طوي الملف الفلسطيني برمته دون دولة تستوعب حوالي إثني عشر مليون فلسطيني وتغطي حقوقهم وحاجاتهم السياسة والمادية كشعب([10]). وتسمى هذه الدوله المطلوبة حاليا بالدولة الفلسطينية . وقد تشكل بهذا توافق دولي وعربي ، فالدولة التي تستوعب هذه المكونات ستوجد لا محاله وليست الأولوية أو العبرة بمسماها ولا بمكانها .

ولضرورة التوفيق بين هاتين الحقيقتين المتناقضتين لدى اسرائيل وإزالة هذا التناقض القائم بينهما تصبح فكرة الوطن البديل لديها بأي مسمى هدفا إستراتيجيا ، وخيارها الوحيد لتسوية القضية الفلسطينية ، ولا سبيل أو آلية لذلك سوى الآلية التي اختارتها وتمارسها وهي خلق وضع قائم على الأرض

---

[10] - هذا المطلب بدولة للفلسطينيين هو بمعزل عن إيمان اسرائيل وأمريكا بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه.

الفلسطينية يستحيل معه عمليا اقامة دولة قابلة للحياه ومستوفية شروط الدولة المطلوبة على الأرض الفلسطينية .

وإذا لم تحدث معجزة أساسها الإرادة السياسية بقهر أو زوال الثابت الأول ستبقى فكرة الوطن البديل قائمة ، ولكنها ليست قدرا محتوما علينا وسيسهل علينا إفشالها حين نعترف بوجودها كفكرة قائمة، وتتوفر لدى قيادتينا الأردنية والفلسطينية الإرادة السياسية في التحذير منها ومواجهتها دوليا وعلى الأرض الفلسطينية والأردنية معا قبل إنجازها. **وسنأتي الى توضيح ما هو مفترض منا فعله في السياق .**

وعلينا أن نضع بحسابنا هنا بأن الأولوية للغرب وللولايات المتحدة بالذات هي في إقامة أو إيجاد الدولة المستوعبه لمكونات القضية الفلسطينية واستحقاقات الدولة الفلسطينية وليست الأولوية لديها لمكان إقامتها ، مع أنها تسعى حاليا مع غيرها من دول الغرب لتكون في الضفة الغربية . لأنها عندما تسعى لحل الدولتين أو لإيجاد دولة للفلسطينيين فذلك ليس من واقع إيمانها بحق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقه بتقرير مصيره على أرضه ، بل كطريق لا بد منه لطوي ملف القضية الفلسطينية وتأمين الإستقرار في المنطقة لها والإستقرار والقبول لإسرائيل . سيما وأن ذلك أصبح من مستلزمات وأهداف الشرق الأوسط الجديد .

وعليه فإن إسرائيل عندما تنجح في خلق هذا الواقع الذي يستحيل معه إقامة دولة غرب النهر وتستكمله ، فإن الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لن يلغوا أو يتخلوا عن فكرة وجود دولة كشرط لاستيعاب مكونات القضية الفلسطينية السياسية والسكانية لتحقيق أمن واستقرار المنطقه ، وأمن واستقرار حليفتها إسرائيل كمصالح عليا للولايات المتحدة ، بل ستضطر وتسعى حينها مع المجتمع الدولي إلى دعم وتأييد فكرة استيعابها أو استيعاب مكوناتها في الأردن كمكان متاح جغرافيا وديمغرافيا ومبررا إسرائيليا كخيار بحكم الأمر الواقع ، ويصار إلى فرضه على الجميع . وليس بالضرورة أن تسمى الدولة الفلسطينية أو لدولة الأردنية بل لم يكن في تصور الغرب والصهيونية غير عبارة الدولة العربية كما مر معنا والسيناريوهات كثيره.

وعلينا حكاما وشعوبا أن نعلم بأن مخطط الوطن البديل إن تحقق ، سيتحقق سلميا وفرضا كأمر واقع ، ولا يُفترَضُ استخدام القوة لتحقيقه أو لمنع تحقيقه وعلينا أن لا نغامر بتجاهل هذا المخطط أو إنكاره كهدف إسرائيلي استراتيجي ما زال موجودا ويأتي على الكيان السياسي الأردني والوطن الفلسطيني معا. فالإنسان يغامر بالمال وبنفسه لا بالوطن ولا بحقوق الآخرين، بل علينا الإعتراف بوجود هذا المخطط ومواجهته عملي اعلى الأرض الأردنية والفلسطينية معا . ولا أستخدم هنا كلمة (افتراضه) بدلا من كلمة الإعتراف به.

وحتما علينا حكاما وشعوبا أن نتعض من سابقه قام بها الغرب والولايات المتحده حيث أنهم كانوا هم أصحاب قرار العودة والتعويض رقم (١٩٤) فهم من صاغوه وتبنوه وصوتوا له ورفضه العرب وماطلت به إسرائيل . وعندما عملت إسرائيل على مر السنين على جعل عودة اللاجئين أمرا صعبا وغير عملي على الأرض ، عادت أمريكا والغرب لتقف ضد قرارها وتنضم لرأى إسرائيل فى رفض عودة اللاجئين وحقهم بذلك واستبداله بالبحث عن حل ممكن للاجئين بحجة الأمر الواقع الجديد على الأرض . وهو الموقف الذى سيتكرر أيضا مع الولايات المتحدة وغيرها في مسألة الدولة الفلسطينية حين استكمال تغيير الواقع على الأرض .

وعلى الحكام والحكماء العرب جميعا أن يتعضوا أيضا من سلوكهم هم ، التاريخي , والتاريخي معا historical and historic . حيث عادوا جميعا يعترفون رسميا بدولة اسرائيل واحتلالها لفلسطين بحكم ما أسموه الأمر الواقع الذى لا يستطيعون له دفعا ، بعد أن كانوا يؤمنون بعروبة فلسطين ويرفضون السيادة الإسرائيلية عليها . ونحن هنا نتكلم عن إسرائيل وتأثيرها على الولايات المتحدة والغرب لا عن بوركينا فاصو.

ولعل القيادة الهاشمية هي أضعف الحلقات بالنسبة لأمريكا وإسرائيل في معادلة الوطن، البديل وبأن الأردن ككيان سياسي وكنظام ليس مهما لأمريكا إلا بقدر ما يقدمه من خدمات تنسجم مع سياستها الخارجية في المنطقة وبما يلبي الأهداف والمصالح الإسرائيلية وعملية الإستقرار في المنطقه التي تعتبرها

ضمن نفوذها ، وعندما تدق ساعة العمل ستكون أمريكا ومعها المجتمع الدولي مستعدة للتضحية بالقيادة الهاشمية أو بتحويل الدولة الجديدة إلى ملكية بروتوكولية وهو الأرجح لأن نظامها الجديد سيكون بالضرورة ديمقراطيا وحليفا للغرب.

وبالتالي ليس لنا ، وليس كافيا لنا نحن المذكورين عربا وأجانب وحكاما أن نقول بأن فكره الوطن البديل غير موجوده ونضع نقطه دون دراسة الواقع التاريخي والسياسي للفكرة ودراسة الواقع الحالي لممارسات إسرائيل السياسية وممارستها العملية على الأرض الفلسطينية . وإن أية طمأنة أمريكية خلف الكواليس تصرف لحاكم عربي بهذا الخصوص ستكون بلا أساس وتقبلها يكون كارثيا .

أما ما علينا فعله نحن في الأردن فهو :

أخذ ما لم تتوقف عن فعله إسرائيل على الأرض الفلسطينية من ممارسات يستحيل معها قيام الدولة الفلسطينية على محمل الجد ومواجهتها بها وبنتائجها المنطقية وتوثيق ذلك في الأمم المتحدة من واقع اتفاقية وادي عربه والشرعية الدولية وحل الدولتين بصرف النظر عن أية تطمينات أمريكية لا ضامن لها. وأن نمارس بنفس الوقت على الأرض الأردنية ما يصعب عليها تنفيذ مشروعها ونبتعد عما يسهله عليها إسهاما في إقناعها بأن خيارها في استخدام الأردن مكانا لاستيعاب مكونات القضية الفلسطينية السياسية والمادية واستيعاب تداعيات طرد شعب فلسطين من أرضه بات وهما تحقيقه على الأرض أيضا . وبأن الدولة الفلسطينية التي يتوافق على إقامتها المجتمع الدولي بغربه وشرقه من أجل إغلاق ملف القضية الفلسطينية ، ستقوم فقط كما نفهمه ويفهمه العالم على الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وتستوعب كل مكونات الدولة الفلسطينية وشروطها . وعلينا في حالة عدم التجاوب أن لا نتردد بحمل ملف الاجراءات الاسرائيلية المؤدية عمليا إلى عرقلة قيام دولة قابلة للحياة في فلسطين إلى مجلس الأمن وعلى رأسها الجدار العازل والمستوطنات وسياسة التهجير والإبعاد كحزمة واحدة تحت عنوان بند هو \ الإجراءات الإسرائيلية لفرض واقع يعيق عمليا قيام دولة

فلسطينية . وعلينا أن نكون حذرين ومتوازنين في تعاملنا مع المعادله الفلسطينية السياسية . وأقول في هذا بأن فشل إسرائيل بحربها على حماس في غزة قد أخر وعقد المشروع الاسرائيلي .

وفى إجراء أخر أرى ضرورة القيام به بهذا الصدد ، ولا أعرف سبب الإحجام عن التفكير به للأن ، وهو أنه في إطار التشكيك واللغط القائم على الجبهتين الإسرائيلية والأردنية بشأن فكرة الوطن البديل وتطميناً للشعبين الشقيقين الأردنى والفلسطينى ، واختباراً بسيطا للنوايا الاسرائيلية وتوثيق تلك النوايا من خلال ترجمتها رسميا ، فإني أرى ضرورة أن تقوم القيادة الأردنية ممثلة بجلالة الملك بالطلب من الحكومة اتخاذ اجراء بسيط ومشروع ، وهو مطالبة الحكومة الإسرائيلية في ضوء ما سبق أن تصدر بيانا رسميا (حسن نوايا) من واقع إيمانها المدعى به بحل الدولتين ومن روح اتفاقية وادى عربه واحترامها لها وللكيان الأردنى السياسى المستقل، ومفاده هو،

إن الحكومة الإسرائيلية تحترم خصوصية الكيان السياسى الأردنى المستقل ولا تعتبر الأرض الأردنية جزءا من فلسطين وأنها لا تسعى عمليا على الأرض إلى جعل إقامة دولة فلسطينية متصلة وقابلة للحياه وذات سياده في الضفة الغربية أمرا مستحيلا . ولا تنوى ولا تسعى إلى تصفية مكونات الدولة الفلسطينية والقضية الفلسطينية وخاصة السياسية خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ ، وأن يوزع هذا البيان كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن والجمعية العامة ويودع في سكرتاريا الأمم المتحدة .

وحيث أن كتابتي هذه تزامنت مع اللغط الدائر في الأردن بشأن ما يسمى بخطة كيري الإطارية([11]) ،فأقول حان لنا أن نستوعب بأن تصفية أو تسوية القضية الفلسطينية ومكوناتها لا يستوفى بالنسبة لإسرائيل بأية خطة دولية أو عربية طرحت للأن أو ستطرح غدا . ولا تسوى أيضا على يد أمريكا وغيرها ، وليس هناك من إدارة أمريكية أو رئيس أمريكي مخول أو قادر على فرض تسوية ما

[11] - لا يوجد هناك فعليا خطة أمريكية مكتوبة ومعلنة باسم خطة كيري كالخطط الدولية والأمريكية السابقه ، بل هناك اقتراحات ومطالب اسرائيلية وفلسطينية تمهيدية لإيجاد أرضية لمفاوضات الوضع النهائي ولا شك بأن بنود اتفاقية أوسلو وعدم وضعها مرجعيات محددة لقضايا الوضع النهائي مسئولة عن هذا التعقيد وعن فتح مجال أوسع أمام إسرائيل)،

على إسرائيل ، ولا يتجاوز دورهم في المحصلة سوى دور حامل رسائل إسرائل أو مسوقها لدى العرب وبالذات لدى الفلسطينيين ممثلين بالسلطة التي يشكل استمرار وجودها أكبر عائق أمام التسوية العادله بعد غياب المقاومة المسلحة .

بل تكون التسويه من خلال الطريقة والمنظور الإسرائيلي الذي لا يصلح تحقيقه باللقاءات والمؤتمرات والمفاوضات ، كما لا يصلح أن تصرح إسرائيل به لأنه منظورلا يستسيغه العالم المتحضر أخلاقيا على أقل تقدير ، ولأنه محرج للغرب من وجهة نظر القانون الدولي والشرعية الدولية ويخالف مرجعيات العملية السلمية في الشرق الأوسط ، ولأن التصريح به يولد حرجا عربيا وثورانا شعبيا عربيا يضع اتفاقيات السلام وعملية السلام برمتها على المحك وبما بيكشف نوايا إسرائيل ويفشل خطتها . والمنظور الإسرائلي هذا يتمثل في تحقيق التسوية على الأرض فقط خطوة تلو الأخرى ومن جانب واحد على يد الإسرائيليين ، ليفيق عليه العالم ويتعامل معه بحكم الأمر الواقع .

وما واقع التفاوض الذي نشهده منذ سبعة عقود وآخرها خطة كيري إلا ملهاة ننجر وراءها لاهثين من واقع عجزنا وارتهان سياسات دولنا وخياراتها ، ولأنها مفاوضات وبكل بساطة لا تستند إلى مرجعية وهدف مسبقين كمفاوضات بين طرفين غير متكافئين عسكريا وسياسيا . إنها ملهاة تحولت الى مغناة لطمأنة العرب والعجم بأن الأنظمة العربية والغربية مستمرة في سعيها للتسوية . في حين تعطي الوقت لإسرائيل لاستكمال مخططاتها على الأرض. ويتكرر عرض مغناة التفاوض مع كل مطلب عربي أو إسرائيلي أو مستجد فلسطيني أو إقليمي لتنتهي هذه المغناه إلى لا شيء أو بتحقيق مكسب إسرائيلي . **وأتمنى على العامة والخاصة أن يتأكدوا من أن أية خطة سياسية غربية أو عربية وأخرها ما يشاع عن خطة كيري لن تلبي طموحات وأطماع وأهداف إسرائيل الخفية والنهائية ، وإن ما يقبل به العرب أو يقدموه مهما توهموا بتنازلاتهم لن يكفي اسرائيل في ظل الواقع العربي والدولي القائم . وإن الخطأ التاريخي القاتل الذي ارتكبه العرب والفلسطينيون بالذات هو تركهم خيار المقاومه المسلحه المشروع ، ليس من أجل تحرير فلسطين بقوة السلاح بل كورقة**

ضغط حيوية ومشروعة لاجبار إسرائيل والعالم على التعامل الجدي في مفاوضاتهم مع الفلسطينيين وقضيتهم وحقوقهم .

المحدد الثاني للسياسة الخارجية الأردنية هو:

اختزال الهويتين الأردنية والفلسطينية المستقلتين

(ودمجهما)

يتمثل هذا المحدد في سعي الغرب والصهيونية كهدف إستراتيجي تزامن مع إنشاء الإمارة ، إلى أن لا تتبلور أو تتكرس هوية أردنية سياسية مستقلة في شرق ألأردن ولا هوية سياسية فلسطينية مستقلة على نفس الأرض(١٢). بل دمجهما بهوية سياسية واحدة . حيث من شأن تكريس الهوية الأردنية السياسية على الأرض الأردنية أن تتكرس أردنية الأرض وفصلها عن الأرض الفلسطينية من ناحيه ، وفصل الهوية الفلسطينية عن الهوية الأردنية من ناحية ثانية ، مما يعيق المشروع الصهيوني في فلسطين . فهذه الدولة لم ينشئها التحالف الغربي / الصهيوني للأردنيين بل أنشأها نصا للعرب ، ويشمل في الواقع الأردنيين والفلسطينيين . ولكن بهدف أساسي هو استيعاب المكون الفلسطيني المهجر من فلسطين سكانيا وسياسيا .

إن هذا المحدد الذي هو بمثابة هدف غربي/صهيوني مبكر، هو بنفس الوقت من مستلزمات ومتطلبات تحقيق أحد هدفي السياسة الخارجية الأردنية المتمثل في بقاء القيادة الهاشمية في السلطة ، بمعنى أنه محدد يلتقي مع هدف للقيادة الهاشمية أيضا وليصبح هدفاً مشتركاً أو محددا مقبولا من القيادة الهاشمية .

ومن هنا فإن السياسة البريطانية \ الصهيونية ومنذ البداية كانت حريصة على دمج المكون الفلسطيني مع المكون الأردني بهوية سياسية واحدة . وهو ما

---

12 - يدعم الغرب حاليا هذا المسعى بهدف توطين الفلسطينيين بمعزل عن أية حقوق وطنية لهم في فلسطين بينما ترمي الصهيونية علاوة على ذلك إلى جعل ذلك في سياق فكرة الوطن البديل

يتطلب انخراط المكون الفلسطيني في الحياة السياسية في شرق الاردن إلى جانب المكون الأردني بهوية موحدة .

وبهذا فقد كان مشروع بيل البريطاني Peel Plan لعام ١٩٣٦ الذي يقضي بتقسيم فلسطين وإلحاق الأراضي المخصصه للفلسطينيين بسكانها بالكيان في شرق الأردن وترحيل السكان العرب من الدولة اليهودية إلى دولة شرق الأردن ، هو المشروع الذي طبق على الأرض لدى قيام دولة إسرائيل وليس القرار ١٨١ \ ١٩٤٧ الذي لم تصوت بريطانيا لجانبه لأنه أغفل النص على مسألة الإلحاق هذه . وبهذا فقد توكأ الغرب والصهيونية على القرار ١٨١ قانونيا لإقامة إسرائيل ولكنها فعليا قامت على الأرض على أساس مشروع بيل جغرافيا وديمغرافيا وسياسيا من خلال الحرب والتطهير العرقي ومذابح التهجير ومن ثم ضم الضفة الغربية . وقد **جاء في الصفحة٢٧ من كتاب أفي شلايم نقلا عن الأرشيف البريطاني ما نصه \\أصرت جولدا مائيرعلى الإلتزام بالإتفاق على الخطة الأصليه التي تمت مع الأمير عبدالله بانشاء دولة يهودية مستقلة وضم القسم المخصص للعرب في فلسطين إلى شرق الأردن ** انتهى . وجاء في الصفحة ٢٦ من نفس الكتاب ما نصه \\ **\\ لقد تواطأ colluded البريطانيون مع الملك عبدالله في اجهاض ولادة دولة فللسطينية \\ انتهى**

ويلاحظ على صعيد ما يؤكد هذا المحدد بأهدافه عدة ظواهر وممارسات قامت أو قائمة في الأردن غير طبيعية أو غير سائده دوليا . منها تسمية الجيش الأردني حين إقامة الإمارة وتأسيسه بالجيش العربي وليس بالجيش الأردني أو العربي الأردني ، كباقي الدول العربية ودول العالم . وهذه التسمية لم تأت غيرة أو مزايدة من كلوب أو غيره على غيرنا من الدول العربية وجيوشها ، بل في سياق عدم تكريس أردنية الدولة وهويتها الأردنية المستقلة بذاتها أرضا وسكانا . وكذلك يمكن ملاحظة تسمية الدولة عند إنشائها بإسم Trans-jordan (أي عبر نهر الأردن) وتجنب تسميتها بمسماها الطبيعي وهو(الأردن) . وأيضا ملاحظة عدم اعتماد نشيد وطني للدولة كباقي الدول العربية يشد الأردنيين لأنفسهم ولوطنهم ويميز هويتهم الوطنية الأردنية السياسية دوليا ، إلى أن اعتمد للدولة في عام ١٩٤٦ نشيد ملكي يخلو من تمجيد الوطن ومن ولاء

الشعب للأردن كوطن ولم يضاهي هذا النشيد أي نشيد أخر في أي دولة عربية بعد أن غيرت السعودية نشيدها في عام 1984[13] .

كما نلاحظ شيوع اصطلاح \\تعزيز الوحدة الوطنية \\ بدلا من اصطلاح تعزيز الجبهة الداخلية ، ولا شك بأن الهدف أو المقصود هو الحرص والعمل على ترسيخ دمج هويتي المكونين الفلسطيني والأردني ، ولا علاقة للأصول والمنابت في ذلك .

كما نلاحظ بأن التأكيد على النظام العشائري والعشائرية جاء لأهداف منها ترسيخ الهويات الأردنية الفرعية المتنافسة والمتعارضة مع الهوية الوطنية الواحده ، ومع المؤسسية المهيمنة بقوة القانون ، ومع مبدأ المواطنة ، الأمر الذي يبقي الأردن خارج نطاق مفهوم الدولة الحديثة المستقرة ككيان سياسي أردني بل يبقيه بعهدة جهة محايدة ثالثه كوديعة لا بضمانة وبعهدة دولة راسخة.

ويلاحظ هنا في الأردن أن المواطن الذي لا ينتمي لعشيره لها وزنها التكتلي لا يحصل في كثير من الحالات على حقوقه أو حمايتها ولا يستطيع الخروج عن القانون بغير عقاب كما هو ابن العشيرة المتكتله ، وهذا ليس في ظل قانون العشائر بقدر ما هو بتأثير العشائرية النافذ على المؤسسية والقانون العام والمؤثره في النظام والدولة . والمعروف في علم وعالم السياسة أن التمييز ضد مواطن واحد يفقد الدولة مفهومي دولة المواطنة ، والدولة المدنية الحديثة ، ونحن هنا في هذه الجزئية نتكلم عن الشرق أردنيين فقط كمكون ، بمعزل عن المكون الفلسطيني .

إلا أن هذا الدمج الكامل والسياسي بين المكونين الأردني والفلسطيني الذي نجح وابتدأ مع قيام دولة إسرائيل وتكرس مع ضم الضفة الغربية وقانون الجنسية لم يدم في ضوء تداعيات حرب حزيران ٦٧ بعد احتلال اسرائيل للضفة التي اعتبرته تحريرا أو استردادا لوديعة . وبدت إسرائيل راغبة بتعديل هذا الدمج شكليا في خطوة لها أكثر من هدف ، ومنها الضغط على الملك . وقد

---

13 - هناك نشيد ملكي بريطاني قديم جدا منذ كانت تضم دولا ومستعمرات وشعوبا تحت رايتها مثل كندا واستراليا وكان الهدف تعذر تجاهل وطنية تلك الشعوب أو اختزالها بالبريطانيين ، من هنا فإن الهدف متقارب .

**جاء في الصفحة ٢٥٧ من كتاب أسد الأردن ما نصه \ وبعد حرب ال ٦٧ كان صانعو السياسة الإسرائيلية غير مكترثين بالملك وراغبين بالبحث في خطط لحكم ذاتي فلسطيني **انتهى. وازدادت وتيرة ونوعية التعامل الغربي \الإسرائيلي المباشر وغير المباشر مع الفلسطينيين مع بروز الكيان الفلسطيني من خلال المقاومه الفلسطينية وفرض نفسها على الأردن قيادة وشعبا حيث برزت لدى الغرب وإسرائيل فكرة استيعاب الشخصية الفلسطينية والرهان على إحلال قيادة فلسطينية محل القيادة الهاشمية في غياب الهوية الأردنية البارزة سياسيا أو تنظيميا ، واضمحلال النفوذ العشائري لعشائر الأردن التي أخذت تنخرط هي هذه المرة وآنذاك بالمكون الفلسطيني ممثلا بالمقاومة على أرض الأردن وذلك حماية لنفسها تحت تأثير تراجع سلطة الملك وهيمنة المقاومة الفلسطينية في وقت تراجع فيه الرضا أو الثقة بدور هذه القيادة الهاشمية غربيا وإسرائيليا وعربيا واضمحل .

وقد جاء فيما بعد تراجع الرهان الغربي الإسرائيلي على قيادة المقاومة الفلسطينية لأسباب ظرفية في حينه وليس لأسباب إستراتيجية . حيث أقنعت الولايات المتحدة إسرائيل أثناء الحرب الأهلية بين المقاومه الفلسطينية والجيش بأن تدعم النظام الأردني في ضوء التخوف من تحالف الدولة الجديدة التي ستقاد فلسطينيا مع الاتحاد السوفيتي وما يشكله ذلك من خطرعلى إسرائيل . وكان ذلك إقتراحا من كيسنجر. **ويشير الأرشيف البريطاني كما جاء بكتاب أسد الأردن أن بريطانيا وإسرائيل كانتا ضد مساعدة النظام الاردني ورفضتا طلب الملك إلا أن أمريكا قد بينت لإسرائيل خطورة وجود دوله فلسطينية متحالفه مع السوفييت على حدودها ويقول النص في الصفحة ٣٣٠ ما نصه \ \\القد اعتبر نيكسون وكيسنجر أن التدخل السوري هو تحد سوفييتي يجب مواجهته ....ووافقا على الاستجابة لاستغاثة الملك \\ انتهى .**

إلا أن المراهنه على التفاهم المباشر مع الفلسطينيين قد استمرت فيما بعد بهدف استيعاب زخمهم العسكري والسياسي ، واستخدمت بنفس الوقت كفزاعة للقيادة الهاشمية . وتوج ذلك **بقرار فك الارتباط** الذي جاء في توقيت قاتل رغما عن رغبة الملك وبرضاء كامل من الأردنيين . وكان وراء فرض فك الإرتباط على الملك طرفان بهدفين مختلفين \ ألطرف الأول يتمل في أمريكا وإسرائيل

والدول العربية المتعاونه ، وكان هدفهم هو إحلال القيادة الفلسطينية محل القيادة الهاشمية بالتدريج كوجه من وجوه الخيار الأردني . والطرف الثاني هو \ الدول العربية ذات الصمود والتصدي وهدفها هو إبراز الكيان السياسي الفلسطيني المستقل بمساحته العريضة وفصله عن الهيمنة الأردنية لمواصلة النضال لتحرير فلسطين . ولم ينجح أي من الهدفين لأي من الطرفين لأن فك الارتباط هذا لم يتم من قبل النظام قانونيا وجاء تطبيقه عمليا على الأرض أعرجا وأضر بمصالح الفلسطينيين وبصالح الأردنيين . واستفادت إسرائيل وحدها من فشل الطرفين وذلك باستفرادها بالفلسطينيين . حيث تمكنت **اسرائيل في المحصلة من وراء فك الإرتباط هذا أن تجعل منه على الأرض وبالأ على عملية تحقيق الحقوق الفلسطينية من حيث اخلاء مسئولية الأردن من استرجاع الضفة الغربية استنادا للقرار ٢٤٢ كأراض احتلت منه ويقضي القرار بإعادتها للأردن الدولة التي فقدتها . حيث استفردت إسرائيل بالفلسطينيين في مسارهم التفاوضي وادعت بعدم انطباق مرجعية القرار على هذا المسار كونهم لم يكونوا دولة ولم تحتل الأرض منهم . بل وادعت في لجان الأمم المتحدة أنها قامت بتحرير هذه الأرض عام ٦٧ . وهو الأمر الذي اصبح معه ومع تسارع الهجمة الصهيونية على القضية يستوجب اليوم تقنين قرار فك الإرتباط الخاطئ في توقيته أصلا وهو الرد المناسب على إسرائيل ومخططها .** حيث حصلت اسرائيل على كل مستحقاتها من القرار ٢٤٢ ولم يحصل العرب على مستحقاتهم الرئيسة منه وهو الإنسحاب الإسرائلي من الضفة الغربية .

وقد كان من تداعيات فك الإرتباط على الساحة الأردنية أن تكرست فكرة احتكار الأردن للأردنيين واختزلت الوظائف السياسية والإدارية والعسكرية للفلسطينيين الأردنيين عمليا لا تقنينا . وهو الأمر الذي يخالف الرغبة الغربية \ الصهيونية . حيث عاد الغرب وإسرائيل إلى الملك وإلى الخيار الأردني ومتطلبه الأساسي المتمثل في الدمج السياسي بين هويتي المكونين الأردني والفلسطيني والطلب، ثانية من القيادة الأردنية بتحقيق هذا الدمج عمليا من خلال المساواة في الحقوق والواجبات . وجاءت مؤخرا مقولة الحقوق المنقوصه . **وهي مقوله يعتمد الحكم عليها أو التعامل معها قبولا أو رفضا على المقصود من هذه الحقوق بالتزاوج مع النظرة القانونية الأردنية لقرار فك الإرتباط .**

حيث أن المنطق الوطني والقومي في هذا هو في الحفاظ على الشخصية الفلسطينية السياسية المستقلة قائمة وتعزيزها ما دامت القضية الفلسطينية لم تسو وما دام هناك إنكار لمبدأ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني على أرضه . مع ضرورة توفير كامل حقوق المواطنه للفلسطينيين الأردنيين وفتح كل الفرص أمامهم وإن لم يكن ذلك بحكم أنهم أشقاؤنا وبحكم أن بعضهم أقدم وجودا على هذه الأرض من أردنيين أخرين ،وبحكم إيماننا بقومية الأرض العربية ووحدتها ووحدة الشعب العربي ، فليكن بحكم أنهم جاؤا شركاء بأرض خسرناها نحن في عام ٦٧ ولم يأتوا إلينا لاجئين.

ومع أن القيادة الأردنية عادت هي الأخرى ترغب كما كانت سابقا بهذا الدمج وتتوق لتحقيقه . إلا أن إنجازها على هذا الصعيد لم يصل لطموحات الملك ولا لطموحات الغرب ولم يتحقق ذلك للأن ، والسبب في هذا يعود في المحصلة النهائية لأسباب محلية بالدرجة الأولى وعلى رأسها رفض الشرق أردنيين لهذا الدمج لأسباب كثيره منها خوفهم على مستقبلهم الناجم عن أسباب لست بأقدر من القارئ على إحصائها لكن أهمها هو فقدانهم حاليا للهوية السياسية المنظمه والمستقلة بذاتها وعن هوية الملك ، وإحلال الهويات الفرعية المتناحرة مكانها ، كما أن فكرة الوطن البديل تقف على أعلى درجات سلم مخاوف الاردنيين بصرف النظر إن كان ذلك مبررا أم لا. **لكن الرقم الأصعب على هذا الصعيد هو الجيش إلى جانب جهاز المخابرات** ، الجهازان اللذان تأسسا مع بدايات الدولة وتكرست مع الزمن والظروف السياسية أردنتهما . فرغبة مؤسستي الجيش والمخابرات في الأردن تتناقض كليا مع رغبة أو سياسة القيادة الهاشمية بهذا الشأن . وعندما نقول مؤسستي الجيش والأمن علينا أن نستحضر حقيقة أنهما مؤسستان تمثلان كل أو معظم العائلات الأردنية لا سيما الجيش ، ونستحضر أيضا أن الملك يستطيع أن يتحكم ويوجه سلوك شخص واحد في أي من هاتين المؤسستين وهو المدير أو القائد ، ولكن لا يمكن لمدير المخابرات أو الأمن أو لقائد الجيش بدورهم أن ينجحوا في توجيه ومراقبة نوايا وقناعات وسلوك أفراد مؤسساتهم . انها لديهم ثقافة وقناعة ومصلحه أساسية تتعدى الرغبة في الحفاظ على المكاسب المادية والمعنوية .

إن هذا الوضع المحلي الرافض للدمج يشكل تحديا للإستراتيجية الغربية\ الصهيونية كما يشكل بالنسبة للملك معضلة تقع في صلب السياسيتين الخارجية والداخلية التي يحتكر الملك الأولى ويمتلك زمام الثانية . لكن الأمر وأعني مواجهة الملك لرغبات العسكريين هو في منتهى الحساسية والصعوبة له . لأن هاتين المؤسستين الممثلتين لكل العشائر الأردنية أصبحتا الضامن الأساسي محليا للقيادة الهاشمية ولتنفيذ سياستيها الخارجية والداخلية أكثر من أي وقت مضى لأسباب تعدت عدم وجود قبيله للملك في الأردن كافية لتغطي توظيفها في حماية النظام إلى ما فرضته التطورات المحلية والإقليمية والدولية ، ودور هذه المؤسسات الحيوي في التغلب عليها . بل إن إرضاء الجهازين والاغداق عليهما على مدى الساعة أمر حيوي للملك . **وبهذا جاء في الصفحة ١٧٢ من كتاب أفي شلايم ما نصه // في الفترة بين ٥٨ و ٦٧ كان الجيش هو الأساس في إبقاء النظام الملكي \ انتهى .** ناهيك عن أن ارضاء العشائر والحفاظ على ولائهم للملك هو من شروط وعلامات قناعة الغرب بالقيادة الهاشمية .

ولعل أهم ما ساعد في عدم تبلور الهوية الأردنية المستقلة أن القيادة الهاشمية قد اضطرت في فترات متلاحقه في ظل ظروف داخلية أمنيه واقليمية سياسية إلى الإعتماد على العنصر الأردني في مواجهة الأخطار المحلية التي واجهت النظام والدولة في فترات مختلفة . حيث أن ذلك خلق وعزز في نفوس الشرق اردنيين نوعا من التحالف الفوضوي وغير المتوازن مع القيادة أوالنظام يرافقه نوعا من التحسس والتعصب ازاء المكون الفلسطيني بهدف المحافظة على كياناتهم الفرعية ووجودهم في الحياة العامة ، وعلى مصالحهم وعلى الدولة ككل التي يؤمن نظامها لهم الوظيفة العامة والوجود العام ومصدر الرزق حتى أصبحوا يرون أنفسهم ووجودهم بشخص الملك ويربطون هويتهم بهويته ومصيرهم بمصيره ([14]). بصرف النظر عما أسموه ويسمونه بالحفاظ على

---

[14] - لقد تراجع زخم الحراك في الأردن بسبب موقف الأردنيين المتمثل في خوفهم على وجود الملك بل وحرص أكثرهم على عدم الانتقاص من مسئولياته الدستورية ، وبقيت القلة المنظمه مع المستقلين من الأكثر تحمسا ، ولكنها خاسرة بمعزل عن إسناد العشائر في مواجهة سياسة أمنية خبيرة وناجحه. ولا شك أن الإنقلاب على إخوان مصر كان له تأثيره ، لكن إخواننا عاجزون عن التحرك الفعال بدون العنصر العشائري أيضا .

الأردن ككيان . ولا شك أن هذا بمجمله يحقق المطلب الغربي من بعض الوجوه ويطعنها في وجوه أخرى .

أما على صعيد الهوية الفلسطينية \\ فإن هناك ولنفس الأسباب تصميما ابتدأ وما زال غربيا \ صهيونيا بأن لا تتبلو لهم هوية سياسية مستقلة عن الهوية الأردنية داخل الأردن كما هو داخل فلسطين ومقاومة استقلالية هويتهم أيضا خارج الأردن حيثما أمكن ويتطابق هذا المحدد كهدف صهيوني مع هدف القيادة الهاشمية أيضا كمصلحة كما سيلي معنا في مستلزمات هدفي السياسة الخارجية الأردنية . فالقيادة الهاشمية التي تهيأت لها الظروف دون عناء لعدم تكوين الشخصية السياسية الأردنية المستقلة وربط مصالح ومصير الشرق أردنيين بها ، والتي تهيأت لها الظروف أيضا لعدم ابراز الهوية الفلسطينية السياسية على ارض فلسطين ([15])، **كانت** حريصة أيضا على عدم تكوين الشخصية الفلسطينية المستقلة على أرض الأردن .

المحدد االثالث لتشكيل السياسة الخارجية الأردنية

المحدد المالي \ الاقتصادي - ومحظوراته

إن المستعمر الأجنبي سعى لدى تأسيس الدولة بعد إخراجها من وعد بلفور إلى أن تكون دولة انتقالية وغير قابله للإستمرار وعلى سد احتياجاتها الأساسية دون مساعدة خارجية وغربية بالذات . وبأن لا تكون قادرة على تأمين متطلباتها المالية والتنموية بحدها الأدنى دون أن تلهث وراء الغرب الذي يتحكم بها وبالسماح بتقديمها ، وبأن تكون وتبقى دولة ضعيفة عسكريا إلى الحد الذي لا تستطيع معه حماية نفسها من أي دولة مجاورة أو أي جهة اخرى دون اللجوء للغرب الذي يقدم المساعدة الموجهة لها ويحميها أو يحمي نظامها ، وأن يصار إلى تكريس حالة الإتكالية والعوز هذه مستقبلا لتبقى القيادة الهاشمية والأردن

---

[15] - إذا عدنا للوراء يقول افي شلايم في الصفحة ٦٦ بكتابه من واقع الارشيف البريطاني ما نصه \\ كانت رغبة اللاجئين في الاردن هي الاحتفاظ بهويتهم الفلسطينية المنفصله لكن ذلك كان ضد سياسة الملك عبدالله في الأردنه \\)

كدولة في حالة الضعف ليسهل تهديدها وابتزازها وتسخيرها لخدمة السياسات الغربية\ الصهيونية ، ولحين تحقيق الغرض من الأردن ونظامه . بمعنى أن هناك قراراً ابتدأ بريطانيا \ صهيونيا وانتهى أمريكيا بأن يبقى الأردن فقيرا ضعيفا ومفتقدا لأهم ميزات البلدان الناميه وهي افتقاره لمورد أساسي يرفد موازنته ، ومهددا يبحث عن الحماية والمساعدات ، بهدف إرغام قيادته على الإنصياع إذا ما فكر بالتمرد على خدمة استراتيجيات غربية غير مواتية .

إنه محدد انطلق وطور وكرس من شح الموارد الطبيعية وصحراوية الأرض في الدولة وقلة مياهها وفقر سكانها ليصار إلى استغلال هذا الوضع ثم تكريسه مستقبلا وتكريس حالة العوز والفقر الاقتصادي والمالي والهشاشة الإجتماعية ومقاومة الخروج منها بتوجيهات سياسية أجنبية ، رهنا بتحقيق الهدف النهائي . **وقد ترتب على تعامل القيادة الأردنية مع هذا المحدد ومعالجة تداعياتة ومحاولة الخروج منه اتباع سياسة غير مواتية للحصول على المال سنأتي إليها لدى حديثنا في الهدف الثاني للسياسة الخارجية** . وجاء في الصفحة ٣٣٠ من كتاب أسد الأردن ما نصه \\ ان الأردن كما هو الأن ليس بدولة قابلة للبقاء \\ . انتهى . وهو الأمر الذي انعكس على طبيعة صياغة وتشكيل السياسة الخارجية الأردنيه وتحديد أهدافها .

وأستذكر هنا بكل مراره حين اجتمع شيمون بيرس بالجمعية العامة للأمم المتحدة في أعقاب توقيع اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل ، حيث سأله أحد الحضور بما نصه \ لماذا لا تطلبوا من أمريكا والغرب تقديم المساعدات للأردن بعد توقيعه اتفاقية سلام معكم كما فعلتم مع مصر \ وكانت اجابة بيرس التي قمت بارسالها لوزارة الخارجية في حينه بصفتي حضرت الجلسه كقائم بأعمال البعثه حينذاك ما نصه \ ان مصر تستطيع أن تصنع حربا وتصنع سلاما فاستحقت المساعده . كما أن سوريا تستطيع أن تخرب السلام ، وستحصل على المساعده حين توقع معاهدة سلام معنا . أما الأردن فإنه لا يستطيع أن يصنع حربا ولا يعطل سلاما ولذلك فانه سيحصل على مساعدات مجزيه حين يوطن اللاجئين الفلسطينيين \ .

أما كيف تم تكريس هذا المحدد الضاغط على الأردنيين وعلى النظام فيما بعد وإلى اليوم ، فذلك من قبل الغرب ممثلا بالولايات المتحدة وأذرع الصهيونية بشتى الأساليب على شكل حصار اقتصادي ومالي وتنموي على الأردن غير معلن تمارسه وتطلب من حلفائها العرب ممارسته علاوة على محذور لجوء الأردن لدول معادية لأمريكا من أجل الحصول على المال كما سيلي . فالولايات المتحدة تمارس هذا الحصار ليس فقط من خلال عدم تقديم مساعدات كافيه وجادة لحل مشاكل الأردن واحتياجاته الأساسية والحيوية ، بل أيضا من **خلال ثلاثة أساليب تغطي محظورات أو محذورات ثلاثة يلاحظها بل يعيشها المواطن الأردني وهي:**

المحذور الأول :

يتمثل بعدم تشجيع الأشقاء من الدول العربية والصديقة للطرفين لتقديم المساعدة المطلوبة ، والإكتفاء بتقديم أو بالسماح لها بتقديم القليل كمعونات رمزية وغير استراتيجية بحدود ما يخرج النظام من أزمة خانقة للحفاظ على بقاء الدولة ، ضمن ظروف وشروط تلتقطها وتتصيد لها لدولة مقدمة المعونة كما يتصيدها النظام أيضا . ومن هنا نرى الدول العربية النفطية وهي تسارع على سبيل المثال للتبرع بالمليارات لمصر حين الانقلاب على النهج الديمقراطي مهما كانت نتائجه غير مواتية ، أو مضلله ، وكذلك منحها المليارات للبنان لتعزيز جيشه بينما لا تستطيع هذه الدول أن تقدم للأردن شيئا من هذا القبيل فيما لو كانت راغبه ، وأعتقد أن بعضها إن لم كلها تملك فائضا من الأموال وراغبه في تقديم العون الإستراتيجي المجزي للأردن . كما أنها لا تستطيع إدخال الاردن في مجلس التعاون لنفس السبب تماما كما هو الحال مع القدس وغزه فان أي زعيم خليجي يتمنى أنه يستطيع تعزيز صمود المقدسيين واغراقهم بأسباب الصمود وكذا غزة التي تعيش مأساة القرن.

المحذور الثاني :

حرص الحلف الأمريكي \ الصهيوني على أن ينسحب الحصار المالي والإقتصادي على الأردن ونظامه **على الدول غير الصديقه** للغرب حيث ان تحالف القيادة الأردنية غير المتوازن مع الغرب وما يتضمنه من محاذير ومحظورات قد حرم الأردن من فرصة قبول العروض وتلقي المعونات الكافيه لسد احتياجاته من المعسكر الأخر او من الدول غير الصديقة للغرب وللولايات المتحدة حاليا والتي كان وما زال الأردن قادرا على أن يتلقى منها ما يكفي لسد احتياجاته الأساسية أو الاستراتيجية مقابل مواقف سياسية أو عقدية أو خدمات بسيطه يقدمها لها الأردن ، رغم أنها لا ترقى إلى مستوى أدنى خدمه يقدمها الأردن للغرب ولاسرائيل بالمجان. والعروض في هذا أمام الأردن لم تنقطع لأن الدول لا توزع المال والمساعدات بالمجان ، والأردن بموقعه الجغرافي وطبيعة أرضه التاريخية يستطيع الحصول على المال وسد كل احتياجاته **فيما لو كان حرا في اتخاذ القرار** .

المحذور الثالث:

امتد الحصار المالي والإقتصادي إلى عدم تشجيع البحث واستكشاف واستخراج الثروات المعدنية ومصادر الطاقة لما قد يمثله ذلك من كارثة **سياسية للغرب والصهيونية لكونه ينهي هذا المحدد المالي ويوفر للأردن والأردنيين وبالتالي لنظامه هامشا واسعا في تعزيز الدولة وفي حرية اتخاذ القرارات على صعيد السياستين الخارجية والداخليه من تلك التي في مصلحته وتغيق تحقيق أهداف المشروع الصهيوني** . فالأردن بنظامه وكيانه السياسي ما زال دولة مرحلة بالنسبة للتحالف الغربي الصهيوني ، وقد نرى الإستثمارات والدعم المالي ينهال على الأردن في وقته إن جاء هذا الوقت , وربما سنشهد استخراجا واستغلالا لثروات باطنية ورخاء بعد استيفاء المطلوب .

إن الغرب وممثلته الحالية الولايات المتحدة يفرضون كل ذلك على الأردن رغم ما يقدمه من خدمات للأهداف الغربية والاسرائيلية الإستراتيجية والعليا ورغم اشتراكه في الحرب على الأرهاب وتحمل تبعات هذه المشاركه . والمواطن الأردني يعلم بأن الولايات المتحدة قد أنفقت في العراق مئات المليارات من الدولارات على مدار سنين ومئات الأرواح لأسباب ومصالح تعتبر ثانوية

بالنسبة لما يقدمه الأردن اذا ما استثنينا ملهاة النفط لزيفها واستثنينا اخضاع العراق لقبول فكرة الشرق الأوسط الجديد كما هو الحال مع سوريا اليوم كحقيقه . أما الشرق الأوسط الجديد الذي يعتبر العامل الرئيسي في تطور السياسة الخارجية الأردنيه فسنأتي عليه في مكانه في هذا الكتيب . وربما يدرك المتابع أن القيادة الهاشمية تعلم بهذه السياسة الغربية التي تهدف إلى الإبقاء على حالة الضيق لسكان الأردن والعوز للنظام ليبقى دوما في أمس الحاجة للمال الذي تمسك امريكا مفاتيحه ،وأستذكر هنا قولا لوزير الخارجية ورئيس الديوان الملكي الأسبق مروان القاسم في خضم الأزمة العراقية الكويتية ولوم الغرب للأردن على موقفه منها ونصه " ان هناك قرارا بأن يبقى الأردن بغرفة الإنعاش".

مما تقدم في المحددات السياسية الثلاثة للسياسة الخارجية الأردنية وتداعياتها فإني أستميح العذر بالقول أني أفترض بأن القيادة الهاشميه في الأردن تعرف بأنها كانت مدينة بموقعها هذا للمستعمر البريطاني المتحالف مع الوكالة اليهودية ، وتعرف بأنها كانت مستهدفة بالتغيير من الغرب والصهيونية في حالة عدم توجهها للوجهة التي أرادها المستعمر. كما أفترض بأنها ما زالت تعرف بأن هذا الإستهداف المشروط ما زال قائما برعاية الصهيونية العالمية ، وكما أفترض بأنها تعرف أن الضغط الاقتصادي والمالي والسياسي قائما على الدولة وشعبها ، وسيبقى لحين استكمال المخطط أو إفشاله رغم أنه قد وصل إلى مرحلة متقدمة من الإنجاز بقيام دولة إسرائيل وحصولها على الإعتراف العربي الرسمي ، إلا أن الظرف السياسي المتطور قد أصبح يشكل تحديا جديدا كبيرا وتاريخيا (historic) للقياده الهاشميه يتمثل في مسئوليتها في الحفاظ على الدولة الأردنية ككيان سياسي مستقل يفترض بالضرورة وجود كيان سياسي فلسطيني مستقل في فلسطين .وأن هذا التحدي يجب أن يواجه عمليا على الأرض الأردنية والفلسطينية معا كأولوية وعلى المستوى السياسي المتعدد الأطراف على صعيد الأمم المتحدة ، وباستخدام كافة أوراق الضغط في إطار جبهة داخلية موحده ومتينه ، سيما وأنها أي القيادة الهاشمية باتت اليوم في وضع دولي أفضل بكثير مما كانت عليه في بداية الدولة . وفي وضع داخلي ما زال متمسكا بها رغم اعتقاد الأردنيين

بمسئوليتها المباشرة عما هم فيه وآلوا اليه من ضنك العيش وضياع الهوية .

الفصل الثاني

أهداف السياسة الخارجية الأردنيه

(ومستلزماتها ومتطلبات تحقيقها) كأهداف مُساعِدَه

تحديد الأهداف

انطلاقا من محددات السياسة الخارجية الأردنية التي ذكرناها كأهداف أجنبية ، ومن كون القيادة الهاشمية في الأردن كانت منذ البداية تعرف بأنها مستهدفة بالتغيير من الغرب والصهيونية في حالة عدم انسجامها مع السياسة الغربية في إطار تلك المحددات أو تقاعسها أو عدم توجهها للوجهة التي أرادها المستعمر، فإن الملك عبدالله الأول الذي يعلم بأن الهدف المفترض للسياسة الخارجية لأي دولة هو توجهها لخدمة احتياجات الدولة الداخلية وسكانها وتنميتها وحمايتها وحماية مصالحها ومعالجة قضاياها الوطنية والقومية في إطار الإنطلاق من ثقافة ومعتقدات واهتمامات سكانها ، كان يعلم أيضاً بنفس الوقت أن هذا الهدف الوطني الطبيعي المفترض هو نفسه المستهدف أجنبيا والمحظور اعتماده في الأردن . وواجه لذلك خيارا صعبا وربما وضع نصب عينه هدف النجاة بقيادته وبالدولة معا مراهنا في هذا على الوقت ، مما اضطره إلى أن يعتمد في تعامله مع الحلف البريطاني \ الصهيوني ممثلا بالوكالة اليهودية أسلوب المزاوجة بين دبلوماسية الصديق وسياسة التنفيذ والمراوغة **في حدود مقدرته ضمن الظروف العربية والفلسطينية أنذاك ، بدلا من الرفض والمواجهة أو الشفافية في الموقف** . فاختط لنفسه وللدولة منذ البداية سياسة خارجية مرنة ومتقلبه في إطار السياسة الغربية العامة في المنطقة والعالم . وقد استمر الملك حسين على تلك السياسة وما زالت قائمة للآن ، باستثناء التطور الحاصل في التسعينيات من القرن الفائت نتيجة انتهاء القطبية الثنائية . لأن تلك المحددات الأجنبية التي تحدثنا عنها وهذا الإستهداف المشروط تم توارثه وما زال قائما لحين استكمال المخطط البريطاني \ الصهيوني الذي تخضع وتيرته وتفاصيله للظروف السياسية على أرض الإقليم والمنطقه.

وفهمي أن هذه السياسة الخارجية الأردنية تقوم على تحقيق هدفين رئيسين متلازمين من واقع التحدي الذي تفرضه المحددات الثلاثة . وإن مستلزمات ومتطلبات تحقيق هذين الهدفين خارج الأردن وداخله تصبح أيضا أهدافا للقيادة ولكن في خدمة الهدفين الرئيسيين كما سيلي معنا . وهذان الهدفان

الرئيسيان المقصودان والتاليان زائدا المحددات الثلاثة التي تكلمنها عنها يحتمان وجود سلطة مطلقة للملك يمسك بواسطتها زمام الأمور الخارجية والداخلية للدولة دون شريك ودون أي مركز قوة في الداخل وهو ما يعني ضرورة غياب الديمقراطية والمؤسسية كنهج استراتيجي . ويتطلب بالضرورة دستورا يضمن عدم الفصل بين السلطات الثلاث وغياب استقلالية أي سلطة ليبقى الملك مالكها وحده . ولا يحتمل الأمر في هذا أي إخلال بذلك من خلال أي تعديل دستوري يتيح على سبيل المثال هامشا من الحرية والإستقلالية للحكومات أو للقضاء أو دور فعلي لمجلس النواب . وبمعنى الحفاظ على نظام أبوي لا يحتمل غير قانون الأب الشيخ والمرجع .

أما هدفا السياسية الخارجية الأردنية الرئيسين التي بلورتهما القيادة الهاشمية لنفسها وللدولة في إطار المحددات الغربية ومحظوراتها فهما :

الهدف الرئيسي الأول للسياسة الخارجية الأردنية \ وطبيعته

يتمثل هذا الهدف بالحفاظ على بقاء القيادة االهاشمية في السلطة على رأس الدولة وعدم إعطاء ذريعه للغرب للتخلي عنها أو لتبديلها بصرف النظر عن ماهية هذه الدولة وطبيعتها وبصرف النظر عن إمكانية بروز وفرض الكيان الفلسطيني وادماجه في مرحلة لاحقه . وكذلك تنفيذ كل الشروط والمستلزمات والمتطلبات الداخلية والخارجية اللازمة لتحقيق هذا الهدف ، وذلك كأهداف مساعده ، كما سيلي معنا .

الهدف الرئيسي الثاني : للسياسة الخارجية الأردنيه \ وطبيعته

يتمثل هذا الهدف في السعي الدؤوب الذي لا يتوقف خارجيا كأولوية قصوى حتى امتد وتغول داخليا دون توقف أيضاً ، لتأمين المال الكافي للقيادة الهاشمية ، ولتغطية احتياجاتها المتزايدة ، الخاصة منها والأخرى اللازمة لتنفيذ سياساتها الداخلية وامتداداتها ومتطلبات تحقيقها بما فيه تمويل سياسة الإرضاءات على الصعيدين المدني والعسكري ، هذا من جهة . ومن جهة أخرى ، لتأمين الاحتياجات المالية الأساسية للدولة وأجهزتها المدنية وتطورها

وديمومتها وتأمين احتياجات وخدمات سكانها الأساسية لتأمين القبول والإستقرار الداخلي ، ولتطوير الأجهزة العسكرية والأمنية للحفاظ على وجود وترسيخ النظام وسلطته المطلقه . وذلك في ظل فقر الدولة والحصار المالي المفروض على الأردن ونظامه من التحالف الأمريكي \ الصهيوني ، وكذلك العربي .

وهنا يجب أن لا يفسر اعتماد مثل تلك الأهداف التي أتصورها ،على أنها أهداف شاذة أو غير طبيعية عند القيادة الهاشمية والساسة وبني البشر ككل . ذلك أن **المصلحة الشخصية أوالدافع الشخصي او العائلي للإنسان بحكم الفطرة وطبيعته والجبله التي خلق بها مقدم عنده على ما سواه وهو سيمارس هذه الطبيعه وهذا السلوك مهما كانت الموانع الأدبية أو الدينية ما لم يكن سلوكه العام مقيدا بسد الثغرات دستوريا وبالقانون المهيمن على الجميع وبالمأسسه الراسخه في جو ديمقراطي حقيقي وعلى النمط الغربي والإسرائيلي يمثل الدولة المدنية الحديثة . ليحميه هذا النهج الحضاري من نفسه ويحمي الوطن والشعب وحقوقهم ومصالحهم منه ، وهو الأمر الذي نفتقده في الاردن والدول العربية لأسباب ليس عدونا وسياسته الخارجية بعيدا عنها . ونحن هنا لا نتكلم عن الانسان النبي أو القديسين ولا الإنسان المثالي ولا عن شواذ يسميهم البعض يؤكد سلوكهم السوي إن وجدوا صحة القاعده . كما أننا نتكلم بصرف النظر عن مفهومي الخيانة والوطنية . وأنا على يقين بأن أي حاكم عربي لديه من ثقافة موروثات الأخلاق والوطنية وحب الوطن ما يفوق وطنية أي رئيس أجنبي ، لكن الأخير يعيش في دولة مدنية بمفهومها الحديث ومقيد في قراراته وسلوكه السياسي والإداري وموجه تماما بحكم الدستور والمؤسسية والنظام الديمقراطي .**

مستلزما ت ومتطلبات تحقيق هدفي السياسة الخارجية الأردنية كأهداف بخدمة الهدفين الرئيسين

إن تحقيق هذا الهدف المتمثل في الحفاظ على بقاء القيادة الهاشمية في السلطه ، يتطلب من النظام وبالضرورة أن يؤمن مستلزمات ثلاثة على الصعيدين الخارجي والداخلي . وتحقيق أي مستلزم منها يفرض على النظام أن يقوم بتأمين متطلباته على كلا الصعيدين **وهذه المستلزمات مع متطلبات تحقيقها تصبح بحد ذاتها أهدافا إضافية في خدمة الهدف الرئيسي وهي كالتالي :**

مستلزمات ومتطلبات تحقيق الهدف الأول على الصعيدين الخارجي والداخلي

المستلزم الأول ومتطلباته على الصعيد الخارجي :

يتمثل هذا المستلزم بسعي القيادة الهاشمية المستمر كهدف حيوي لاقناع الغرب وزعامته الممثله اليوم بالولايات المتحدة بوجود مبررات حيوية لهم ولحليفتهم اسرائيل باستمرار وجود هذه القيادة على رأس الدولة . واستمرار تحسين صورة النظام بأعين الدول الغربية بشكل عام لكسب رضاها والإبتعاد عما يغضبها أو يغضب إسرائيل الحليف الإستراتيجي لها . إلى جانب نجاح طريقة حكم الملك وقدرته على اكتساب القبول العشائري والشعبي اللازم واستيعاب التناقضات الداخلية الناشئة والتي ستنشأ . وهنا يجب ملاحظة أن القيادة الهاشمية كانت أحيانا تتلكأ في تنفيذ بعض طلبات الغرب أو زعامته من تلك التي تعتبرها أي القيادة تجاوزا لخطوط حمر من حيث تأثيرها على وجودها أو على قبولها عربيا ومحليا ، أو لأسباب ترى في الإعتذار معها مصلحة لها . وهذا ما كان نادرا يحصل على سبيل الحصر قبل تطور السياسة الخارجية الأردنية في بداية التسعينميات ، ومن هذا فقد استطاع الملك حسين مؤخرا أن يفعل الكثير من ذلك بعد أن استطاع أن يفرض نفسه صديقا للغرب

لا عميلا بفعل شخصيته وشعوره بمركزه الدولي الكبير وتماسك الجبهة الداخلية معه ومن ذلك موقفه من أزمة عراق صدام حسين مع الغرب .

إن مستلزم عدم إغضاب الغرب والحرص على كسب رضاه هذا ابتدأ أولوية وبقي وما زال حتى لو طال التجريح بالعائلة الهاشمية نفسها . ومثال ذلك فإني لم أجد أدنى مبرر للقيادة الهاشمية بمحاباة مؤلف كتاب أسد الأردن البريطاني اليهودي أفي شلايم وعدم منع الكتاب في الأردن أو الرد على ما جاء به من أقسى العبارات والاتهامات الشخصية والسياسية للهاشميين والطعن في نواياهم وفي الثورة العربية الكبرى سوى مبرر عدم اغضاب الغرب بذريعة حرية الكتابه والتعبير . وربما أن القيادة اعتمدت بهذا على غياب ثقافة القراءة عند شعبنا. وقد سبق وترجمت ملخصا لما جاء به من اتهامات وأفكار جهنمية وهادفه لتشويه صورة العائلة الهاشمية لا كُرهاً بها بل تمهيدا لتسويق فكرة الوطن البديل في المحصلة النهائية . انه كتاب يخاطب كل أردني وكل فلسطيني ويقول له لا تثق بهذه العائلة ولا تأسف على رحيلها إن رُحّلتْ ، فلم تعمل ولم تكن يوما تعمل لصالحك وصالح وطنك . وقد أرسلتة هذا الملخص للديوان والرئاسة والمخابرات لا بصفتي الشخصية بل بصفتي مديرا لمؤسسة بيت الأردن للدراسات والأبحاث . وعندما لم أشعر بأي تجاوب أو رد فقد تبلور في ذهني عندها ما تمخض عن إصدار كتابي **(الشمس فوق الأردن \ الوطن البديل والواقع المر)** وكان في ذهني حينها أن كتابا لي بعنوان المشهد الأردني قد منع سابقا من دائرة المطبوعات لغياب الحس السياسي فيها والمزايده والجهل الطبيعي بالسياسة الخارجية الأردنية . واضطررت لطباعته في بيروت رغم أنه يحمل نقدا بناء ولا يحمل تجريحا أو إساءة لأي كان .

أما متطلبات تحقيق هذا المستلزم/ فتبدأ بالضرورة بتحالف النظام إستراتيجيا مع الغرب بسياساته في المنطقه والعالم وهذا التحالف يكون بالضرورة من طرف واحد كما هو عليه الحال . فالأردن يعطي كل ما يطلب منه عمليا على الأرض أو معلوماتيا سياسيا وعسكريا وأمنيا على الأرض الأردنية وفي أنحاء العالم ، ويقدم ما يفترض به تقديمه أو يتحسس ضرورته لمصلحة الغرب على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية دون طلب ، وبما ينعكس سلبا على قضايانا

الوطنية والقومية وبالمجان . وكما أن القيادة الهاشمية قد ابتدأت في بداية الإمارة باستغلال مبادئ الدين الإسلامي السمحة اتجاه الأديان لتسهيل هجرة اليهود لفلسطين كما جاء بوثائق كتاب Taking Side الى Stephen Green وبكتاب أفي شلايم - أسد الأردن - الذي يقول ما نصه في الصفحة ٩ \\ ... كان الشريف حسين يكن احتراما كبيرا لليهود كأهل كتاب ولم يكن معارضا الى توطينهم في فلسطين بل كان يرحب بذلك على أسس دينية وانسانية \\. فإنها - أي القيادة - قد انتهت في فترة الملك حسين إلى مواجهة الأحزاب القومية والإشتراكية المناوئة للغرب وللمشروع الصهيوني وأصبح الإنتماء لحزب ما غير حزب الإخوان جريمة سياسية . وكما يتحسس النظام ما يرضي الغرب من اجراءات إدارية واجتماعية وسياسيه داخلية حتى لو لم تكن منطقية وتدخل في صميم السلطان الداخلي وأمتنع عن الأمثله هنا حتى لا تفسر على غير مقصدها من جهات اردنية أكن لها الاحترام .

ان الأردن في هذا لا يأخذ مقابلا سياسيا أو ماديا من الغرب مما يحتاجه سوى الرضا على النظام مع قليل من المساعدات باعتباره يقوم بواجبه وبأن الثمن هو وجوده ، وكأنه لا حول له ولا طول. فأمريكا على سبيل المثال هي التي تقرر تبعا لمصلحتها ما تبلغ به النظام من معلومات أو سياسات وما تحجبه عنه حتى لوكانت تخصه أو حيوية له أو للدولة الاردنية، كمحادثات أوسلو على سبيل المثال التي أخفتها عنه. وهي أيضا التي تقرر إشراكه أو عدم إشراكه في المسار التفاوضي الفلسطيني \ الإسرائيلي وحجم ونوعية المشاركه رغم مصلحة الأردن بل ارتباطها بكل قضايا التسوية النهائيه كالقدس واللاجئين والحدود والمياه والأمن ، لأن التحالف القائم هو من طرف واحد .

وبالضرورة فإن هذا المستلزم يتطلب أيضا بل يفرض على النظام الاحتفاظ بعلاقات تعاون وتنسيق مع إسرائيل وتفهم احتياجاتها من باب انساني([16])، والتعاطي المرن مع متطلباتها وسياساتها في المنطقة لا سيما الأمنية مع

---

16 - ورد في الصفحة ٥٠٢ من كتاب أفي شلايم ما نصه \ كانت حكمة الملك حسين إلى إبنه عبدالله هي ، إذا كنت تتعامل مع مناوئ وأن الإسرائيليين هم المناوئين فعليك أن تضع نفسك مكانهم وأن ترى ما يقلقهم وترى شكوكهم ومخاوفهم.

المراوغة التي تقوم على البدائل في تمرير السياسات من تلك التي تفوق قدرة النظام على تحقيقها أو تشكل له خطا أحمر.

ولا شك أن انخراط القيادة الهاشمية في مفاوضات ترقى إلى العلنية مع الوكالة اليهودية مع بداية إنشاء الدولة ومن ثم انخراطها لعشرات السنين في مفاوضات سرية مع الإسرائيليين بعد حرب عام ٦٧ مع بروز المقاومة الفلسطينية والشخصية الفلسطينية السياسية كان في سياق هذه الغاية بعد اهتزازها. ويقول الأرشيف البريطاني ما نصه كما **جاء في الصفحة ٣٦ \ ٣٧ \ من كتاب أسد الأردن الى أفي شلايم ما نصه \ أقام عبدالله وعائلته خلال الحرب العالمية تحالفا مع بريطانيا وبعدها طور علاقة مع القوة المتصاعدة اقتصاديا وسياسيا في المنطقه وهي الحركة الصهيونية ....\ انتهى . كما جاء** في الصفحة ١١٠ ما نصه **\\...وفي هذه المرحلة المبكره كان ممكنا اكتشاف بداية تفهم الملك حسين بأن اسرائيل إما ان تكون التهديد الأكبر أو الحليف الأكبر ....فقد كان لدى الملك عبدالله تفهما أو تفاهما مع إسرائيل مبنيا على المصالح المشتركة وكانت علاقته السياسية مع إسرائيل حميمة وأكبر من أي علاقة له مع مع أي حاكم عربي** انتهى.

وقد استمر تعزيز هذا التحالف كلما اهتز وتوج ذلك بمعاهدة وادي عربة حيث جاء في الصفحة ٥٤٦ من كتاب أفي شلايم ما نصه **\ لقد خدمت معاهدة السلام مصالح عائلة الملك حسين حينَ أعادت التحالف مع القوة العظمى ونشطت التفاهم الاستراتيجي مع .الاسرائيليين ....وببساطه وقع الملك معاهدة السلام لا لكي يعيد الأراضي ومصادر المياه بل لحماية مملكته \ انتهى \ . كما جاء في هذا السياق بكتاب أفي شلايم ما نصه في الصفحة ٥٢٩ \\ تم التوصل الى بضعة تفاهمات غير رسمية في اطار اتفاقية السلام ومنها أن على اسرائيل ان تزود الأردن بمظلة عسكرية وأن تدافع عنه في حالة التعرض لهجوم من طرف ثالث \) انتهى .**

المستلزم الثاني لبقاء القيادة الهاشمية في السلطة ومتطلباته :

وهو على الصعيد الداخلي ويشمل الساحتين العسكرية والمدنية .

أما على الساحة العسكرية فيتمثل في تأمين جيش وأمن موالين للملك إلى الدرجة التي ترتبط فيها مصالح أفرادهما الحيوية وبقاؤهم المادي والمعنوي والإعتباري مع بقاء النظام مهما كانت طبيعة سياسته وهدفها . ويكون الملك على رأس القيادة يحدد لهم المهمات والمخصصات والمكتسبات كما يحدد لهم العدو والصديق وهذا الشرط هو أيضا من متطلبات االتحالف الغربي الصهيوني كما هو من متطلبات الملك . وقد اقتضى هذا الأمر في المرحلة المبكره أن يشرف البريطانيون على تأسيس الجيش كضرورة مرحلية مشتركه بين النظام وبريطانيا وأن يكون تأسيسه على أسس انتقائية ومن شرائح اجتماعية وثقافية ومناطقية معينه في شرق الأردن مع إدخال ما أمكن من المكون الفلسطيني، يصار إلى تفصيلها وتثقيفها برغبات المستعمر في غياب الوعي السياسي وتحت وطأة الفقر والحاجة . وللأسف فقد ذهب كلوب مُدخل الكوفية وخرجت بريطانيا واستمرت أو كرست هذه السياسة الانتقائية الاستعمارية في الجيش على مستوى القيادات والمراكز الحساسة دون أي مبرر لها بما فيها من تأثيرات سلبيه على الوطن ومبدأ المواطنه واللحمه الوطنية بل وعلى الانتماء ، حيث استمرت النظرة الجهوية التفريقية في هيكلة وتركيبة قيادات الجيش والأمن ووزارة الداخليه والديوان الملكي لليوم في مشهد غير وطني إطلاقا بمعرفة الملك الذي وبالتأكيد لا يطيب له ذلك ولكنه قلما يتدخل في مجرى سائر بهدوء لا يصيبه مباشرة بصرف النظر عن مصبه. والتغيير الأساسي الوحيد الذي طرأ على صعيد الجيش هو توسيعه أفقيا وعموديا في فترة انتهت فيها الحروب في المنطقة وحلت بدلها اتفاقيات السلام مع اسرائيل ، وليشمل هذا الجيش افقيا كل أو معظم المناطق والعائلات الأردنية **ويكون بمثابة حزب الملك المسلح المنخرط في علاقة منفعية متبادلة معه . ولا شك بأن ذلك قد زاد من الأعباء المالية ومن الطلب على المال** باعتبار الجيش والأمن هما المؤسستان الحاميتان

محليا للنظام الهاشمي والضامنتان لتنفيذ السياستين الخارجية والداخلية ، وإن الإغداق المستمر عليهما وعلى تسليحهما هو بالتأكيد أمر حيوي .

المستلزم الثاني ومتطلباته على الصعيد المدني :

يتمثل هذا المستلزم في تأمين التفاف وولاء غالبية الأردنيين والفلسطينيين الأردنيين المستمر لشخص الملك وضمان حرصهم وقناعتهم الشخصية بضرورة وجوده على رأس السلطة بجعل ذلك مصلحة شخصية حيوية لهم . بحيث يكون ذلك عندهم فوق كل اعتبار سياسي أو غير سياسي يتعلق بالملك وسياسته . وهو ما تطلب بداية تذويب هوية الاردنيين(الشرق أردنيين) بهوية الملك كأولوية على ربط فلسطيني الأردن بهويته كونهم سكان ألأرض ألأصليين وتبلورت قوتهم في مؤسسات الجيش والأمن . وربط مصالحهم ومصيرهم بمصيره ومستقبلهم بمستقبله ومقاومة أية خطوة من شأنها أن تؤدي إلى إبراز الهوية السياسية الأردنية المستقلة بذاتها أو عن هوية الملك .

وكذلك الحرص على عدم تبلور هوية سياسية فلسطينية منفصلة عن هوية الملك على الأرض الأردنية ولا ولاء لغيره . ومنع بروز مراكز قوة أو زعامات سياسية أردنية أو فلسطينية موازيه داخل الأردن من خلال حزب أو تجمع وأن لا يكون لها أي قيادة ظل اجتماعية أو سياسية وأن يبقى ولاؤها للنظام فقط .[17] ومن هنا فكما هو من المحظورات أن تتشكل أو تتبلور زعامات أردنية وولاءات لها ، فإنه من المحظورات أيضا أن تتشكل ولاءات لزعامات فلسطينية على أرض الأردن أو أن يتكلم شخص أو منظة باسم الفلسطينيين الأردنيين بمعزل عن النظام . وقد كانت كل مظاهر ومتطلبات اختزال الهويتين الفلسطينية والأردنية المستقلتين اللتين تحدثنا عنها في المحدد الثاني للسياسة الخارجية مواتية للقيادة الهاشمية وتخدمها بنفس الإتجاه ولكن ليس لمجرد الدمج كهدف استعماري بل لربط هوية المكونين بهوية النظام الهاشمي .

**17 - اذا عدنا للوراء يقول افي شلايم في الصفحة ٦٦ بكتابه من واقع الارشيف البريطاني ما نصه \\ كانت رغبة اللاجئين في الاردن هي الاحتفاظ بهويتهم الفلسطينية المنفصله لكن ذلك كان ضد سياسة الملك عبدالله في الأردنه **

ومن هنا جاء تأكيد النظام ايضاً على العشائرية بهوياتها المتنافسة بشكل لا يخلو من الإنتقائية وتعزيز وجودها ماليا وخدماتيا ومعنويا بأنظمة وتعليمات ومكارم لا يعرف المواطن مصدرها ولا بندها في موازنة الدولة ولا السند القانوني لصرفها . وكذلك التدخل في صنع زعامات هذه العشائر وفي تبديلها والتلاعب في بنيتها وبحيث لا تكتسب قوتها أو شرعية مشيختها إلا من دعم النظام . مع الحرص على عدم تسييسها إلا بسياسة الملك .

وهنا فإن الأردنيين أو الشرق أردنيين من واقع عدم تنظيمهم وانعدام هويتهم الوطنية السياسية المستقلة بذاتها من ناحيه والمستقلة عن هوية الملك من ناحية ثانية ، وتغليب انتمائهم للنظام الملكي على انتمائهم للأردن ولعشائرهم نفسها ، لا يريدون من واقع ثقافتهم الموروثة والمكتسبة ووضعهم المعيشي المتكئ على الوظيفة العامة أن يتفهموا بأن تحالف النظام هذا معهم والذي تكلمنا عنه في المحدد الثاني قد فهم على غير محمله وأنه مُسبباً مرحليا وخال من أي بعد استراتيجي ومن أية مصلحة يعتقدونها ، ولم يدركوا للأن أن عليهم أن يواجهوا التحدي ويؤخروا أولوية الهويات الفرعية المتناقضة أو المتنافسة على هويتهم الوطنية الجامعه ، وأن يبلوروا هوية اجتماعية\ سياسية واحده خاصة بهم ومنفصله عن شخص الملك يجدون فيها على الأقل أنفسهم اذا ما غاب الملك أو النظام عن الساحة سواء كان هذا الغياب عضويا أو سلطويا

وبالطبع فان إقبال الشعب الأردني على التعليم وانفتاحهم على الإعلام والثقافة العالميتين جعلهم أكثر وعيا وإدراكا للواقع الأردني ولحقوقهم ،لكنهم لن يكونوا قادرين على التغيير الذي لا يتم إلا من خلال تنظيم سياسي وطني توعوي حر ومستقل يسعى لتأمين مصالحهم وحقوقهم وطموحاتهم من خلال دولة القانون الوطنية كبديل عن العشائرية الفئوية، ولكون ذلك من المحذورات عمليا . فيلجأون للاستسلام والتعايش مع الوضع بالإنخراط المباشر في المعادله التي يريدها النظام أو يلجأون للقبيلة والقبلية للحفاظ على مصالحهم المستحقة على الدولة في تهزيء بائن للمؤسسية والقانون المدني .

والمهم المحير هنا أن القيادة الهاشمية مالكة السلطة والسلطات قد سهلت على نفسها هذه المهمة من خلال أسلوب فريد وجوده في العالم الحديث ، وهو إشاعة ثقافة لدى المسئولين ليبقوا في مراكزهم مفادها تصريحهم العلني

والمستمر ومع كل خدمة يقدمونها للمواطنين بحكم منصبهم وعملهم ، بأن ما يقدمونه هو بتوجيه من الملك أو مكرمة منه وكأنها ليست حقوقا للمواطنين ولا هي بحكم القانون ، بل وكل عمل خلاق او إداري او خدماتي يقدمه المسؤول بحكم وظيفته ومسؤليته يحُتسب تطبيقاً للرؤى الملكية ،وهو الأمر الذي جعل الأردنيين يفقدون الثقة بالحكومة والقانون والمؤسسة ويتهافتون على أثير الفضائيات في مشهد محزن ومشوه ومخز وهم يستغيثون بشخص الملك ليقدم لهم المعونة والخدمات الأساسية وذلك في إطار سلوك قائم في نظام أبوي أقرب لدولة القبيلة ، يمتلك فيها الشيخ المال والمقدرات ويزوج العزاب ويمنح العيدية للرعية.

أما العشائرية الفلسطينية في الأردن وفي فلسطين فأخذت تتلاشى لصالح الإنتماء لتنظيمات فلسطينية سياسية سائدة وقوية تتبنى قضية مستهم جميعا ووحدتهم نفسيا وسياسيا أمام تحد مشترك بهوية واحدة . ولذلك نرى فلسطيني الأردن قد انسحبوا من الحياة السياسية الأردنية إلا القلة من خلال بعض الأحزاب لأسباب خاصة ولم يعد من اهتماماتهم مناكفة سياسة القيادة الهاشمية بدواعي سابقة مرتبطة بتطورات القضية الفلسطينية ، بل أصبحوا حريصين على عدم إغضابها . وإن الفارق بين الحالتين الأردنية والفلسطينية هو أن الفلسطينيين الذين تخطوا العشائرية بحكم قضيتهم الجامعه وتنظيماتهم السياسية ، ناضلوا مبكرا على كل الأقاليم المتواجدين فيها لإبراز هويتهم الفلسطينية الوطنية المستقلة عن الأردنيين وعن الملك . حيث تمكنوا من تأسيس منظمة التحرير وطالبوا الملك بالاعتراف بها كممثل وحيد للفلسطينيين ، وقبل الملك بذلك تحت وطأة الضغط العربي الرسمي ، ولكنه أبقى الحالة على ما هي عمليا وقانونيا .

ومن واقع فشل القيادة الهاشمية في دمج أو إعادة دمج المكون الفلسطيني مع المكون لأردني من حيث مفردات الإنخراط في أجهزة الدولة الذي تحدثنا عنه من خلال المحدد الثاني للسياسة الخارجية ، فإننا نرى هذه القيادة تحاول قد استطاعتها التعويض عن هذا الفشل بمجرد التصريحات لإرضاء الفلسطينيين الأردنيين وإشعارهم بمواطنيتهم الأردنية . وأفترض بأن هناك تصميما لدى القيادة على إعادة هذا الدمج من خلال اختراق المكون الأردني الرافض وذلك

بالإعتماد على نخب أردنية منتقاة ومستعدة لهذه المهمة واستبعاد النخب الفلسطينية المهتمة بالهوية الفلسطينية السياسية والتي لا تفكر إلا بتنفيذ الرغبة الملكية مهما كانت وفي أي اتجاه كان .

المستلزم الثالث :\ منع تبلور تنظيمات بديله

يتمثل هذا في سعي القيادة الدؤوب لإعاقة ومقاومة ومنع أية بوادر أو مهيئات لتجمع سياسي أو عسكري أو اجتماعي\ ديني قد يؤدي الى بلورة تنظيم سياسي ناضج وقادر على استقطاب الناس وعلى مقومات وخبرات القدرة على الحكم كبديل عن النظام القائم على الأرض الأردنية . وسواء كان هذا التنظيم متفق مع السياسة الغربية أو معارض لها وسواء كان مواليا للملك أم معارضا لها فالأمر سيان ومحظور عملياً لا نظرياً وكيفما جرى تقنينه . وإذا ما قام مثل هذا الحزب أو التجمع يتم اختراقه في من أجهزة الدولة. **وبحيث يفهم من في الخارج ومن في الداخل بأن البديل عن النظام القائم هو الفراغ والعجز والفوضى السياسية والأمنية وقطع ابواب الرزق . وبالطبع فان متطلبات تحقيق هذا المستلزم هي نفسها متطلبات المستلزمين الأولين معا ويحتم أيضا** وجود سلطة مطلقة للملك دون شريك ودون أي مركز قوة وهو ما يعني ضرورة غياب الديمقراطية والمؤسسية وتدجين الأحزاب القائنة ومعالجة أمر الذي لا يدجن منها لتبقى ديكورا ديمقراطيا ، والغرب يفهم ذلك ويتفهمه .

إنه مستلزم يتفق أو لا يتعارض أو لا يعيق الهدف الصهيوني المتنفذ والمتوقع تبلوره وتحقيق شروطه وموافقة الغرب عليه في المحصله ، والمتطلع وأعني الغرب\ الصهيوني إلى صياغة نظام جديد يقوم مبدئيا على إدماج اللاجئين والمكونين الأردني الفلسطيني في الأردن يشرف عليه بنفسه في سياق طوي ملف القضية الفلسطينية على الساحة الأردنية \الفلسطينية .وهذا النظام الجديد ليس بالضرورة أن يستثني وجود القيادة الهاشمية بل يستثني بالضرورة سلطتها المطلقه لصالح ديمقراطية الصناديق لجميع المواطنين في إطار تعديلات دستورية تهئ لشكل من أشكال الديمراطية الغربية .

الهدف الثاني للسياسة الخارجية

وأساليب تحقيه غير المواتية :

يأتي هذا الهدف من واقع المحدد الخارجي الثالث المتعلق بفرض وإدامة الحصار المالي\الاقتصادي على الأردن ونظامه الذي ابتدأ بريطانيا\ صهيونيا وانتهى أمريكيا \ صهيونيا وباستخدام عربي . **وبينا طبيعة هذا الهدف المتمثل في السعي خارجيا وداخليا إلى تأمين المال للقيادة الهاشمية ولإحتياجاتها الحيوية لها ، وكذلك لاحتياجات الدولة الأردنية بأجهزتها المدنية الخدماتية ، والأمنية والعسكرية وتطويرها تعزيز قدرتها على حماية النظام وفرض الاستقرار الداخلي ، وتوسيع أبواب الفرص لجهات داخلية لتأمين استمرار دعمها للنظام وقراراته وكذلك تأمين وسائل تنمية الدولة لضمان بقائها ومواكبتها للمتطلبات المتطورة بشكل عام .**

فأمريكا التي تعطي بالقطارة وتمنع أصدقاءها العرب من العطاء المجزي وتمنع القيادة من التلقي من غير أصدقاء الغرب وتضيق على الأردن والأردنيين للابقاء على حالة التعاون المطلوب مستخدمة أساليب على شكل محظورات ومحذورات ثلاثة تكلمنا عنها من خلال حديثنا في المحدد الثالث لتشكيل السياسة الخارجية ، تعول بنفس الوقت على قدرة القيادة في الابقاء على الدولة وفي إدامة جبهة داخلية قابلة وداعمة للسياسات المنفذة مع نقص المال اللازم . والولايات المتحدة وغيرها يعلمون أن على الملك هنا أن يوازن بين هذين المتناقضين بسياسات غير مواتية وطنيا وقوميا وبخدمات تقدمها تفوق قيمتها الحقيقية مئات المليارات ، بثمن يساوي أقل من أجور وعمولات نقلها فيما لو قبض الثمن الحقيقي .

أما كيف تحصل القياده على المال المطلوب في ظل تلك المعادله / فربما يدرك المتابع أن القيادة الهاشمية تتعايش مع هذه المعادله وتضطر للتعامل معها من خلال أساليب غير إستراتيجية ولا جذرية وربما غير كريمه ، إنها أساليب مقبولة للغرب لأنها غير منتجه على أرض الواقع ولا تقدم حلا بل تبقي النظام الهاشمي مهزوزا والدولة هشة نخره , ولكنها غير مقبولة للشعب الأردني في

كثير من الحالات سيما حين تتعدى شتى وسائل وأساليب الفساد بما فيه السطو غير المسئول والسرقه من الداخل الأردني والاستيلاء على أموال الدولة المنقولة وغير المنقولة بدءا بمن يفترض بهم أن يكونوا حماة المال العام ، أقول حين تتعدى ذلك لتتراوح تلك الوسائل ما بين الإقتراض العبثي المتزايد حجمه وتحرير أسعار المواد الأساسية ، والسياسة الضريبية الظالمة وفرض الضرائب والرسوم غير المحتمله على شعب فقير لا ذنب له في فقره ولا هو قادر بالمحصلة على تأمين الحل والمال الكافي للموازنه وتعويض قيمة الفساد المالي ، وبين محاباة الدول وبيع المواقف والتسول ومن خلال خدمات سياسية وأمنية ، والمتاجره بالقضايا الإقليمية والدولية عبر تاريخ الصراعات في المنطقه والعالم والتي من شأنها أن تمد خزينة الدولة بدراهم لا تذهب لغايتها مقابل التضييق أكثر إقتصاديا على المواطنين وخزينة الدوله حتى أصبح حصول الأردن على المال مهما قل ، يطغى على الكثير من الأمور السياسية والإعتبارية غير المبرر تجاهلها .

وبالطبع فإن هذه الوسائل للحصول على المال ورفد خزينة الدولة المكلومة ليس حلا إستراتيجيا ولا صحيحا بل فيه الذهاب إلى التهلكه التي تريدها أمريكا والصهيونية في المحصله ، فقيادة أو نظام الدولة الفقيرة الطامح لجمع المال وتصديره وإلى التوسع في مشاريع الدولة المكلفه وغير المنتجه ، وفي توسيع أجهزتها العبثية ببطالتها المقنعة لتكبير الكعكة حتى أصبح لدينا ما ينيف عن ستين مؤسسة مستقلة ، وفي الانفاق على الحضور الدولي الإستعراضي ، كل هذا لا يحل مشكلتها المالية ولا يغطي الأموال المطلوبة شعب فقير على سبيل الحصر . وكذا الإقتراض وحجمه الذي يتجاوز النسبة المقبولة اقتصاديا وغير الممكن سداده ففيه ارتهان للدولة وسياستها علاوة على تداعياته الاجتماعية والمعيشية على المواطنين وفيه إبقاء على الإستقرار الهش ليكون وقوداً ربما في الانقلاب على النظام حين الحاجة .

ولا شك بأن الحل الاستراتيجي يبدأ بتحرير السياسة الخارجية وتسخيرها لخدمة الدولة وسكانها وخدمة أهداف داخلية ترقى بالمواطن الأردني وتنميته ، وبتحرير الدولة من سياسة وثقافة الفساد القائمة في الصف الأول ، وعلى القيادة الهاشمية في هذا أن تأخذ قرارا تاريخيا مسئولا وهي التي حضرت إلى الأردن

وهي ليست بأفضل حال من سكانه ، حتى يمكن بناء دولة القانون السائد على الجميع بعدالته ، والدولة الحديثة والممأسسة والديمقراطية التي بمستحقاتها وحدها يحجم الفساد العمودي والأفقي من خلال سد ثغراته ومنافذه ، والإنفتاح على العالم سياسيا واقتصاديا على أسس من المصالح الوطنية والقومية . والشعب الأردني يستحق من القيادة ذلك وأكثر .

....ولنتخلص من طبيعة المحصله الماثلة أمامنا ، والتي نجد فيها أجهزة الدوله العسكرية والأمنية والمدنية مسخرة في خدمة هدفي السياسة الخارجية غير الوطنيين ومستلزماتهما ومتطلبات تحقيقها . علمت هذه الأجهزة أو لم تعلم . تماما كما هي في خدمة احتياجات نفسها وهو هنا حق طبيعي لها متصل لا منفصل ،.... ولنتخلص من اعتبارنا الوطن والمصلحه العامه والمستقبل ظواهر صوتيه إعلاميه وركوبة لمن يحتاجها ، ولا نبقى هذه الإعتبارات قابعة على درجة متدنية من سلم الأولويات، .... ولنتخلص من هذه الحالة التي يصنعها استخدام النظام لأسلحة الفقر والإرهاب الوظيفي وغياب القانون وعدم الشعور بدولة المواطنه وتغييب الدولة الحديثة ومفهومها وفلسفة وجودها ، فهل تكون لهذه الحالة نهاية وتكون خيرة على الجميع .

وأخيرا، ونحن نتكلم عن السياسة الخارجية فاننا نعلم بأن السيادة المطلقة لا تمارس بالمطلق في أي دولة في العالم وينسحب ذلك على السياسة الخارجية . ولكنها أي السياسة الخارجية في الدول الحرة تخضع بالمطلق للإرادة السياسية الحرة سلبياً أو إيجابياً بحيث تكون ممارستها بأي اتجاه خيارها هي دون مؤثرات املائية تسخيرية ، وبغير ذلك فهي سياسة مرتهنة وغير مستقلة ولا تكون الأولوية في إطارها لمصلحة الدولة وشعبها . وهي حالة لا نجدها إلا في دولة لا تحكم مؤسسيا وديمقراطيا . وصحيح أن الحالة التي نعيشها في الأردن نراها في دول عربية أخرى ولكن بدرجات متفاوتة من حيث التوجيه فقط بمعزل عن تسخيرها خارجيا وداخليا .

الفصل الثالث

طبيعة السياسة الخارجية الأردنيه

الاحتكارية والملامح والخصائص وصعوبة التنفيذ

احتكارية السياسة الخارجية ومسارها :

أدركت القيادة الهاشمية أن نجاحها في تحقيق اهداف السياسة الخارجية المشار اليها ضمن محدداتها الخارجية غير الوطنية ولا القومية ، وتنفيذ مستلزماتها ومتطلبات تنفيذها الخارجية والداخلية كأهداف هي الآخرى بخدمة الهدفين الرئيسين ، يتطلب بالضروره احتكار الملك للسياسة الخارجية لضمان سريتها في بعض الجزئيات وتأمين حرية وكيفية اتخاذ القرارات بشأنها دون قيود أو نقاش أو ضجيج أو منغصات . وحيث أن تحقيق غاية اتخاذ القرارات مرتبط بتنفيذها ونجاح تنفيذها ، فإن الأمر يتطلب عندها احتكار الكلمة في السياسة الداخلية أيضا وحيثما يتعلق الأمر بهدفي السياسة الخارجية ومحدداتها .

ومن هنا فإن السياسة الخارجية في الأردن لم تكن يوما وإلى اليوم شأنا عاما ولا من شئون الحكومات ولا من نتاج شراكة معها ولا هي سياسة ممأسسة أو نتيجة مشاركة شعبية وانما هي شأن يخص النظام وحده ممثلا بشخص الملك بصفته هذه لا بصفته رئيسا للسلطة التنفيذية ، بالتعاون أو التشاور مع الجهة الأجنبية ذات التأثير أو المصلحة أو الإهتمام في المرحلة الزمنية مع الجهات الداخلية التي يقتصر دورها على التنفيذ أو تسهيل التنفيذ ، ومع الجهات الخارجية وهي اليوم الولايات المتحدة ، وبصفة هي أقرب إلى الشريك الإستراتيجي .

فالحكومه من رئيسها إلى مراسلها لا تتدخل ولا تبدي رأيا أو تناقش أو تسأل في أي شأن سياسي أو ينطوي على شأن سياسي ، حتى لو كان الأمر غامضا لديها كالموقف الحقيقي مما يجري في سوريا وما يترتب عليه من دخول التكفيريين والإرهابيين والقتلة لبلدنا ، ولا بأي شأن داخلي له علاقة بتداعيات شأن سياسي . كاستقبال اللاجين على سبيل المثال رغم ما يترتب عليه أو على ما يشابهه من التزامات مالية قد تصل كلفتها المليارات بمحصلتها التجميعية المتنوعة الأوجه .....فالملك عندما يُنصح أو يطلب منه اتخاذ قرار من هذا القبيل فانه يتخذه ويأمر الحكومة بتنفيذه دون الحصول على التزام حقيقي بتسديد

التكاليف التي يفرضها القانون الدولي للدولة غير القادرة ماديا على استيعاب اللاجئين لأن الاولوية هي للمسارعة في التنفيذ .

وإن ما يلاحظه المواطنون من تصريحات سياسية يصدرها المسئولون أحينا في مناسبات معينة كرئيس الوزراء أو وزير الخارجية ، هي تصريحات تكون في العموميات التي يسمعها أو يتحسسها كغيره من المواطنين وتكون ديكورية الهدف ولا تعبر عن فهم واع للسياسة الخارجية ولا هي منطلقة من هذا الفهم ، ولا عن موقف منسجم بالضرورة مع السياسة الخارجية حتى لو التقطوه في جلسة مباحثات سياسية يحضرها الملك مع وفد أجنبي أو عربي .

ومن المهم جدا العلم بأن عدم التدخل أو مناقشة الملك في قراراته وفي الشأن السياسي وغيره ، هي ثقافة وسلوك راسخ عند مسئولي الصف الأول على كل الأصعدة ، إلا أن هذا الأمر أو السلوك بحرفيته غير كاف بالنسبة للملك ، ويمتد عنده لأبعد وأعمق من ذلك ليطال الإستعداد الفكري والنفسي المترجم بالسلوك العملي لأي مسئول كبير وخاصة رئيس الوزراء ، وفي أي شأن من شئون عمله الداخلي كشرط حيوي لوجوده في موقعه كرئيس وزراء أو لبقائه فيه ، فنزعة رئيس الوزراء على سبيل المثال للإبداع والإستقلالية وأخذ صلاحياته دون موافقة ، أو للبطولة أو الظهور شعبيا كمخلّص أو كسفاح هي إشارات جينية\سيكيولوجية مغايرة لروح تلك الثقافة المطلوبة ، وخط أحمر داكن عند الملك . وهي بالتالي ليست في صالح بقاء ذاك المسئول بتلك الصفة في مركزه . ومن هنا فللملك شروط ومواصفات مرحلية وظرفية في الرئيس المختار ولبقائه في مركزه في مرحلة وظرف معينيين ، من أهمها شروط سلوكية وفكرية \ وسياسية\ ثقافية ملائمة لتأدية عمله أو لمهمات المرحلة ، وإن بروز ما يغاير أي منها يعني توقيف الرئيس عن عمله . ولرئيس الوزراء بدوره شروط في اختيار وزرائه غير بعيدة عن شروط الملك في رئيس الوزراء الذي يختاره . وهكذا بالنسبة للوزير إن استطاع لذلك سبيلا ....

وهذا الاحتكار الملكي للسياسة الخارجية يعني الكثير من الدلالات والمستحقات ، ومن ذلك أذكر أمثلة منها ، أن الملك يُطلع من يريد من معاونيه على الجزئية التي يرى فائده أو ضروره من إطلاعه عليها ويحجب ما يريده عن الغير وعن أي صاحب اختصاص مفترض . وكما يعني هذا الإحتكار بأن

منصب وزير الخارجية في الأردن ليس منصبا هاما بأهمية الوظيفة المفترضة ، ولا يتطلب بالضرورة مواصفاتها الطبيعية في الدول. بل إنه ليس منصبا سياسيا بقدر ما هو منصب دبلوماسي وإداري يُمارس بموجب توجيهات محدده تصله ولا يتعدى عمله الأساسي كوزير خارجية تغطية مقعد الأردن في المؤتمرات الدولية والعربية بروتوكوليا وإعلاميا . ولا يرقى الى حامل رسائل شفهية ومكتوبة لأن المفيد منها لا يحمله إلا صاحبها ، كما لا يتم إشراكه أو استشارته في أي أمر سياسي يتعلق بهدفي السياسة الخارجية . فهذا المنصب في الوقت الذي لا يعطي صاحبه أي ميزه عن غيره من حيث ادراك كنه السياسة الخارجية وتطوراتها مهما ادعى أو تصنع بغير ذلك ، فانه أيضا لا يعطيه أي فرصة للتأثير بها وبمجرياتها أو حتى بمناقشتها أو بابداء الرأي بأي جزئية منها ولا فرق في ذلك بينه وبين أي وزير لوزارة أخرى . والجميع يتذكر المرحوم صادق الشرع كشخص عسكري اتهم بمحاولة الانقلاب على الملك وحكم عليه بالإعدام ومع ذلك أخرجه الملك من سجنه وعينه فيما بعد وزيرا للخارجية.

ورغم أن البعض مثل زيد الرفاعي وناصر جوده وغيرهما من الأشخاص الأردنيين من المشاهير أو المغمورين قد شاركوا في جزئيات من المفاوضات السرية التي أجراها الملك حسين مع الإسرائيليين فإنما كان ذلك بما يمتلكونه من مواصفات. وكما تشير الوثائق المنشورة إلى أنها مجرد مشاركه لوجستية وفي جزئيات مبتورة . ولا يعني ذلك أنهم شركاء في السياسة الخارجية وصنعها ولا يعني أنهم أكثر إخلاصا للملك أو اكثر إطلاعا وتأثيرا ومعرفة من عدنان ابو عوده على سبيل المثال الذي لم يطلعه الملك على أية مفاوضات مع الاسرائليين رغم قربه الشديد جدا منه ، والسبب أنه يمتلك المواصفات االفكرية والسيكيولوجية والمواقف السياسية التي لا تصلح للقيام بمهامهم ولا تشجع الملك على إعلامه أو اشراكه .

وأذكر مثالا حيا في ذلك عندما اتصل أبو عوده من نيويورك مع الملك في العقبه وكنت جالسا لجانبه حيث قال له ما نصه \ سيدي أرجوك أرجوك لا توقع المعاهده قبل أخذ تعهد باعادة العمالة الأردنية للخليج لإن رابين الآن بأشد الحاجة لتوقيعها بعد معاهدة أوسلو ومواجهته أزمه مع الإسرائيليين الذين يهاجمونه ويتهمونه بأنه لم يستطع توقيع معاهدة إلا مع إرهابيين ويريد أن

يتخلص من هجومهم . \\ انتهى . كما أذكر أنه رجاه فيما بعد في واشنطن بأن يتخلى عن بند رعاية الأردن للأماكن المقدسة في فلسطين وبأن يتركها للفلسطينيين حيث توقف ابو عوده عند منطوق البند ٢ من المادة ٩ من الاتفاقية والذي نصه \ ... وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستعطي اسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن (الدينية) \\ وقال للملك إن إسرائيل بهذا تعتبر نفسها صاحبة البيت أو الشأن وتعطي لنفسها حق توزيع الأدوار بشأن لا تملكه وبما يكرس في المستقبل حقا لها في التدخل بإعادة توزيع هذه الأدوار بشأن مصير القدس في المفاوضات النهائية \

\\ وفهمي الخاص لذلك هو أن اسرائيل هي التي طلبت وضع هذا البند أو وافقت عليه كخطوة مرحلية إحترازية تسجل من خلالها موقفا موثقا بالإتفاقية بأن لا تكون المقدسات في القدس بالذات ملكا لأصحابها أو مسئولية فلسطينية لدى التفاوض معهم حول القدس كمدينة في مفاوضات الوضع النهائي ، وأن تبقى كالوديعة الرمزية بيد الأردن يطالب بها الإسرائيليون مستقبلا . وجاء ذلك استباقا لمفاوضات الوضع النهائي استنادا لاتفاقية أوسلو . وهذا البند الذي يعزل الفلسطينيين عن الأقصى كان يستهدف القدس كمدينه . وبالطبع فان أحدا منا لا يقتنع بأن شخصية ما ممن ساهموا بالمفاوضات العلنية أو السرية كان قادرا على إسداء مثل تلك النصائح للملك لو كان مقتنعا بها . والملك لم يعمل بأي من الطلبين وبالتأكيد ليس لأنه لا يريد .

وكذا وزارة الخارجية كجهاز فليست معنية بواجباتها المفترضة بسبب احتكار السياسة الخارجية . فالقارئ لموازنتها التي من المفترض أن تعكس خططا وبرامج يغطي دورها السياسي والدبلوماسي والاقتصادي المفترض على الساحة الدولية لا سيما في الظروف والتطورات الحالية ، فإنه أي القارئ لموازنتها لن يجد فيها شيئا من هذا . وكل ما يجده هو الرواتب والإيجارات والنفقات الخدماتية واللوجستية والحفلات على قلتها . ولم يكن فيها يوما بند لخطة سياسية تروج قضية سياسية أو غيرها للأردن كبلد يواجه مؤامرة اسرائيلية تستهدف كيانه ، ولا خطة اقتصادية أو إعلامية أو سياحية على سبيل المثال ، ومن الطبيعي أن يُغيّب السفراء عن تفصيلات الزيارات الملكية للبلدان المعتمدين فيها وعن الإتصالات المجراة مع قيادات تلك الدول ليس لأهميتها بل تكريسا لحدود

السفير . وكذلك اتصالات الوزيرعلى هزالتها . ولا يتسع المجال هنا للاسهاب بأمثلة محزنة عن دورهم ودور سفاراتهم المفقود فليس مكانها هنا .
وكذا دور بقية السلطات فيما يخص متعلقات السياسة الخارجية أو الداخلية ، فدوربعضها هو الإفتاء القانوني أو التبرئة أو التجريم ايما هو مطلوب ، والآخر التشريع أو التقنين للمطلوب واضفاء الشرعية على غير المشروع . وللصدفة كمثال فقد أقسم نائب كان محسوبا على التيار الاسلامي وتم توزيره أكثر من مرة بأن المجلس قد وافق على اتفاقية وادي عربه دون أن يقرأها قائلا \\ **والله وافقنا عليها بدون ما نقراها**\\ وبهذه المناسبة أقول لمن لم يقرأ الاتفاقية بأنها ليست اتفاقية سلام يقدر ما هي - اتفاقية – صداقة – وتعاون .

ملامح وخصائص السياسة الخارجية :

إن احتكار القيادة الهاشمية ممثلة بالملك للسياسة الخارجية قد أضفى بدوره على هذه السياسه ميزات وملامح خاصة بها ولا مجال لتداركها فكان من الطبيعي أن تكون سياسة بلا معالم محدده ، وغير ثابته ولا مستقرة بل متغيره ومراوغه وتبدو للكثيرين هلامية وغامضه أو ضبابية ولكنها بالتأكيد متقلبه ومتناقضه أحيانا ويراها الكثيرون بأنها سياسة مواقف متغيرة السلوك . وقد انسحبت بعض هذه الملامح على سياسة القيادة في الشأن الداخلي وذلك خدمة لهدفي السياسة الخارجية ومتطلباتها الداخلية . لكن الفارق هنا أن المواطن البسيط يدرك ذلك تماما ، ويدرك أن الملك هو صاحب الأمر المسئول مهما كانت الضبابية وكان التناقض . فنرى هذا المواطن يتعامل مع الواقع الداخلي على سبيل المثال بطرق ملتوية من خلال اتهام رؤساء الحكومات بالضغوطات المعيشية علي المواطنين والطلب من الملك أن يتدخل أو أن يقيل الحكومة ، وتكون اجابة الملك عادة متأنية ومتأخرة ولكن من خلال ملامح السياسة الخارجية لمعرفته بأن هناك من يعتقد وهناك من يريد أن يعتقد أيضاً بعدم مسئولية الملك مباشرة عن قرارات الرئيس تلك ، المؤدية للضغوطات المالية والمعيشية على المواطن وقرار استقبال ما يوازي ثلث سكان الأردن من اللاجئين السوريين بالمجان واستنزاف مواردنا المحدودة على سبيل المثال .

أما الحكومات بأجهزتها كجهات منفذة لقسم كبير من السياسات ولأدواتها بموجب قرارات أو تعليمات ، فليس بالضرورة أن تكون على علم بطبيعتها وبهدفها أو مراميها .. ولا شك بأن كونها سياسة من اختصاص الملك كرجل واحد دون مشاركة شعبية أو حكومية وكون اهدافها التي تكلمنا عنها منبثقة عن محاذير ومحددات تغاير في مراميها الأهداف الاستراتيجية وطنياً وعربيا فانها تبدو سياسة خاضعة في صنع ما يصنع منها داخلياً للتأثيرات والاهتمامات الأجنبية على شكل شراكة سياسيه . والأهم من ذلك فان هذا الأمر جعل من السياسة الداخلية في خدمة السياسة الخارجية وليس العكس كما هو مفترض .

تداعيات جهل المسئولين بالسياسة الخارجية على تنفيذها :

وكونها سياسة بتلك الميزات المار ذكرها فإنه من غير الممكن أن تكون سياسة مدركه أو معروفه أو ثابتة لأي مسئول اردني لكنه يتوقعها بحسه الذي يصيب ويخطئ . وفي الوقت الذي تشكل فيه هذه الميزات والملامح عملا واعيا ومطلوبا ، فإنها بطبيعتها هذه لا تسمح لأي مسئول مهما علا منصبه ولا لمنفذ السياسة الخارجية أو لجزئيات منها أن يفهمها على سبيل اليقين ولا يعرف الموطئ التي تقف عليه اليوم هذه السيياسة ولا التخمين بتطور وجهتها غدا ولا حتى طبيعة وهدف أدواتها التي ينفذها ، والمسئول الذي يعتقد بغير ذلك هو واهم أو مُدّعٍ ، لأنها سياسة محتكره ومتغيرة ومتطورة ومتقلبة ، والوقوف على تقلباتها لغايات تنفيذ جزئيات منها لا سيما من تلك الجزئيات غير المؤثرة بهدفي السياسة الخارجية يستلزم من المنفذ ليكون تنفيذه دقيقاً أن يكون شريكا فيها أو على اتصال دائم مع صانعها ومطورها ومع مقررها وهو الملك ، وهذا أمر صعب التحقيق لكل شخص وفي كل وقت . ومن ناحية أخرى فلا مجال متاحاً أمام المسئولين وغير المسئولين في الأردن لتلمس السياسة الخارجية الا من خلال خطابات وتصريحات الملك. وهوأمر أذا اعتمد في كل وقت يصبح مضللاً وغير كاف في كثير من الأحيان . حيث أن ما يمكن تلمسه من هذه الخطابات التي تأتي عادة مسببه بظرف أو حدث ، هو أمر غير مستقر ويتغير بتغير الظروف المحلية والدولية التي تؤثر في الموقف الأردني أو السياسة

الأردنية . وكما يؤدي مجرد الإعتماد على خطابات الملك الملقاه في فترات متباعدة إلى أن تكون تصريحات المسئولين السياسية متناقضه أحيانا أو غير صحيحه . وقد جاء في الصفحة ١٧٢ من كتاب أسد الاردن مانصه \ **والعلاقات الخارجية كانت تتحرك فى ثلاثة اتجاهات الغرب والعرب واسرائيل وفى جميعها كان سلوك الملك محكوما بمصالح العائلة الحاكمة . ولذلك ليس منها ما كان مستقرا أو يمكن توقعه.**

ومن هنا يصبح المسئول الذي يجد نفسه في موقع يتطلب منه إتخاذ قرار ثانوي في أمر يحسب في إطار السياسة الخارجية ولا يؤثر في أهدافها الأساسية أو يمسها ، أقول يجد نفسه متخبطا أحيانا وربما مسيئا للوجه الحقيقي للأردن من واقع عدم فهمه للسياسة الخارجية وامتداداتها وأهدافها وبالتالي ، وهذا نتيجة سؤ تقديره فيما يرضي أو لا يرضي الملك أو الجهات الداخلية التي يعتقدها مراقبة له أو عالمه بالسياسة الخارجية . وهو ما كان يحصل على سبيل المثال على صعيد الأمم المتحدة حين درج الوفد الأردني بتوجيه من المندوب الدائم على التصويت في لجان الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنوات بين عامي ٨٥ – ٨٩ كفترة أعنيها وعايشتها([18])، على قرارات خاصة بالقضية الفلسطينية بصورة متطابقة مع تصويت إسرائيل والولايات المتحدة الشاذين عن تصويت جميع دول العالم بما فيه الدول الغربية في مشهد مؤذ وماثل على لوحة التصويت يحرج الأردن أمام دول العالم ، ويضع سياسته الخارجية موضع الشك عربيا وأردنيا . رغم أنها قرارات ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية ولا يعود فيها المندوب الدائم للوزارة وهي أيضا قرارات غير ملزمه كونها صادره عن الجمعية العامة . وبالطبع فان ذلك الموقف من المندوب الأردني يتعدى الجهل بالسياسة الخارجية ومتطلبات المرحلة إلى المزايدة وضعف الحس السياسي والدبلوماسي وضعف الحس بالمصلحه الاردنيه والفلسطينية معا.

وكذلك فإن المسئول من الصف الأول في الأردن بحكم موقعه كرئيس وزراء او وزير خارجية أو مدير مخابرات فإنه أيضا واهم جدا إن اعتقد أو سوق نفسه

---

18 - الفترة التي أتكلم عنها عايشتها كمندوب وهي لا تشمل فترة الدكتور حازم نسيبه ، ولا فترة الاستاذ عدنان ابو عوده التي عايشتها كنائب له أيضا.

بأنه على علم بالسياسة الخارجية وأدواتها وتطوراتها من يوم ليوم ومن حالة لأخرى وأين تقف اليوم وأين ستكون غدا . وقد يقع في مطبات سياسية لدى تفسيره لبعض المواقف في إطارها أحيانا ، لأن الملك هو وحده المدرك لكنهها ولمراميها وتطورها ، وهو الوحيد المدرك لطبيعة وكنه أدواتها ومراميها أيضا . كما أنه الوحيد الذي يعلم أين تقف اليوم ولكنه لا يعرف أين ستقف غدا لأنها بالنسبة له سياسه مرتبطة بمتغيرات خارجية ومتغيرة على الأرض ومتطورة . وحيث أن الاتصال الدائم في كل حين مع مقررها وهو الملك للوقوف على تطورها في كل موقف هو أمر غير ممكن للأخرين فيلجأون للإجتهاد المستند على أسس غير ثابته بل وغير صحيحه أحيانا . وأضرب مثالا على ذلك **شعار الأردن أولا** وهو شعار جاء في صميم تطور السياسة الخارجية الأردنية وكأداة في خدمة هذا التطور تبعا لتطور السياسة الخارجية الأمريكية ومستجداتها بشكل خاص كما سيأتي معنا . ففي ضوء عجز الحكومة ومسئوليها عن تحديد مفهوم واضح ومحدد ومقنع لرفع هذا الشعار وما أثاره ذلك من شكوك واستفسارات في سبب وتوقيت طرحه واثارته بشكل مبرمج في الوقت الذي لا يختلف فيه إثنان على أنه من البديهي أن تكون الأولوية دائما للبلد ، أقول في ظل ذلك اشتعل التنافس في عام ٢٠٠٣ بين الساسة والكتاب المؤيدين من خارج الحكومة كل على طريقته لمساعدة الحكومة بتفسير مفهوم الشعا وإزالة اللبس . وكان من بينهم أحد رؤساء الوزارات السابقين حيث ذكر في معرض تفسيره ودعمه لرفع الشعار بأن -- الأردن أولا -- يعني أن هناك ثانيا وثالثا و.... ولنفاجأ بعد أيام أن الملك يذكر في الفقرة الأخيرة من كتاب التكليف للسيد فيصل الفايز بأن الأردن هو -- أولا وأخرا --. وهو ما يؤكد على عدم إدراك ذاك الرئيس للمفهوم الحقيقي للشعار ولدواعيه كأدة ، وبأن الملك وحده من يعرف الحقيقة المبتغاة منه. كأدة تقع في صلب تطور السياسة الخارجية . وبالتأكيد فإن وجود ثانيا وثالثا ورابعا يفرغ الشعار من هدفه المقصود وغير المعلن ويلغي مفعوله الداخلي المنتظر تحقيقه . وأنا هنا أفترض بأن الرئيس السابق عندما صرح بذلك كان مؤمنا بما يقول ولا أفترض احتمالا قائما وهو أنه يفهم الوقع وأراد المجاملة أو التغطية على الهدف الحقيقي.

ونستطيع القول بشكل عام أن تفسير جزيئات من السياسة الخارجية المتعلقة بهدفي السياسة الخارجية التي يشرف الملك مباشرة على تنفيذها من قبل أي مسئول ، لا يكون تفسيرا مبنيا على أسس معلومه وبالتالي لا يكون تفسيرا صحيحا بالضرورة ، وأن تنفيذ جزئيات من السياسه الخارجيه التي لا تؤثر على هدفي السياسة الحارجية في مسائل من الدرجة الثانية والمناطه بالحكومات وأجهزتها من خلال القرارات والمواقف المتخذة تكون دقة تنفيذها مرهونة بالوعي السياسي للجهة المنفذه او الشخص المناط به الأمر وبفهمه للسياسة العامة وللمرحلة ومتطلبها وقدرته على تقدير الموقف في حينه . **بعكس المسائل ذات المساس المباشر بهدفي السياسة** الخارجية ومتطلبات تنفيذها ومحدداتها حيث لا مجال للخطأ فيها لأن الملك هو الذي يشرف على تنفيذها من قبل الجهة المسئولة عن التنفيذ أو بتوجيهاته كملك لا كرئيس للسلطة التنفيذية .

وبهذا فقد اضطر الأردن في مسيرته الخارجية والداخلية الى تبني كل ما من شأنه أن يخدم هدفي السياسة الخارجية بحيث أدت ضرورة الحفاظ على هذين الهدفين إلى تبني بعض السياسات والممارسات التي تبدو للأخرين على أنها لا تتفق مع المصالح الوطنية والقومية كما لا تتفق مع المبادئ والركائز المعلنة أو المفترضة للسياسة الخارجية للدولة في اطاريها الدولي والعربي والموروثات الثقافية ومتطلباتها ، وذلك لتراجع أولويتها أمام الهدفين الأساسيين .. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الحكومات الأردنية باستثناء ثلاثة رؤساء قد فشلت عبر تاريخ الأردن في نصح القيادة أو أو في التمسك بصلاحياتها ، كما فشلت في تفسير أو تبرير مثل تلك السياسات التي نفذتها للمواطنين وهي تعلم بأنها غير مواتية وتعلم بوعي الناس لذلك . وهو الأمر الذي أسهم لسنين في غضب شعبي اردني وعربي وفي صراع سياسي وعنفي أحيانا بين أجهزة النظام وبين الشعب من جهة وبين النظام والدول العربية من جهة أخرى.

وهناك من يعتقد بأن الحكومات ممثلة برؤسائها كانوا يعرفون الواقع ومدانين لأنهم قدموا مصالحهم الشخصيه المرتبطة ببقائهم في المنصب على المصلحة الوطنية . وأنه كان الأجدى بهم أن يكونوا امناء وناصحين وأن يقدموا البدائل للملك . حيث كانوا يعمدون في تبريراتهم إلى أسلوب التجاهل أو الإنكار

الذي يوحي بالتقصير والتخاذل والتفريط بالمصالح الوطنية والقومية ، بدلا من أن يعمدوا إلى الشفافية في تفسير تلك المواقف والسياسات على حقيقتها أو الأتيان بتبرير دبلوماسي يوحي باحترام عقول ومفاهيم الناس ، كأن يقولو ا على سبيل المثال بأن عدم الالتزام الدقيق بالمرتكزات والمبادئ المعلنة والمقترضة لم يكن عملا عبثيا ولا تبرعا مجانيا بل جاء في سياق تكتيكي ومن قبيل التضحية بالمهم في سبيل الأهم . **وأنا شخصيا لم أعايش الخصوصيات السياسية لرؤساء الحكومات في الغرف المغلقة ولكني أحكم على الأقوال والممارسات كما هي أمامي ، وأعتقد بنفس الوقت بقدرة وبشرعية وواجب المنفذ للسياسات الخارجية مناقشتها مع صاحب القرار والاقتناع بها او بمبرراتها وجعل الأمر مسئولية جماعية أمام المواطنين** . فهذا على سبيل المثال رئيس الوزراء أو النظار **علي رضا الركابي** انتصر لمسئوليته ولوطنيته برفضه في عام ١٩٢٦ المصادقة على امتياز توليد الكهرباء في فلسطين وشرق الأردن الممنوح إلى الصهيوني بنحاس روتنبرغ لما يترتب على ذلك المشروع من مخاطر تشمل بيع الاف الدونمات من الأراضي الأردنية عند ملتقى نهر اليرموك مع نهر الأردن إلى روتنبرغ واستقدام اليهود للمنطقة والسيطره على مياه النهرين . ومع أنه اطيح بهذا الرئيس وتم تعيين خالد ابو الهدى مكانه ليوافق على المشروع ، إلا أن رفض الركابي له قد ساعد في نشر الوعي الشعبي وأجج مشاعر الاحتجاج ضد المشروع وتسبب في تعجيل تشكيل أول مجلس تشريعي عام ١٩٢٩ لمعالجة الوضع ، وأكثر من ذلك فإنه وبرفضه للمشروع قد بعث برسالة للهاجمين علينا ومستغلينا بأن هناك شعبا واعيا.

وفي مثال آخر نجد المؤرخ البريطاني اليهودي أفي شلايم يتحدث عن أحد رؤساء الحكومات الأردنية ويقول من واقع الأرشيف البريطاني في كتابه أسد الأردن **في الصفحتين ١٨٥ / ١٨٦ ما نصه // ... "وكان وصفي التل شخصية جدلية من بين المواطنين الاردنيين المحيطين بالملك ربما لشخصيته السلطوية وكان واحدا من مجموعة صغيرة من رؤساء الوزارات الذين كانوا يستطيعون الوقوف في وجه الملك في مسائل السياسة الخارجية وفي السياسة الداخلية فكان وصفي يعتقد بل وحاول اقناع الملك حسين بأن السياسة**

**الخارجية يجب أن تكون مبنية على المصالح الوطنية الاردنية وليس على مصالح العائلة الحاكمة" ** انتهى .

ومع أني لا أقتنع بصدقية حرفية الكلام على لسان وصفي التل ، لكنه ربما جاء في سياق ناعم جدا ومغلف وبكلمات أخرى يقصدها التل . أو جاء كلام أفي شلايم هذا مفبركا على لسان التل ، بهدف التأكيد على أن السياسة الخارجية الأردنية مسخرة لخدمة العائلة الهاشمية .

الفصل الرابع

عملية اتخاذ القرار في الاردن

طريقة اتخاذ القرار:

بداية هناك أربعة أنواع أو نماذج من القرارات في الأردن تتبع أربعة أنواع من المسائل أو المواضيع ، ولكل منها ألية خاصة بها لاتخاذ القرار بشأنها . وعملية اتخاذ القرار في أي منها لا تتم وفق أي معيار لنظام سياسي غربي أو ديمقراطي بمعنى أنها عملية لا تخضع لمبدأ المشاركة الشعبية وتلمس الرأي العام Public Opinion بطريقة ما ، ولا تقوم على أساس دراسات وأبحاث تجريها مؤسسات متخصصة وتخرج بتصورات ونتائج وسيناريوهات كما أنها ليست قائمة على برامج سياسية لحكومات حزبية أو منتخبة ، فهي عملية غير ممأسسه ولا مسئولية جماعية ولا خيارا شعبيا public choice. وبالطبع فإن طبيعة وملامح واحتكارية ومحددات وأهداف السياسة الخارجية لا تسمح بغير ذلك . ولذلك فإن طريقة اتخاذ القرار في الأردن اتخذت أسلوبا خاصا يقوم على أربعة أنماط حسب نوع القرار أو موضوعه . ثلاثة منها لها مساس بالشأن الدولي وهي بالضرورة تخدم هدفي السياسة الخارجية أو لا تتناقض معهما ، والرابع يتعلق بالشأن الاداري الداخلي بشتى المجالات .

أنواع القرارات في الأردن وألية اتخاذها وتنفيذها:

إن أنواع أو نماذج القرارات في بلدنا يمكن حصرها بأربعة أبينها كالتالي مع الأمثلة ومع كيفية أو آلية اتخاذها , ومُتخِذها .

النوع الأول :

قرارات لها صبغة سياسبية أو سياسية\ اقتصادية أو عسكرية أو أمنية تتعلق أو تؤثر في هدفي السياسة الخارجية سلبياً أو ايجابياً أو تخدمها ، دون أن يترتب على تنفيذها اثار مباشرة غير مواتية على المواطن يلمسها ،أو يعلم بها على سبيل اليقين . وهي عادة لا تؤثر على أولوياته المعيشية أو الخاصة . **ويكون هذا النوع من القرارات سريا أوغير معلن** ، سواء كانت هذه القرارات تخص حليفا غربيا أو أسرائيل أو تخص قضايا الأردن أو المنطقه العربية . هذا النوع من القرارات يتخذها الملك منفردا ويأمر الجهة الأردنية المعنية بتنفيذ

المطلوب من خلال توجيهات غير مباشره أو مباشرة بأسلوب لا يُمكِنُ الحكومة أو الجهة أو الشخص المنفذ من إدراك خلفيات وأهداف الموضوع ودون توضيح من الملك أو تسبيب . والجهة المنفذة هنا لا تناقش الأمر كأمر ملكي . والأمثله بذلك واسعة ومنها الاشتراك في عمليات أمنية دولية أو القاءات وتفاهمات مع جهات معاديه أو التنسيق معها بما هو غير مقبول أردنياأوطنيا أو عربيا ، أو تسخير الأراضي الأردنية لمنفعة تخل بالسيادة أو منح قواعد عسكرية أو وضع بنود سرية في الاتفاقيات المعلنه أوعرقلة اكتشاف واستخراج مادة استراتيجية كمصادر الطاقة وللقارئ أن يتخيل عشرات الأمثله .

ويشار هنا إلى أن القرارات التي تستهدف أو تسيء إلى العلاقة مع دول الغرب وإسرائيل هي من اختصاص الملك وحده ونحن هنا لا نتحدث عنها لأنها لا تتخذ لكونها تؤثر سلبا على هدفي السياسة الخارجية . وبالطبع فإن الحكومة لا تملك اتخاذها ولا حتى التشاور مع الملك بشأنها . واذا ما أخذنا مثال تداعيات قتل القاضي الشهيد رائد زعيتر والمطالبه بطرد السفير الإسرائيلي وإلغاء معاهدة وادي عربه كمطالب يضر تنفيذها بهدفي السياسة الخارجية ، فان كل مطالب النواب والنخب لرئيس الحكومة باتخاذ قرار بهذا الشأن هو من قبيل المزايدة لأنهم يعلمون بأن هذا الأمر ليس من اختصاص الحكومة أو رئيسها بل من اختصاص الملك والملك لا يتخذها عادة . واذا كانوا يهدفون لمجرد اسقاط الحكومة أو احراجها بالضغط عليها لمطالبة الملك باتخاذ القرار بصورة غير مباشرة ، فهذا نفاق لأن الأولى بهم هم أن يطالبوا الملك مباشرة كونهم أحراراً يمثلون الشعب وغير ملتزمين بوظيفة حكومية ، لا أن يلقوا هذه المسئولية على الحكومة المرتبط وجودها ومصالحها الشخصية بالملك ويعرفون سلفا أنها لا تقدم على ذلك لأنه ليس من شأنها هذا الشأن السياسي الذي يتعلق بهدفي السياسة الخارجية أو غيره من الشئون السياسية ، ولا يسري لها قرار من هذا القبيل.

النوع الثاني :

قرارات تتصل بمتعلقات هدفي السياسة الخارجية وتكون غير سرية ومعروفه للمواطن ويترتب على تنفيذها أثار داخلية غير مواتية أو جدلية . وهذه يتخذها الملك من حيث المبدأ ويشرك فيها مجموعة مختارة من أركان الدولة لا لأخذ الإذن أو لمناقشة مثل تلك القرارات أو التشاور بشأن اتخاذها ، لضمان وتسهيل تنفيذها وللتغلب على صعوبات ابتلاع المواطنين لأثارها السيئة داخليا أو عربيا أو التغلب على تداعيات آثارها .

ومن الأمثله علىى هذا النوع من القرارات معاهدة وادي عربه ، أو الدخول في حلف أو تحالف سياسي أو عسكري وهي كثيره . ومن الأمثلة الحديثة استقبال اللاجئين السوريين بطلب أمريكي غربي وتحميل النتائج الاقتصادية والاجتماعية والأمنية للدولة وخزينتها أو للمواطنبن وليس للجهات التي طلبت ذلك من دولة فقيرة ، ولا للمجتمع الدولي كما هو مفترض . وهنا لاشك بأن الدول مطالبه بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي باستقبال اللاجئين لكن ذلك مرتبط بعاملين ، الأول هو سيادي تقدره الدوله المستضيفة طبقا لخصوصياتها وحساباتها ، والثاني وهو الأهم أن يتكفل المجتمع الدولي ممثلا بالأمم المتحدة والدول الغنية المعنية بالتكاليف للدولة المستضيفه غير القادره ، وهو ما لم يحدث لدينا لكن احتكار السياسة الخارجية وارتباطها بمحدداتها وأهدافها اقتضى ذلك .

وهنا يجب التذكير بأن إشراك الملك للآخرين في الدولة بتنفيذ القرارات لا يعني اشراكهم بنقاش طبيعتها . سيما وأن القرارات لا تخلو من جزئيات أخرى غير مواتية وغير منطقية أو غير مفهومه ومثال ذلك بعض نصوص معاهدة وادي عربه كالتي تنص على الرعاية الهاشمية للأماكن المقدسة في فلسطين بدلا من تركها للفلسطينيين أو الاحتفاظ بها كوديعة ، وكذلك تأجير اراضي الدولة لمدد تساوي التملك أو البيع.

وبهذا فقد اتخذ قرار غير موات أجنبيا\ غربيا لمرة واحدة من هذا النوع من القرارات وهي حين طرد كلوب ، وكان المعين الأقوى للملك بهذا الاجراء هو المرحوم فلاح المدادحة استناداً لكتاب أسد الاردن، أما اسرائيليا فلم يسبق أن

اتخذ قرار باستثناء الحروب معها وكانت كلها دفاعية وكارثية بأستثناء معركة الكرامة التي وإن كانت دفاعية إلا أن نتائجها كانت إيجابية .

أما النوع الثالث من القرارات:

فتلك التي تتعلق بالقضايا الدولية المعزولة عن هدفي السياسة الخارجية والأمثلة عليها كثيرة . منها عقد الاتفاقيات الثنائية بين الأردن والدول الصديقة في مجالات التعاون الاقتصادي والثقافي وغيرها من الشئون الدولية ، وكذلك الإتفاقيات متعددة الأطراف ، والإنضمام إلى المعاهدات الدولية ، والاتفاقيات مع المؤسسات الدولية المالية \ النقدية والاقتصادية . فهذه قرارات ما لم يكن بشأنها اجتهاد ما يستدعي أخذ الإذن عليها من الملك أو وضع التحفظات على بعض البنود ، فإن الحكومة أو أذرعها ممثلة برئيس الوزراء هو الذي يتخذها بالتوصية من والتعاون مع أصحاب الإختصاص في الوزارات المختلفة . وكذلك القضايا التي تخضع لحملات تسويقية على الساحة الدولية ، وهذه الأخيرة إذا كان الاتصال بشأنها مع الملك مباشرة أو مع الحكومة فان الملك عادة هو الذي يوصي بطبيعة القرار . ومثال ذلك كأن تتصل جهة أمريكية أو بريطانية مع الملك للتصويت لصالح أو لضد قرار يخصها في الأمم المتحدة أو فروعها ومؤسساتها المتخصصة مثل قرار الحصار الأمريكي على كوبا أو االقرار الخاص بقضية فوكلاند وغيرها الكثير.

النوع الرابع : القرارات بالشأن الداخلي المحلي

هذه القرارات الداخلية ما لم تكن عسكرية أو أمنية أو لها تأثيرًا أو مساساً مباشر أو غير مباشر على السياسة الخارجية أو على هدفيها فهي في بلدنا مناطة عمليا برئيس الوزراء ونظريا بمجلس الوزراء ، ولا يتشاور الرئيس في هذه القرارات مع الملك إلا في حالة أن يكون القرار المراد اتخاذه يؤثر مباشرة على عموم المواطنين وعلى الاستقرار الداخلي كقرارات رفع الدعم عن السلع وتحرير الاسعار والتغول في فرض الضرائب وقرارات الخصخصة وكيفية جمع المال من الداخل . فهذه لا يتخذها الرئيس إلا بالتشاور مع الملك أو

بطلب منه . ولا شك بأن الملك يوافق عليها أو يتخذها لخدمة جزئية ما في هدفي السياسة الخارجية ومستلزماتها ، المالية منها والسياسية . ولا استثناءات أخرى تحد من تفرد رئيس الوزراء بهذا النوع من القرارات إلا عندما يطلب الملك منه اتخاذ قرار ما أو تمنعه دائرة المخابرات من اتخاذ قرار ما بصيغة النصح . ومن حيث قرارات التعيينات فمع أن رئيس الوزراء هو الذي يتخذها مهما علت ولا يستشر الملك فيها عادة ، إلا أن الملك الذي يستطيع فرض اي تعيين يريده ، يحتفظ لنفسه أيضاً بحق دستوري بوقف تعيينات الرئيس أو الحكومة بعد اتخاذها من خلال شرط صدور الارادة الملكية ونادرا جدا ما يحدث ذلك لأن الارادة الملكية التي تصدر هي روتينيه ومعظمها يصدر آليا ولا توجد على جدول أعمال الملك .

ونظرا لعدم وجود المأسسه التي تحمي سلوك وقرارات الرئيس والوزراء والموظفين بشكل عام نراهم أحيانا يتهربون من المسئولية واتخاذ القرار بشأن أمر ما داخلي من صميم عملهم مخافة من وجود محذور أمني أو سياسي ، أو عندما يشكون بوجود مثل هذه المحاذير. ولذلك نراهم إما يتغاضون عن القيام بواجبهم بما لذلك من نتائج سلبيه على المواطنين ، أو يعومون اتخاذ القرار بالتجاهل أو المماطلة . والرئيس في هذا يترك الأمر لدائرة المخابرات أو يلجأ للتنسيق معها لاتخاذ القرار. والأخطر هنا هو في احجامهم عن مواجهة التحديات والازمات على خلفية هذا السبب الإفتراضي .

ومجلس الوزراء ممثلا برئيسه هو الذي يحدد لنفسه صلاحياته وآلية اتخاذ قراراته وكذلك عمل كل الوزارات والأجهزة وأخص هنا القرارات الإدارية بشأن أجهزة الدولة المدنية الممتدة من الهيكلة الإدارية المكلفه وغير المدروسه إلى افتراس المنصب العام وتهزئيه . ومع أن مجلس الوزراء يضع بعض الأنظمة لتحكم عمله وقراراته إلا أنها تبقى شكليه وديكوريه إلى حد بعيد ، وفي كثير من الحالات لتضفي الشرعية على القرار . والدستور الذي لم يحدد صلاحيات الرئيس ، تمادى ليمنحه الحق في تفصيلها لنفسه رغم أنه رئيسا

غير منتخب ولا يمثل حزبا كُلّفَ لينفذ برنامجا وطنيا([19])، فرئيس الوزراء يمثل ويمارس سلطة الحكومات في التصرف بشئون الدولة الداخلية وأجهزتها المدنية كوكيل للملك ويصدر قراراته بجرة قلم . فهو مطلق اليد والاراده في اصدار اي قرار إداري أو اقتصادي أو خدماتي أو تنظيمي أو انشائي بأثاره المالية باستثناء العسكرية والأمنية والمؤثرة على هدفي السياسة الخارجية، ويمتلك حق وضع ما يشاء من القوانين المؤقتة وتسخيرها لخدمة ما يشاء واستحداث القوانين المؤقتة والأنظمة والتعليمات واستحداث الدوائر والمؤسسات ، والأهم أنه يمتلك وسيلة إخلاء نفسه من المسئولية وتبرير قراراته وتقصيره باستخدام وتوجيه القضاء وأذرعه حين الحاجة ، كقضاء غير مستقل إداريا وماليا عن إرادة السلطة التنفيذية . ولا فرق في هذا بين قاض أو مدع عام وبين أي موظف أخر في الحكومه أو في أي وزارة . **فرؤساء الوزرارات يمتلكون كل وسائل الفساد والافساد ليس بالتقنين فقط بل بصلاحيات رؤسائها المحميه وغير المقيدة وبغياب تأثير السلطة التشريعيه ، كما يمتلكون كل وسائل الإنصاف وإحقاق العدالة بين المواطنين لكنهم نادرا ما يفعلون ذلك ليصبح هذا الإحجام فسادا بحد ذاته .**

---

[19] - تنص المادة ٤٥ من الدستور على أن صلاحيات الرئيس ومجلس الوزراء تعين بأنظمة يضعها مجلس الوزراء ويصدق عليها الملك

الفصل الخامس

تطور السياسة الخارجية الاردنية

وأدواتها

طبيعة التطور في السياسة الخارجية \ وألشرق الأوسط الجديد

بعد غياب القطبية الثنائية وفي بداية التسعينيات من القرن الفائت بالذات تغيرت الصورة تماما في كل الدول العربية وليس في الأردن وحده . وذلك عندما نحت الولايات المتحدة باتجاة تبني سياسة خارجية جديدة واقعية مبنية على قدرتها على تحقيق أطماعها ومصالحها المتعارضه مع مصالح الدول مباشرة وبمعزل عن إرادة ومصالح الأخرين وخارج نطاق الإلتزام بالقانون الدولي والمبادئ العامة المتعارف عليها في التعامل الدولي وبالضوابط الأخلاقية . وذلك بما تملكه من تفوق عسكري وتفرد عالمي وفكر مادي براجماتي يسنده التحالف الغربي . معطية لنفسها مضمون الإمبراطورية التي تقود العالم .

والمهم هنا والذي تفهمه الأنظمة العربية أن مصالح الولايات المتحدة التي نتحدث عنها هنا هي في منطقتنا مرتبطة بل مرهونة بمصالح إسرائيل وعلى رأسها مشروع الشرق الأوسط الجديد كهدف أمريكي \ إسرائيلي مشترك بمردوده . **ويقوم هذا المشروع على ركنين** يمسان صميم الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية ، وبالتالي يمسان حُكما السياسة الخارجية العربية التي كانت قائمة والأردنية بالذات .

أما الركن الأول \ فهو إدماج إسرائيل في الوسط العربي والإسلامي والشرق الأوسط الذي تعيش فيه كغاية طالما حلمت بها في سياق العمل على طوي ملف القضية الفلسطينية وإدماج المكون الفلسطيني بالمكون الاردني .، وبالتحديد فإن هذا الركن يعني ويتطلب تحييد الدول العربية عن الصراع الاسرائيلي \الفلسطيني واسقاط مقومات أي تهديد عسكري عربي لإسرائيل ، وأي تهديد إسلامي محتمل لها في المنطقه ، ولتشكل أي اسرائيل قومية يهودية(٢٠) في

---

20 - يعرف القارئ بأن مسمى القومية اليهودية مخادع ، فاليهود القدامى ليسوا قومية وقد اندثروا بعد أن استحالوا الى أقليات مشتتة في العالم . أما يهود اليوم الجدد سكان اسرائيل فهم من القوميات التي كانت تشكل مملكة الخزر وتهودوا في القرن الثامن الميلادي.

المنطقة وقوة إقليمية الى جانب التركية والفارسية في غياب القوة العربية . وهذا يفترض عدم السماح للدول العربية فرادى أو جماعة بان تكون قوتها العسكرية مكافئه أو منافسة للقوة الإسرائيلية بنزع السلاح العسكري الإستراتيجي من الدول العربية ، وتدجين جيوشها وإشعارها بعجزها وانكفائها مع سسلاحا الكلاسيكي للداخل لتولي مهام أمنية ومدنية الطبيعة ولا تتجاوز أهدافها صنع الأنظمة والحفاظ عليها . بمعنى أن لا تكون هناك أي دولة عربية تشكل قوة اقليمية كتركيا أو ايران أو اسرائيل . ويذكر هنا أن الإردن إذا كان مستهدفا بكيانه السياسي مبكرا ، فإن بقية الدول العربية السايكوسبيكية وغيرها كانت مستهدفة في قوتها وتقدمها ووحدتها وما زال هذا الإستهداف قائما وناجحا

وأما الركن الثاني /في مشروع الشرق الاوسط الجديد :

فهو تأمين الإستقرار السياسي والأمني والإقتصادي في كل منطقة الشرق الأوسط كمصطلح سياسي متبلور لا جغرافي ، والتي تمتد سياسيا لتشمل الخليج العربي وتركيا وايران واقامة أنظمة فيها مواليه أو مدجنة أو غير معاديه إلى أمريكا ومصالحها الإستراتيجة والحيوية في المنطقه ، طاقة وأمنا وموقعا .
ولا يشترط أولوية تحقيق أي من الركنين قبل الأخر لتحقيق الفكرة كركنين متكاملين، وهو الأمر الذي يعني بأن هناك مطلبا أمريكيا حيويا وآليا يتمثل في السعي لإجبار الدول العربية لتغيير النمطية القائمة في تفكيرها وسياساتها ومواقفها في مجمل الأوضاع والقضايا الشرق أوسطية التي لها مساس بمصالح إسرائيل ومتطلبات السياسة الخارجية الأمريكية الجديده في المنطقة والعالم .

إستحقاقات تطور السياسة الخارجية وخيارات الأنظمه واختياراتها :

لقد ترتب على ذلك التحول أو التطور في السياسة الخارجية الأمريكية تغيير قواعد التحالفات والصداقات التقليدية التي كانت تعتمدها الولايات المتحدة مع الأنظمة العربية الموالية لها ، وتغيير قواعد التعامل السياسي وغيره مع الأنظمة العربية الأخرى ، ولم تعد بالضرورة تقوم بالنسبة للأولى على التشاور والتنسيق بمعناه ولا على تبادل المصالح ، ولم تعد تقوم بالنسبة للثانية على التفهم والتغاضي . وبات المطلوب من الأنظمة كلها هو تبني سياسات خارجية وداخلية واقعية أيضا . تخدم وتتفق تماما مع متطلبات السياسة الخارجية الأمريكة الجديدة ، بحيث تنفذها الأنظمة دون أية تحفظات وبصرف النظرعن شرعيتها وكلفها الأخلاقية والسياسية والاقتصادية والأمنية ، وبصرف النظر عن مصالح شعوب دولها ومبادئها ومصالحها الوطنية والقومية . ويكون المقابل هو فقط عدم استهداف هذه الأنظمة التي تعرف الولايات المتحدة دكتاتوريتها وفسادها وهشاشتها وعدم شرعيتها وعزلتها عن شعوبها ، وتعرف كيف تستغل ذلك متى شاءت. حيث مما ساعد الولايات المتحدة بهذا المسعى لدى الحكام العرب هو أن عزلتهم عن شعوبهم يجعل أمن أنظمتهم أمنا هشا ومصطنعا ، ويجعل من الجبهات الداخلية على فوهة بركان ، ويفقدهم أية حماية داخلية في ظل عدم وجود جهة خارجية يلجأون إليها لتوسيع خياراتهم نظرا لانتهاء عهد القطبية الثنائية . وباختصار فإن الولايات المتحدة قد اعتمدت في تنفيذ سياستها الخارجية الجديدة مع العرب أسلوب إحلال الفرض محل التفاوض .

لقد أدركت الأنظمة العربية جميعها على اختلاف أنظمتها وسياساتها هذا الواقع الدولي الجديد وأدركت أنها أمام خيارات ثلاثة صعبة ، وعليها هي اختيار واحد منها وهي:

الخيار الأول :

التوجه نحو الديمقراطية الحقيقية ودولة المواطنة من مركز قوة وإرادة حرة لبناء جبهة داخلية تشكل أمة . وهو ما يعني الإصلاح الجذري الحقيقي والنجاة بالدولة وحريتها ومقدراتها مقابل فقدان حكامها السلطه ، أو فقدانهم السلطة

المطلقه . وهي الحالة الوحيدة الناجحه لتسجيل موقف وطني\ قومي في مواجهة الولايات المتحدة والمشروع الصهيوني . فليس هناك من قوة تستطيع أن تخضع شعبا أو دولة ديمقراطية تحكمها الإرادة الشعبية الحرة .

الخيار الثاني :

الرفض العلني الهش للتجاوب مع متطلبات السياسة الأمريكية ، والمغلف بالرضوخ المراوغ على أرض الواقع بصورة لا تكفي ولا تقنع الولايات المتحدة ، بمعنى خيار المواجهة . وهو تحد خاسر كونه لا سند له ولا يقوم على أساس منطقي أو عملي ، ولا مقوم أو أساس لنجاحه ، ولا يستند على جبهة داخلية واحدة مجتمعة حول النظام ، حيث يذهب هذا الخيار بالأنظمة بعيدا ويذهب بالدولة إلى بيت الطاعة الأمريكي كدول عمل حكامها على منع تشكل تنظيم وطني داخلي مؤهل كبديل عنها للحكم .

أما الخيار الثالث :

فهو الرضوخ والتحول في سياساتها الخارجية تحولا جذريا يرتهن الدولة وسياستها وقرارها الحر كخيار واقعي تحافظ به على نفسها وعلى حكمها وسلطتها المطلقة داخليا .

ولقد اختارت بعض الأنظمة العربية الخيار الثاني وبعضها الخيار الثالث ولم يختر أي منها الخيار الأول . فكانت المحصله والنتيجه لصالح الولايات المتحدة والتحالف الغربي \ الصهيوني .وهذا يعني أن مسألة تقرير السياسات الخارجية في بعض الدول العربية تصبح شأنا غير داخلي إلى حد بعيد ، وفي بعضا الأخر تصبح بلا بوصله ووبالا في محصلتها على الدولة ومنجزاتها وعلى المصالح الوطنية قبل القومية.

أدوات تمرير التطور في السياسة الخارجية:

وهنا تحولت المهمة بالنسبة لغالبية الأنظمة العربية لا سيما التي اختارت الخيار الثالث ، والأردن في قلبها ، إلى الداخل للبحث عن وسائل مناسبة للتحول السياسي السلس واقناع المواطن بالتعايش مع الوضع الجديد الذي يخدم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية بهدف نهائي واحد هو الاحتفاظ بالسلطه . في حين بادرت الدول العربية ذات الأهمية للسياسة الأمريكية الجديدة والتي اختارت الخيار الثاني كالعراق وسوريا إلى سياسة المرونة والمراوغة وطلب المهادنة والصداقة مع الولايات المتحدة أو الهدنة بطريقة غير مقنعة لأمريكا وإسرائيل ليبقى الصراع قائما بينها وبين الولايات المتحدة بنتيجته المحتومة تقريبا .

وحديثنا هنا يتركز على الدول التي اختارت الخيار الثالث ومنها الأردن ، فقد جرى تحولها السياسي سابق الذكر بنجاح وبسلاسة إلى حد ما على الصعيد الداخلي من خلال الإستفادة من ظاهرتين اثنتين استغلتهما الولايات المتحدة والدول العربية المعنية ليصبحا أداتين من أدوات التحول السياسي المطلوب .

الأداة لأولى : هي القطرنة غير الراشده من خلال طرح الدول العربية وتسويق شعار (البلد أولا) فكان لدينا في الأردن شعا ر (الأردن أولا) .

والثانية : هي التحالف في الحرب ضد الإرهاب كما تفهمه امريكا واسرائيل كخيار أمريكي أصبح خيارا يتيما للأنظة العربية ..

الأداة الأولى لتمرير التحول السياسي :

وهي القطرنه غير الراشده أو غير المتوازنه فكان توظيفها كأداة تحول سياسي من خلال رفع شعار البلد أولا وتسويقه بصورة لا تخدم مفهومه المفترض ، بل لتؤدي وتهدف الى تكتل مواطني الدولة التي ترفع الشعار مع النظام وسياسته المزمعة من غير الوطنية أو القومية تحت وهم حماية مصالحهم وأمنهم وبلدهم من أخطار داخلية وخارجية داهمة نتيجة الإيهام بعبثية مواجهة إسرائيل والولايات المتحدة وعبثية الإلتزام التقليدي بمتطلبات القضية الفلسطينية السياسية والإقتصادية والعسكرية وكلفها . مع أن مجرد

رفعه كشعار في أي بلد في العالم هو محل تساؤل كبير ، لأن مفهوم تقديم مصالح البلد على غيره من مصالح بشكل متوازن لا يضر بالتكاملية وبالبلد نفسها وينسجم مع دساتيرها ومفاهيمها وقضاياها هو مفهوم تقوم عليه الدول ويشكل محور سياساتها الخارجية والداخلية وموثق في دساتيرها وقوانينها وأنظمتها وممارساتها وموثق في فكر وأذهان المواطنين . وليصبح المستهجن وغير الطبيعي أن ترفع هذه الدول أو غيرها ذلك المفهوم كشعار ليثير الجدل في سبب رفعه . أما عندنا في الأردن فعلاوة على ذلك فإن توقيته في الظرف السياسي المعني والتناقض بين آلياته المتبعة ومضمونه التي يفترضها المواطن يثير الشك بأهدافه **التي تبدو أنها تحققت بعد مرور سنوات وتوقف معها الترويج الإعلامي للشعار .**

لقد سخر هذا الشعار في سلسلة من مقومات التحول في نفوس المواطنين بصورة غير مباشرة ولا معلنه ليعمل أو ليقتصر مفعوله على إضعاف الإرتباط القومي بين الأنظمة العربية والدول العربية وكذلك بين المواطنين العرب في الدول العربية وعزلهم عن مكونات الروابط التقليدية والموروثات المرتبطة بالمشروع القومي ، وتغييب فكرة المصير الواحد والأهداف المشتركة وإحلال فكرة التنافس بدلا من التكامل بين شعوب الدول العربية وخلخلة الإرتباط العربي المباشر بالقضية الفلسطينية وتخفيف المشاعر المعادية لإسرائيل . وعزلهم عن الهموم والمسائل المشتركة وخاصة السياسية التي كانت تجمعهم وبالذات ترويضهم لتفهم تحييد أو تراجع مسئولية الأنظمة العربية اتجاه فلسطين والقضية الفلسطينية واعتباره صراعا فلسطينيا \ إسرائيليا فحسب ، حتى بات لا يجمع الشبان العرب أو يشغلهم اليوم إلا احتياجاتهم الخاصة لا سيما المالية ومفرزات الحضارة الغربية الترفيهية المصدرة لنا عبر الفضائيات المعولمه كأولوية شبابية .

إن هذا كله يجيء وصولا لما تقرره وتنفذه الأنظمة المعنية ومنها الأردن من سياسات خارجية وداخلية بحكم الإملاءات انقاذا لوجودها في السلطة في المحصلة النهائية تحت عنوان حماية البلد وانقاذها من الاستهداف وانقاذها مع سكانها من الفقر والحاجة والضياع وضرورة الابتعاد عن كل ما يعيق تأمين هذه الأهداف ، ولتتقزم الدولة بالتالي وتتحوصل الى ما يشبه دولة العشيرة بسلوكها

ومفاهيمها وأهدافها . وقد جاء رفع هذا الشعار من قبل بعض الأنظمة العربية بالتزامن تقريبا ، حيث رفعت بعضها الشعار ومارسته وبعضها مارسته دون رفعه خجلا من مواطنيها أمام شعاراتها القومية المرفوعه **(ويجد القارئ في المتمم رقم ٣ من هذا الكتاب ملخصا تحليليا لمغالطة شعار (البلد أولا) وهدفه السياسي المقصود.**

الأداة الثانيه\لتمرير استحقاقات تطور السياسة الخارجية :

التحالف في الحرب ضد الأرهاب

لقد وُظفت هذه الأداه لتمرير وابتلاع تطور السياسة الخارجية وتبرير التحالف غير المتوازن والتعاون مع الولايات المتحدة من خلال الإستجابة لدعوتها في المشاركة في حلف لحرب مفتوحة ضد الإرهاب بمعناه بالمقصود أمريكيا \ إسرائيليا كمطلب حيوي أمريكي مفروض كما سيلي معنا ، توافق مع مصلحة الأنظمة العربية في التحول على الصعيدين الخارجي والداخلي واستغلته الدول العربية المشاركه وخاصة الأردن بنجاح .

وأما كيف تمت استفادة الأنظمة العربية ومنها الأردن من التحالف ضد الإرهاب لمساعدتها في التحول السلس في سياساتها الخارجية دون عوائق داخليه ، فذلك أن أي دولة عربية لدى مشاركتها في هذه الحرب تصبح طرفا مباشرا فيها // **والدولة التي تصبح** طرفا مباشرا في هذه الحرب تصبح مستهدفة بشعبها وأمنها واستقرارها مباشرة . وهذا سيخلق في تلك الدولة قضية أمنية داخلية وطنية أساسية ومشتركة يتوحد حولها الشعب مع النظام حماية لأمنه واستقراره وبقائه كأولوية . ومن ثم تسخر هذه القضية لتطغى على كل القضايا الأخرى . وتتراجع أمامها الكثير من المشاغل التقليدية للمواطن إقتصادية أو سياسية ، وتتراجع أيضا المبادئ والموروثات المرتبطة بالمشروع القومي . وبالتالي تتشكل القناعات وتمر التغيرات الجذرية في السياسة الخارجية بسلاسة .

إنه تحالف لا يقوم على المصالح المتبادلة بل على القتال مع الولايات المتحدة أو نيابة عنها وتحت توجيهها ضد عدو ليس بالضرورة أن يكون

مشتركا ، بكل ما في ذلك من مخاطر ومحاذير . حيث من غير الممكن تفادي الدولة المستهدفة من كوارث الارهاب وجرائمه وتداعياته ونتائجه بالوسائل الإحترازية وحدها .

أمّا أن هذا التحالف هو مطلب أمريكي فلأنه تحالف ينسجم مع السياسة الأمريكية الواقعية ومع تكريس زعامة الولايات المتحدة للعالم بتكريس ما يعرف بـ (policing the whole world) من خلال حرب عالمية مفروضه لمصلحة أمريكا ضد جهات غير رسمية أو غير حكومية بالغالب . وإن ما دل على كونها حرب أمريكية مفروضة وعلى اتساع مساحتها هو شعارها الأمريكي القائل **من ليس معي فهو ضدي** . وبالتأكيد فانه لو لم يوجد الإرهاب الذي استغلته أمريكا كوسيلة لهدفها فإنها ستعمل على إيجاد وسيلة بديلة .

ولا شك بأن هذا التحالف يحقق عمليا تبعية الدول وإخضاعها للدفاع عن المصالح والأهداف الأمريكية في أنحاء العالم ضد أي عدو لها إرهابي كان أو غير ارهابي يستهدفها أو نال وينال منها ومن مخططاتها . إضافة إلى أن ذلك يعني منح الحق للولايات المتحده بتحديد الجهة الإرهابية وعلى من يطلق هذا الاصطلاح دون تحديد معنى الإرهاب سيما وأنها تتماهى في ذلك مع ما تحدده إسرائيل .

إن الولايات المتحدة تعلم بأنه لا يمكن كسب الحرب على الارهاب الذي تقصده بالوسائل العسكرية وحدها ، **والمتمثل في مواجهة السلوك العربي والإسلامي العنيف غير الرسمي بشكليه أو بمضمونيه ، لإرهابي المتمثل بالعبثية والإبتزاز والايدولوجيات المتطرفه والتكفيرية ، أو النضالي المشروع** على امتداد فلسطين والعالمين العربي والاسلامي لمواجهة الاحتلال وتحقيق الحقوق المشروعة للشعوب . حيث أن هناك سلوكا يتمثل في المقاومة الفلسطينية والعربية المشروعة ضد الإحتلال والممارسات الإرهابية الإسرائيلية . ذلك أن **التعريف الحقيقي للإرهاب** الذي يتفق مع منظور الأوساط السياسية والقانونية في الأمم المتحدة هو \ ممارسة أحد طرفي معادله الضغط على الطرف الثاني باستخدام العنف أو الاتبتزاز ضد طرف ثالث أو هدف يخص أحد الطرفين مع كون هذا الطرف الثالث بريئا أو محايدا ، وذلك بهدف ابتزاز الطرف المعني من طرفي المعادلة للحصول منه على تنازلات أو مكاسب غير مشروعة سياسية

كانت أو مادية . وتكون طبيعة هذا العنف عادة متنافية مع القيم الإنسانية والأخلاقية وأداب وسلوكيات وقواعد الحروب . وقد شرّعت لأمم المتحدة صراحة نصال الشعوب للتحرر وضد الإحتلال واعتبرته حقا قانونيا وسياسيا وأخلاقيا وموجها ضد إرهاب الأنظمة والدول .

من مظاهر تطور السياسة الخارجية الأردنية

المظهر الأول / الإحجام عن استخدام الأوراق الضاغطه

أتناول هنا ثلاثة مظاهر كأمثله من مظاهر ودلائل تطور السياسة الخارجية ، وأبدأ بمسألة أساسية ومحير وتقع في صلب التحول في السياسة الخارجية وتطورها ، وربما أنها تمثل رسالة من هذا الطرح ، وهي الإمتناع عن استخدام **الأوراق الضاغطه** . وأعني هنا إحجام الأردن عن استخدام هذه الأوراق كأسلحة تمتلكها لحماية حقوق الدولة ، ومصالح وحقوق شعبها التي تعجز عن حمايتها أو تحقيقها بالطرق الأخرى . رغم أن هذه الأوراق تمثل أسلحة غير عنيفة وغير متعارضه ومتاحا استخدامها ومشروعا ، بل خلقت ووجدت أصلا كمصدر قوة للدول الضعيفة أو التي لا تستخدم القوة . ولا يكون استخدامها بالضرورة في سياق إستراتيجي معبر عن تغيير المواقف الثابته لدى النظام بقدر ما هو للتهديد والردع وإعطاء الأمر أولويته التي يستحقها عندما يؤثر على كيان الدولة . والأردن كان يستخدم ويجيد استخدام الاوراق الضاغطه لسنين وكان يجتهد في خلقها والإحتفاظ بها للحاجة كدوله ضعيفة عسكريا وإمكانياتاً . ولا شك أن اتفاقية وادي عربه وبنودها تشكل أكبر ورقة سياسية ضاغطة امتلكها الأردن بما لها من حيوية لاسرائيل وأمنها ، وبصفتها أي الاتفاقية تلقى اهتماما اوروبيا وأمريكيا عاليا وكواحده من دعائم السلام الذي تتصوره تلك الدول . وإن تلويح الأردن باستخدام هذه الورقة مشروع ومبرر قانونيا عندما تشعر أو حتى حين تدعي بحصول ضرر على مصالحها العليا وتغاضيا عن حقوقها ، وكذلك من واقع واجب التزام الطرف الأخر بروح

الإتفاقية . كما أن استخدامها متاحا بما تحمله من مواد يفترض أنها تحفظ حقوق الاردن وترتب التزامات له على إسرائيل .

فهناك العديد من القضايا الوطنية الحيوية والحقوق المهضومة من قبل اسرائيل ألتي لم يستطع نظامنا عمل شيء إزاءها بالطرق التقليدية المختلفة رغم ما يغطي بعضها في اتفاقية وادي عربة . وقد يتفهم المواطن تقاعس الدولة وعدم جديتها في معالجة بعض القضايا على خطورتها من واقع عدم موازاة أهميتها لدى النظام لأهمية اغضاب اسرائيل أو لاعتبارها تؤثر سلبا على أحد هدفي السياسة الخارجية ، كقضية الأسرى الأردنيين في المعتقلات الاسرائيلية وخطورة مفاعل ديمونة على سكان الجنوب الأردني والمياه والتطهير العرقي الممنهج ضد الفلسطينيين في فلسطين ، وإهانة واذلال واستهداف الأردني الداخل للأراضي المحتلة مقابل تسخير جيشنا في مرافقة وحماية الإسرائيلي لدى دخوله الأردن ، ومسألة تخلي إسرائيل عن تطبيق ألية مدريد ومرجعية القرار ٢٤٢ على المسار التفاوضي الفلسطيني([21]) . وحتى المستوطنات سنضعها افتراضا في هذه الفئة لتعقيدها وصلابة الموقف الاسرائيلي وتواطؤ الغرب في تساهله بشأنها ..

....لكن هناك قضايا في غاية الخطورة وكالضربة القاضية على القضية الفلسطينية ومشروع دولتها وعلى الأردن ككيان سياسي . بل في المحصلة قد يكون على النظام نفسه ، بمعنى على الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية . ويصعب التفكير بأي تفسير لعدم انتفاض النظام بالذات بشأنها واستخدامه لأهم ورقة ضاغطة يمتلكها وهي اتفاقية وادي عربه . والقضية التي أعنيها كمثال هنا هي **الجدار العازل** الذي يعلم كل واعٍ وكل سياسي أو متابع بأن خطورته تتجاوز التأثير على أمن الأردن السياسي والاقتصادي والاجتماعي إلى ما يؤدي اليه في المحصلة من تلاشي أدنى فرصة لقيام الدولة الفلسطينية عمليا على الأرض الفلسطينية وليصبح ذلك واقعا ماديا وسياسيا يصعب تجاوزه وهو ألأخطر لكون

---

[21] - حصلت اسرائيل من العرب على كل استحقاقاتها من القرار ٢٤٢ كمرجعية لعملية السلام قبل أن تفي بالتزاماتها على المسار الفلسطيني الذين لم يبق أمامم الفلسطينيين أية ورقة ضغط .

ذلك سيؤدي حتما ومنطقيا لاستيعاب مكونات الدولة الفلسطينية السياسية والسكانية في الأردن والتي تعلن اسرائيل بأنه الوطن الأصيل وليس البديل وقد مر معنا تفصيل ذلك .

ولا يمكن أن يكون السبب في موقف الأردن أمام هذه الحالة سوى أن التحول في السياسة الخارجية يتمادى في الرضوخ عن الحدود التقليدية في مغامرة ربما تذهب بالنظام قبل الكيان السياسي للدولة وهويتها ، وتذهب بالحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف . فالحكومات الاردنية المتعاقبة وبصرف النظر عن موقف وسلوك السلطة الفلسطينية تعلم كما يعلم النظام خطورة الجدار هذه ويعلم الجميع بأنه يؤمن انفصال الإسرائيليين عن الفلسطينيين من جانب واحد ويحول ما يتبقى من الضفة الغربية إلى ثلاثة سجون أو محابس طاردة باتجاه الأردن ، وعادمة لإمكانية قيام دوله ، وتعلم أيضا أن فكرة ومشروع تصفية مكونات الدولة الفلسطينية في الأردن كما مر توضيحه هي قضية إسرائيلية قائم تنفيذها على الأرض . ولأنها كذلك فهي قضية أردنية كما وضحنا سابقا أيضا ، ويقيني أن نظامنا يعلم بأن الاجراء الأردني الطبيعي والصحيح الذي كان متوجبا عليه فعله كمتضرر أساسي إلى جانب كيان الدولة ومصلحتها الأعلى ، أن لا يترك الحكومة تتعامل مع مسألة الجدار كغيرها من الدول العربية وان لا تنحو نحو المظاهرات السياسية والضجيج الاعلامي الأجوف والذي توج بتقديم المرافعات إلى محكمة العدل الدولية من أجل رأي إستشاري غير ملزم وغير منتج ، بل كان عليها والباب ما زال مفتوحا أن تلجأ إلى اتفاقية وادي عربه وتصورها لعملية السلام في الشرق الأوسط وأن تنظرالى الفرع أ من الفقرة ٣ من المادة ٤ من الاتفاقية التي تمنع الطرفين الأردني والإسرائيلي من الأعمال والانشطة التي تضر بأمن الطرف الأخر والى الفقرة السادسة من المادة الثانية من الاتفاقية التي تنص على أنه لا ينبغي أن يسمح بتحركات السكان القسرية ضمن مناطق نفوذ أحد الطرفين بشكل قد يؤثر على الطرف الأخر. وأن تحمل ملف مرافعتها وتلك الخروقات والمحاذير الخطيرة وتسير به غرباً باتجاه النهر وتقدمه بنفسها إلى الحكومة الاسرائيلية بدلا من تقديمه الى محكمة العدل ثم تضع هذا الجدار في كفة ميزان ومجمل اتفاقية وادي عربة في الكفة الثانية والعالم سيقف إلى جانبها . **لأنه**

موضوع قانوني ويؤثر على كيان ووجود الدولة الاردنية الملتزمة باتفاقية السلام التي تبدو لقارئها كاتفاقية صداقة وتعاون .

.. وهناك سابقة ناجحة قام بها الملك حسين مستغلا الورقة الضاغطة بمسألة هي أقل خطرا من مسألة الجدار وذلك حين ابلغ اسرائيل بأن اتفاقية وادي عربه كلها بكفة وانقاذ حياة خالد مشعل بكفة ، وكان له ما أراد .

أما إذا لم تتوفر الإرادة السياسية لدينا لفعل ذلك ولم تكن للقضية الفلسطينية أولوية حتى عند السلطه الفلسطينية فلعل المسئولين الأردنيين يدركون أن الاستمرار في بناء الجدار هو عمل عدائي من أعمال الحرب ضد مستقبل الكيان السياسي الأردني ونظامه القائم وبالتالي يقع في صميم مسئوليات مجلس الأمن لا سيما بعد أن أفتت المحكمة الدولية ببطلانه . فما معنى السكوت أو القفز عنه وعدم اعطائه أولويته. أليس السبب يكمن في السياسة الخارجية الأردنية وتطورها الذي يعزلنا عن فلسطين حتى لو كنا نحن الضحية .

وأخير أضع ملاحظة حساسة أمام الحكومة الاردنية في هذا السياق وفي إطار السياسة الخارجية . وهي أن مؤشرات فشل حل الدولتين نظريا وعمليا على الأرض ماثله بنتائجها على الأردن بالذات ، والدول عادة تضع خططا مدروسة لتحقيق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية على سبيل المثال . أليس للشعب الأردني أن يتساءل عما اذا كان من الجرائم السياسية أن لا توضع خطة مدروسة وسيناريوهات إحترازية ومدروسة أمام فشل حل الدولتين وما نواجهه من خطر استهداف كياننا السياسي أو مستقبل الأردنيين والقضية الفلسطينية .

المظهر الثاني/ عزل المسار التفاوضي الفلسطيني عن المسئولية العربية

هناك ملاحظة يستشعرها ويعيشها كل مواطن أردني وعربي كملاحظة مستجدة عليه ، هي في الواقع من مظاهر تطور السياسة الخارجية العربية والأردنية . وهي استفراد إسرائيل بعملية التفاوض والتعامل مع الفلسطينيين معا ،بقبول عربي شامل وبوقوفهم على الحياد إلا بقدر ما تريده وتقبل به إسرائيل نوعاً واتجاهاً وكماً من أية دولة عربية هي تحددها ، لتصبح القضية

الفلسطينية قضية غير قومية . وينسحب تحييد الأنظمة العربية هذا عن الفلسطينيين والقضية الفلسطينية على حالة تعرض الفلسطينيين لمذابح التطهير العرقي والتهجير الممنهج والمقنن إسرائيليا ، والسكوت عن كل الاجراءات القانونية والادارية لتهويد القدس وتغيير معالمها والتضييق على سكانها ، وكل متعلقات العرب المادية فيها كمكان يخص العرب جميعا من حيث المعتقد لا من حيث كونها أرضا عربية فحسب . وكما ينسحب حديثنا هنا على شعوب الدول العربية كمسئولية يتحملونها كما تتحملها أنظمة بلدانهم .

ولا شك أن تحييد الدول العربية هذا عن القضية الفلسطينية وعن فلسطين مُقنّناً في اتفاقيات السلام التي عقدتها إسرائيل مع بعض الدول العربية لكنه انسحب على كل الدول العربية بشكل أو أخر من واقع تطور سياساتها الخارجية مع تطور سياسات دول المواجهه. ولا أقول أن هذا هو أيضا بموافقة الجانب الفلسطيني أو بالتنسيق معه بل أقول بسكوت تام من السلطة الفلسطينية. ولعل من أغرب مظاهر القبول العربي بالاستفراد الإسرائيلي بالفلسطينيين هو سكوتهم على عدم اعتماد اسرائيل للقرار ٢٤٢ على الأراضي الفلسطينية المحتله في حين أن القرار كله قائم على هذه الحاله .

واذا كانت هناك ملاحظة حساسة في هذا الشأن توضع أمام الحكومات الأردنيه والقيادة على وجه الخصوص ، فهي أنها تدرك الرابطه الوثيقة بين مكونات القضية الفلسطينية وطريقة معالجتها وبين حساسية وخطورة ذلك على المصالح الأردنية العليا . **أليس دوام التنسيق الأردني \ الفلسطيني** هو حقا لا يجب تجاوزه في الوقت الذي نرى فيه أن الأردن قد استبعد في مرحلة سابقة واستبدل بمصر مبارك وأن مبارك ذهب وأصبح التنسيق من بعده فلسطينيا \ اسرائيليا \ أمريكيا ، وبقي الأردن بموقع من يوضع بصورة المفاوضات كما يصورونها هم دون أن يكون شريكا أساسيا . وأقول هنا بان هناك دولاً مراقبة في المحافل الدولية وتحضر اجتماعاتها بهذه الصفة ، حماية لمصالحها، أليس من حق الاردن أن يكون مشاركاً حتى بهذه الصفه في المسار التفاوضي الفلسطيني .

يلاحظ المتابع أنّ ذِكرَ حق العودة أخذ ينعدم في أية اتفاقية أو معاهده مع إسرائيل وفي أي محفل نقاش رسمي لمسألة اللاجئين تكون فيه اسرائيل طرفا ، ويقتصر الحديث عن البعد الانساني بدلا من البعد السياسي وعن التوطين والتأهيل والمعالجة الإنسانية مع صرف أو إطلاق عبارة القانون الدولي وقرارات الأمم المتحده بصورة منعزله عن حق العودة . وتتحدث المادة الثامنه الخاصة باللاجئين من اتفاقية وادي عربه بفقرتيها (١،٢) عن وجود مشاكل إنسانية وبشرية يسعى الطرفان لتسويتها في المحافل المناسبه بمقتضى القانون الدولي ، في حين تنص نفس المادة بالفرع ب من الفقرة ٢ ، بأن يكون ذلك ضمن اطار ((المجموعة متعددة الاطراف حول اللاجئين)) بالتزامن مع المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم للمناطق المشار اليها في المادة ٣ من المعاهده . وهنا لا أرى مناطق مذكوره سوى الباقورة \ نهاريم والغمر\ تسوفار والموضوع أغلق . وكذلك ينص الفرع ج من نفس الفقرة الثانية بأن تكون التسوية \ من خلال برامج الأمم المتحدة الاقتصادية الخاصة باللاجئين بما في ذلك المساعدة في **توطينهم** ..

والملاحظة الهامة هنا أن لجنة عمل اللاجئين هذه والتي توقف عملها كانت قد حددت جدول أعمالها التي شارك الأردن فيها بأربعة نقاط ليس منها ما يتعلق بالعودة أو حقها . وهذه النقاط هي \ القاعدة البيانية ومساعدة اللاجئين ولم شمل العائلات وايجاد فرص عمل ورعاية الطفولة . والأردن كصاحب المصلحة الأولى بمسألة اللاجئين لم يكن موقفه داخل مجموعة عمل اللاجئين حذرا ولا قياديا ولا متميزا كتميز خصوصيته ولم يقم بما كان متوقع منه أن يقوم به ، فعلاوة على موافقته على جدول أعمال مجموعة اللاجئين أعلاه الذي لا يتعامل مع المسأله كمسألة سياسية ولا مع العودة ولا حقها ، فإنه أي الأردن ممثلا بوفده قد وافق في الاجتماع التأسيسي لمجموعة عمل اللاجئين[٢٢] ، على هدف

---

[22] - عقد الإجتماع التأسيسي في كندا وبرناستها في شهر أيار عام ١٩٩٢ مع الاتحاد الأوروبي كمنظم وبمشاركة اسرائيلية وعربية محدودة.

المجموعة المعلن وهو نصا \\ ابقاء التواصل مستمرا بين اسرائيل والجانب العربي \\ حيث استطاعت اسرائيل بالتعاون مع الدول الغربية في اللجنة ان تنجح في بلورة كيفية معينة بديلة عن حق العودة للتعامل مع ملف اللاجئين وهي \ **البحث عن حل قابل للتطبيق لمشكلة اللاجئين** \\ رغم ما في ذلك من تخلي عن أسس التسوية في إطار الشرعية الدولية الممثله بقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي . وحتى دون النص على أن يكون الحل هذا عادلا إلى جانب عبارة\\ حلا قابلا للتطبيق .

وبالطع فان القول بعدم وجود إمكانية عملية لعودة اللاجئين إلى موطنهم ضمن الظروف القائمة سياسيا وديمغرافيا في فلسطين المحتلة باسم اسرائيل اليوم، لا يلغي ولا يجب أن يلغي حق العودة كحق قانوني وتاريخي وأخلاقي لكل لاجئ فلسطيني ،مما يحتم الإعتراف به أولا ومن ثم تعديل الجملة لتصبح البحث عن حل قابل للتطبيق لتفعيل حق العودة (وليس لمشكلة اللاجئين)بمعنى العمل على تفعيله من خلال ايجاد الطريقة أو الآلية لذلك. وهي مسئولية المجتمع الدولي بما فيه الولايات المتحدة واسرائيل والدول العربية أن تجد هذه الآلية حتى لو كانت من خلال حل الدولة الفلسطينية الواحدة بسكانها من العرب وغير العرب .

ويجد القارئ في المتمم رقم ٤ من هذا الكتاب حقائق عن المسار السياسي والقانوني لمسألة اللاجئين الفلسطينيين والموقف الحقيقي لإسرائيل منها ، واقع مشاركتي في بحثها لسنوات في الأمم المتحدة كبند على جدول أعمالها ، ومن واقع عمل مجموعة اللاجئين المنبثقة عن عملية السلام .

الفصل السادس

متممات الكتاب ذات الصله

المتمم رقم ١

مصدر المصلحه العليا للغرب في دعم المشروع الصهيوني في فلسطين

يتصل هذا السبب مباشرة بانهيار واحتلال مملكة الخزر المتهوده في القرن الثالث عشر ميلادي والتي كانت قد نشأت في شمال القوقاز وشمال غربي بحر قزوين بحدود القرن السادس الميلادي وتهود سكانها الوثنيين في القرن الثامن الميلادي إثر تهود ملكها أو أميرها **(بولان)** كخيار سياسي من خارج الديانتين المسيحية والإسلامية لكي لا تقع المملكه تحت تأثير أي من الإمبراطوريتين البيزنطية أو الإسلامية . وكانت مملكة الخزر هذه قد قامت على انقاض حكم المغول للمنطقة أو شعب الهون Huns حيث بعد موت زعيمهم أتيلا في القرن الخامس الميلادي ، نزحت حينها قبائل البدو الخزر (Gaz بالتركية) من أواسط أسيا إلى الشمال وسيطروا على القبائل هناك وأسسوا دولتهم من شعوب وسكان تلك المنطقة .

وقد توسعت المملكه من خلال حروب داميه لتشغل أراضي الإتحاد السوفيتي سابقا وتصبح إمبراطورية ثالثة بحلول القرن التاسع الميلادي . **وكانت مملكة الخزر قد دخلت في حروب لمئة عام مع الخلافة الأموية** لتحمي دون قصد أوروبا الشرقية والوسطى من المد العربي الإسلامي حين تمكنت - أي دولة الخزر-- من منع الأمويين من اجتياز حاجز جبال القوقاز . حيث بقي المسلمون العرب هناك وتأسست الدول الإسلامية في تلك المناطق والتي ما زالت قائمة لليوم . وبهذا يقول أستاذ جامعة كولمبيا D.M Dunlop ما نصه \ **بعد موت (سيدنا محمد / صلعم) عام ٦٣٢ اتجهت الجيوش العربية شمالا حتى وصلت الى حاجز جبال القوقاز الذي يعني تجاوزها أن الطرق تصبح سالكة لأراضي اوروبا الشرقية ، ولو استطاعت جيوش دولة الخلافة قهر الخزر واجتياز هذا الحاجز الجغرافي فإن تاريخ أوروبا والعالم المسيحي واليهودي سيكون مختلفا عما هو عليه اليوم ، ففي القوقاز واجه العرب الخزر وحاربوهم لمدة قرن ومُنِعوا من أن تصبح أوروبا مسلمة** .\ انتهى الاقتباس \\

ويقول الاستاذ في جامعة رتجرز الامريكية Peter Golden ما نصه \\ **القليل من الطلاب يعرفون أنه لولا الخزر لكانت كل أوروبا الشرقية قد أصبحت**

**مقاطعة اسلامية ولكان هناك مسجد في المكان الذي تقوم عليه اليوم كنيسة السيدة العذراء Notre Dame . لقد كان للخزر قوات عسكرية قوية وقساة على اعدائهم جلهم من الأتراك والوثنيين. ويسمي المسلمون بحر قزوين Caspain ببحر الخزر ** انتهى الاقتباس .

والمستهجن أن الدول العربية والإسلامية قد أغفلت في كتبها وكتاباتها ومناهج طلابها التاريخية والتاريخ الديني ، تاريخ هذه المملكة المتهوده مع العرب والمسلمين تماما كما أهمله كتاب وباحثو الغرب لغاية بضعة عقود خلت .

الآن ، عندما انهارت هذه الإمبراطورية الخزرية وتلاشت عن الخارطة في القرن الثالث عشر ميلادي على يد التحالف الروسي البيزنطي تحولت إلى دول مسيحية وتحول سكانها المتهودين إلى مجرد رعايا مشتتين في بلادهم ليبدأ صراع مرير بينهم وبين الأوروبيين حين رفضوا اعتناق المسيحية ورفضوا التعايش مع الدول التي تشكلت على أراضيهم واصبحوا فيها رعايا . وكان مطلبهم الأساسي هو منحهم دولة خاصة بهم على بقعة من أراضيهم المحتلة واختاروا بولندا بالذات. ولم تكن فلسطين في مخيلتهم بداية([٢٣]).

لكن الدول الأوروبية المسيحية القوية رفضت ذلك الحل على حسابها كما رفضت مساعدتهم في إيجاد دولة لهم في امريكا الجنوبية وأفريقيا لعدم وجود المبرر الممكن تسويقه لكسب الدعم العالمي . فكان أن استمر الصراع بين الأوروبيين و يهود الخزر لقرون طويلة لجأ خلالها اليهود إلى ممارسة ارتكاب الجرائم الإقتصادية والاجتماعية والسياسية ونشر الفساد والرذيلة . وكان من غير الممكن على الحكام الأوروبيين التخلص من هذا الوضع المستشري رغم استخدامهم كل اشكال المواجهه العنيفه والطرد المتكرر الى أن تمكن يهود الخزر من اختراق المسيحية بكثير من المعتقدات الدينية وتشكيل

---

[23] - **بين السفير الأمريكي لدى الامبراطورية العثمانية خلال الحرب الثانية السير هنري مورغنثو والذي ترأس لجنة تقصي الحقائق في بولندا بين في تقريره الى الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون عام ١٩١٩ أن يهود الخزر في اوروبا الشرقية قد واظبوا على محاولات إقامة مملكة الخزر في بولندا كوطن شرعي لهم .**

الجمعيات المشتركة لذلك واختلاقهم لمصطلح jew الذي ساووه بكلمة يهود بالعربية([٢٤]) بمعنى أنهم من أحفاد إبراهيم وبني إسرائيل ، ولتأتي الصهيونية في مرحلة لاحقة وتتحالف مع الاوروبيين التواقين للتخلص من يهود الخزر لتسويق هذه الكذبة الكبرى كمصلحه عليا للأوروبيين تهيء لهم المبرر في تصدير السرطان الخزري المتهود لفلسطين كحق تاريخي وتوراتي مزعوم وتهيء لسكان مملكة الخزر وهم خلطة تركية مغولية سلافيه اسكندنافية احتلال فلسطين وانشاء دولة ليهود الخزر كوطن بديل عن وطنهم الخزري . وهم يحتلونها اليوم في حين لم تطأ اقدام اسلافهم يوما أرض فلسطين والمنطقه برمتها . وبالتالي فقد مثلت هذه الفكرة للحكام الأوروبيين قبولا شعبيا ودينيا في دولهم ومصلحة أساسية لهم في التخلص من مخاطر اليهود ومن مطالبتهم باقامة دولتهم على قسم من اراضي دولة الخزر التي أصبحت ضمن أوروبا المسيحية .

وللتوسع بكل التفاصيل وللاجابة على أي استفسار حول الخزر وتهودهم واقامة دولتهم وسقوطها وانتشارهم في اوروبا وامريكا وغير ذلك الكثير يمكن للقارئ الرجوع الى الفصل السادس من كتاب ثقافة الأسفار الذي أصدرته عام ١٩١٣ والإطلاع على المراجع المذكورة به.

---

[24] - يراجع كتاب Facts are Facts(the truth about Khazars) الى بنجامين فريدمان).

المتمم رقم ٢:

اقتباس نص التسوية الأسوأ التي طرحها نتنياهو بكتابه مكان بين الأمم والمؤدية في حالة مصداقية طرحه لها إلى فكرة الوطن البديل .

النص:

.....في ضوء ذلك إن ما يمكن أن تقدمه إسرائيل من تنازلات في عملية السلام الجاريه هو كالتالي:

١ – لكون قطاع غزة غير مهم من الناحية الإستراتيجية لإسرائل فيمكن منحه حكما ذاتيا يشتمل على كل شيء ما عدا الخارجية والدفاع.

٢ – يمكن إعطاء الضفة الغربية حكما ذاتيا لا يشمل سوى التعليم والصحة والشئون الدينية والتجارية ويبقى لإسرائيل حق التدخل الأمني والعسكري والسيطرة على المياه . ويمكن تقسيمها الى أربعة أقسام إدارية.

٣ – الوضع النهائي final status settlement فهو لغايات بحث قضايا مثل منح الفلسطينيين الجنسية الإسرائيلية أو الإبقاء على جنسيتهم الأردنية مع منحهم إقامة دائمة . وإن الحل الدائم يجب أن يقوم على عيش الفلسطينيين تحت السيادة اليهودية أو المشاركة بالسيادة.

٤ – مقابل ذلك وإذا ما أردنا إقامة السلام بهذا الشكل فإن هناك شروطا ومسائل يقتضي معالجتها من قبل الغرب كشرط لإقامة هذا السلام هي:

أ- إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين وفك كل المخيمات وإقامة مدن حديثة فوقها حيثما أمكن واستقبال اللاجئين الراغبين في شمال أمريكا وأوروبا ومساعدتهم للعيش في البلدان الغربية وإسرائيل.

ب- القضاء على ما يدعى حق العودة المشار إليه بالقرار ١٩٤ لعام ٤٨ .

ج -إلغاء قرار التقسيم الذي يدعو لتدويل القدس .

د - نزع الأسلحة غير التقليدية من العرب ومراقبة ذلك مستقبلا.

المتمم رقم ٣

شعار البلد أولا وهدفه ، وكأداه في تمرير التطور في السياسة الخارجية

إن ما يعطي الشعارات المرفوعة مصداقيتها هو دواعيها المنطقية وتطابق منطوقها مع مضمونها الممارس بحيث يدل مفهومها عليها ولا يستنبط استنباطا . والشعارات جميعها تحتاج الى آليات لتنفيذ مفهومها وهذه الآليات وحدها تدل أو لا تدل على مصداقية رفع الشعار بمفهومه المتطابق مع منطوقه من حيث أنها تخدم أو لا تخدم تحقيق ذلك المفهوم . وعندما لا تصب هذه الآليات في مصلحة تحقيق المضمون أو المفهوم فانها نفسها هي التي تكشف عن زيف الشعار وقد تكشف بنفس الوقت عن الهدف المقصود والمختبئ وراء منطوق الشعار . ومن هنا يفترض بالمفهوم البرئ للشعار كشعار (البلد أولا) أن يكون شعارا متوازنا يعني أن تحقيق المصلحة الوطنية للبلد يتقدم على ما سواه من مصالح وحسابات ولا ينفي بنفس الوقت وجود مصالح واهتمامات اخرى للبلد من خارج نطاق المصلحة الوطنية الصرفه دون التغاضي عن المبادئ والمرتكزات والقيم التي ينص عليها الدستور ودون أن تتناقض مع المصالح والقضايا القومية ودون تجاهل الموروث الفكري والسياسي الثقافي لمواطني الدوله.

إن هذا الشعار ينعدم رفعه كشعار في أي بلد غير البلدان العربية لأن مضمونه المفترض هو مفهوم تقوم عليه الدول ويشكل محور سياساتها الخارجية والداخلية وموثق في دساتيرها وقوانينها وأنظمتها وممارساتها ورفعه هو الذي يشكل تساؤلا . هذا رغم أن أي دولة أجنبية أو أوروبية مثلا تضم شعبا لا تربطه مع شعوب الدول الأخرى روابط العرق والقومية واللغة والتاريخ المشترك والمصير الواحد كالدول العربية بل تاريخا تشوبه التناقضات والصراعات بعكس الدولة العربية التي تنص دساتيرها في كل دولة منها على أنها أرضا وشعبا تشكل جزءا من الوطن العربي ومن الأمة العربية . حيث إذا ما رفعت دولة منها هذا الشعار دون ضوابط أو توضيح حاسم لدواعيه ومفهومه وحدوده ودون توضيح الآليات المتفقة مع مفهومه ودون استهداء بالدستور والقيم والمرتكزات المتوارثة فانه عندها ومع شيوع رفعه في دول عربية أخرى في

توقيت واحد في الظرف الذي تمر به الأمة فانه وبالتأكيد يكون ذي مفهوم غير مفهوم منطوقه المفترض وربما يحمل معاني انقلابية في المفاهيم الفكرية ودلالات سياسية معينة تخص الأنظمة العربية والضغوطات عليها ومحاولات ابتزازها لتطوير سياساتها الخارجية والداخلية باتجاه أهداف ليست خيارا لها وليست بمصلحة شعوبها .

إن الحكم المسئول على مشروعية أو عدم مشروعية رفع هذا الشعار والوقوف على مفهومه وهدفه الحقيقين يكون باستعراض الحالات التي تبرر رفعه كخيار لزم اتباعه . وهذه الحالات تكمن في مواجهة الدولة إلى واحد من التحديات الثلاثة التالية :

التحدي الأول :

أن يكون هناك خلل أصاب المفهوم الطبيعي المتوازن للشعار تم اكتشافه مع وجود مؤشرات تؤكد أن هناك نتائج وحقائق ملموسة على الأرض تحمل إشارات معاكسة له وأنها تستند إلى تراجع في أولوية الولاء أو الإنتماء للوطن وعدم تقديم المصلحه الوطنية على غيرها لدى المواطنين أو لدى قسم كبير منهم . في هذه الحالة يكون رفع الشعار مبررا وأمينا بقدر ما يكون مفهومه وأهدافه واضحة وشفافة وبقدر ما تكون أليات تنفيذه مرتبطه بالمفهوم والهدف بشفافية ووضوح وتؤدي إليه .

إن معالجة هذا الإحتمال يفترض أن تكون من خلال أليات تتصل بالموضوع وتفترض قيام الدولة بالوقوف على مكامن الخلل التي تسببت في إضعاف النسيج الوطني أو إضعاف الإحساس بوحدة الإنتماء وصولا لمعالجتها. وهذه الأليات المفترضة تستلزم بالضرورة أن تقوم الدولة بمراجعات وإجراءات إدارية وتعديلية وتصحيحية في القوانين والأنظمة والتعليمات والممارسات على صعيد الدولة بحيث تكون متفقة مع الدستور. وفي هذه الحالة فإن المعالجة أو الآلية لا تكون بالأساس كما فعلنا نحن برفع الشعار بحد ذاته وتجيش حملات دعائية لا تخاطب عقول الناس ولا تقنع البسطاء ولا تقدم مذكرات تفسيرية ، بل وتحيد في بعض الحالات وربما في الأردن عن الهدف حتى تذكرنا أحيانا بالحملات الانتخابية وبالدعاية لمنتج تجاري فاسد .

الآن إذا أردنا معرفة عما إذا كان هذا الإحتمال هو سبب رفع الشعارفي الدول العربية ولنقل الأردن ، فإننا سنفترضه هو المدعى به ونناقش صحة هذا الإدعاء وهنا يجب أن نتجاوز الشكل إلى المضمون بمعنى أن لا نكتفي بمجرد وجود خلل في الإنتماء وفي تماسك النسيج الوطني بل علينا التأكد من أن هذه المشكلة المدعى بها أو التي نفترض وجودها ايضا هي السبب الحقيقي في رفع الشعار لا أن يكون تم الإتكاء عليها لتخفي السبب الحقيقي لرفع الشعار .
إن معرفة ذلك بسيط جدا ويكون عن طريق مراجعتنا آليات تنفيذ الشعار المطروحة أو المعتمدة وليس فقط بمراجعة المفهوم المعلن ، لأن اليات التنفيذ من المفترض أن تنصب على المفهوم الحقيقي للشعار وأهدافه ، فإذا كانت الآليات تتوافق مع المفهوم وتحققه فإن المفهوم يكون صحيحا ومقصودا . أما إذا كانت الآليات لا علاقة لها بتحقيق المفهوم المطروح للشعار وخاصة من الناحية العملية فبالتأكيد أنه ليس المفهوم الصحيح الذي يقف وراء الشعار .

وبناء على ذلك إذا استعرضنا أليات التنفيذ فإننا لا نجد منها ما يركز عمليا على آليات يستشف منها تعزيز الانتماء للبلد وتعزيز الوحدة الوطنية ولا من تلك التي تراجع نهج الدولة أو تعدله وتضع القوانين الدستورية وتعتمد الاجراءات الإدارية التي تسهم في خلق مجتمع متمدن يسوده المساواة بين المواطنين في الحقوق والمكتسبات والمشاركة السياسية وغيرها ، مما يعزز من ولاء المواطنين لبلدهم. بل نجدها تخلو من أي جديد أو مختلف عن الأليات المتبعه دوما أو عن ممارسات وتصريحات الحكومات بشأنها سابقا . كما لا يستخلص منها ما يدعو لرفع الشعار من حيث تركيزها على مسائل بديهية تدخل في نهج برامج عمل كل الحكومات المتعاقبه والتي تنصب على تحقيق وتقديم المصالح الوطنية على غيرها ، وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتعزيز علاقة الفرد بالدولة وما الى ذلك من إجراءات ، فجميعها محل اهتمام وتركيز تقليدي ومتجدد لكل الحكومات سابقا وحاضرا **وبهذا فان الدلائل والآليات وطبيعة المعالجة تشير إلى ان هذا الإحتمال حتى لو كانت حيثياته موجودة الا أنه ليس هو الذي يقف وراء رفع الشعار . وان عدم اعتماد هذه الآليات هنا يكون إما لأن البلد لا يعاني من مشكلة ضعف الانتماء أو أنه يعاني منها ولكن الشعار لا يقصدها كمفهوم .**

التحدي أو الحالة الثانية :

أن يكون هناك من يستهدف المفهوم المتوازن لشعار البلد أولا من جهات دولية خارجية لوجود تناقض أساسي بين هذا المفهوم واستحقاقاته وبين أهداف ومصالح تلك الجهات الدولية لسبب ما . أو أن هناك تحد لهذا المفهوم واستحقاقاته من قبل جهات داخلية ذات نفوذ حزبي أو سلطوي من مراكز قوى وغيرها تعمل على الإنتقاص أو النيل من هذا المفهوم بهدف زعزعة الوضع الداخلي خدمة لاستحقاقات ارتباطاتها الخارجية الملتقية مع مصالحها الذاتية ، وفي كلا الحالتين ، من واجب القيادة مواجهة هذا التحدي . ويكون هنا رفع الشعار عملا مبررا .

الآن اذا ما استعرضنا اشارات وجود هذا الاحتمال في الدول العربية التي ترفع الشعار ومنها الأردن فقد تختلف الأراء حول وجوده كدافع لرفع الشعار . لكن ربما يكون من المؤكد أنه غير موجود لديها بشكله الداخلي اطلاقا ، بل أن الموجود هو عكسه. في حين أن هناك بعض المظاهر والإشارات الدالة على وجوده بشكله الخارجي ولكن ليس إلى الحد الذي يهدد البلد ويستهدفه بالإحتلال أو الحصار أو المقاطعه وغيرها كما كان عليه الحال في العراق لسنوات طويلة دون أن يرفع او يمارس ذلك الشعار..... وبهذا وبشكل عام يمكن التقرير هنا والإستدلال على أن الدول العربية بما فيه الأردن التي ترفع ذلك الشعار لا ترفعه أو تنتهجه بدافع من هذا الاحتمال.

اما الحالة الثالثة :

فهو أن يكون المفهوم المتوازن لهذه العبارة في إطاره التاريخي والفكري والدستوري التقليدي لم يعد قائما أو مقبولا أو مقدورا على تبنيه في أذهان الأنظمه أو أصحاب القرار ، أو لم يعد ملائما أو مرغوبا به لديهم ، وأن النية تتجه إلى الخروج عليه ليأخذ مضمونا جديدا في إطار قطري بحت كخيار إستراتيجي للنظام يجري تكريسه بالممارسة والتسويق له خارج نطاق القانون والدستور . إن هذا الاحتمال ينطوي على ثورة في التفكير وعلى الأفكار المتوارثه والقائمة وانقلابا على الأهداف الاستراتيجية للأمة . ولا شك أن هذا

التوجه المفترض الذي قد يدعو لرفع مثل ذلك الشعار بشكل معزول عن الموروث الفكري والسياسي الثقافي إلى جانب تناقضه مع المنطوق والمضمون الدستوري يأتي بتوفر واحد من **دافعين أوكليهما** :

الدافع الاول :

أن هناك تناقضا قد برز أو تراءى لأصحاب القرار بين المصالح الوطنية من ناحية ، والقومية من ناحية اخرى . أو بين امكانيات تحقيق مصالح البلد أو القطر وشعبه وإمكانية المحافظة عليها من جهة ، وبين تنفيذ التزاماته الدستورية والقومية باعتبارها عاملا معوقا بحد ذاتها او أنها تتضمن معوقات ، أو ان تنفيذها ينطوي على محاذير سياسية خارجية ، من جهة أخرى . كما قد يتراءى لأصحاب القرار هنا بأن لا وجود لمصلحة عربية مشتركة ولا لخطر مشترك على الوطن والأمة العربية ، وأن الترابط بينها معدوم او أن ذلك بحكم الملغي أو هكذا يجب ان يكون عليه الأمر اعتباطا وتجاهلا للواقع ، وبالترجيح المنطقي فإن هذا الدافع لا يتشكل في ذهنية أصحاب القرار أو الأنظمة بمعزل عن الانتمائات غير القومية وحتى الوطنية أو بمعزل عن التأثيرات أو الضغوطات الخارجية .

اما الدافع الثاني :

فيقوم على وجود تحد خارجي قوامه الإبتزاز للنظام القائم نفسه ضمن الظروف غير المواتية شعبيا له، ألأمر الذي يولد قناعة لدى النظام بالإستجابة والتكيف واتخاذ الشعار كأداة استراتيجية لبقائه.

إن هذا الإحتمال الثالث فيما لو كان قائما وأنه هو الذي يكمن خلف الشعار ورفعه بأحد دافعيه المشار اليهما أو كليهما فلا شك عندها بأن هناك انقلابا في السياسة الخارجية وعلى المبادئ والثوابت السياسية لذلك البلد التي يحددها ويحميها الدستور ، إنقلابا لم يأت نتيجة قناعة لدى اصحاب القرار او متخذيه بأن المسيرة السابقه للبلد كانت خاطئه فهي جزء من ثقافتهم لسنوات طويلة . إنها مسيرة متوارثة وثقافة واحده ، ولا يأت من قناعة علمية أو واعية بوجود تناقض حقيقي بين مصالح القطر العليا وبين التزاماته الدستورية او القومية . اذ لا مبررات ولا مسوغات مطروحة للنقاش أو حتى مسموعة على صعيد أي دولة

عربية ترفع الشعار او تتبناه ، بل إنه انقلاب يرجح أنه اتى لدى توفر القناعة بعدم القدرة على إكمال المسيرة لسبب أو اخر على خلفية الرضوخ إلى ضغوطات خارجية مؤثرة في غياب التوازن الدولي وغياب النهج الديمقراطي في البلد .

المقصود بالشعار منطقيا :

لدى استبعاد الاحتمالين الأول والثاني ، وفي ضوء عدم منطقية استبعاد الإحتمال الثالث المتعلق بانقلاب الأنظمة على الأفكار والقناعات والاستراتيجيات والأهداف المتوارثه ، مع افتراض عدم وجود احتمال رابع متاح كمبرر لرفع الشعار بشكله غير المتوازن كما مر معنا ، فإن هذا الاحتمال الثالث يبدو هو الذي يقف وراء رفع الشعار أو تبنيه في معظم الدول العربية .

بمعنى أن الشعار هو ذو أهداف سياسية فرضتها اعتبارات من ذات الصفة ترمي إلى استجابة الانظمة العربية المعنية وتكيفها مع الوضع الدولي الجديد وتحقيق فكرة الشرق الأوسط الجديد التي تعزل الدول العربية عن بعضها وعن الشعب الفلسطيني وقضيته من ناحية وادماج اسرائيل في المحيط العربي والاسلامي في المنطقه من خلال معادلة تقوم على معلومين يقود احداها للاخر وهما أ / غياب او خلخلة مفهوم شرعيتها كأنظمة من وجهة نظر ديمقراطية كحالة فريدة في المنطقة وربما في العالم مازالت قائمة رغم حالة العولمة والتي يبدو انها عولمة موجهة بالنسبة للوطن العربي والامة . ب / ابتزاز الولايات المتحده الامريكية لهذه الانظمة بغية اجبارها لتطوير سياستها الخارجية باتجاه خدمة أغراض السياسة الخارجية الأمريكية الواقعية والمستجدة مستغلة وضعها المكشوف هذا وعزلتها عن شعوبها في تهديدها والتلويح باستخدامها لقانون القوة الغاشمة لمحاصرتها وملاحقتها والإطاحة بها وليصبح المقصود بالشعار هو مفهوم لمنطوق **شعار أخر هو شعار النظام أولا** قد جاء استحقاقا او تجاوبا مع المعادلة ذات المعلومين المشار إليهما . ولسهولة ابتلاعه وتسويقه فإن طرحه يتم على ثلاث درجات من حيث الشكل بحيث يتم الانتقال من أحدها إلى الأخر لفظا او ممارسة طبقا لتطورات الإستجابة لها وهذه الاشكال **هي البلد اولا ،ثم البلد اولا واخرا ، ثم النظام أولا .**

ولا شك أن هناك سندا منطقيا لتبني الأنظمه هذا الشعار بمفهومه غير المتوازن وهو أنها انظمة لا فضل لشعوبها عليها من حيث وجودها في السلطة ولا في استمرارية وجودها في الحكم وبالتالي فهي غير مسنولة في الواقع منطقيا أمام شعوبها .

المتمم رقم 4 :

المسار السياسي والقانوني ومحاذيره لمسألة اللاجئين الفلسطينيين والموقف الحقيقي لإسرائيل منها.

لا شك إطلاقا بأن الموقف العربي الرسمي المتطور من مسألة اللاجئين الفلسطينيين والمتبلور في المباحثات الرسمية والاتفاقيات ومجموعة عمل اللاجئين والمعاهدات مع اسرائيل بما فيه اتفاقية وادي عربه لا يتعامل مع المرجعية القانونية والسياسية للمسألة والمتمثلة بالأمم المتحدة ، ولا بجدية ووضوح مع العودة وحقها ولا مع لقانون الدولي الذي يحكم قضية اللاجئين . بل يتعامل معها كما تطرحها اسرائيل كقضية انسانية لها ما يشابهها وتخص المتبرعين بالحديث عنها والمساهمين الاختياريين بحلها . وإن ذكر عبارات الشرعية الدولية والقانون الدولي في العاهدات يكون على استحياء وبشكل معزول عن اعتمادها كسند للعودة وحقها . في حين أن التصريحات الرسمية الإعلامية على الهواء من خارج الإجتماعات والمعاهدات تتسابق في التأكيد على حق العودة طبقا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية .

أقول علينا في الأردن كمعنيين أساسيين أن نخرج من هذه الدوامة، فمسألة اللاجئين بالنسبة للأردن هي مسألة وطنية قبل أن تكون قومية ، وأنه يتأثر بكيفية تسويتها مباشرة بشكل يمس كيانه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي كما يمس الحقوق الفلسطينية ، إنها مسألة يجب ان تحظى باولوية جادة في السياسة الاردنية وان يتم التعامل معها بمهنية وحذر وشفافية من كل جوانبها الموضوعية والشكلية لترابطها . وأضع تاليا بعض الوجوه أو الجوانب التي تمس مسألة اللاجئين في إطار العنوان والتي يجب أن تكون واضحة لكل مفاوض عربي .

ألوجه الأول : مسألة اللاجئين الفلسطينيين هي بالأساس مسئولية الأمم المتحدة سياسيا وقانونيا وأخلاقيا ،كمنظمة وكدول صوتت لصالح القرار ١٨١ \ ١٩٤٧

إن الأمم المتحدة من خلال تشريعها وشرعنتها قيام دولة اسرائيل بموجب قرارها رقم ١٨١ \ ١٩٤٧ قد خلقت مسألة اللاجئين الفلسطينين بل قننت وجودها مسبقا . الأمر الذي يرتب عليها مسئولية تداعيات هذا اللجوء الفلسطيني وتأمين عودة كل لاجئ فلسطيني الى وطنه مع مستحقات هذه العودة . وإن الأمم المتحدة قد اعترفت بصورة غير مباشرة بهذه المسئولية من خلال مضمون الفقرة ١١ من قرارها رقم ١٩٤. وإن تحويل هذه المسئولية بطرق مباشرة وغير مباشرة إلى دولة أو دول بعينها يعمل على تآكل مسئولية الأمم المتحدة واعترافها بهذه المسئولية ويزيل تدويل مسألة اللاجئن ، بل يخلي مسئولية الأمم المتحدة كمنظمة مسئولة قانونيا وقادرة على تفعيل قرارها بعودة اللاجئين وتعويضم ، ويجعل من المسألة مسألة انسانية لكرم الدول المتآمرة . ويجعل طريقة تسويتها محل تبرع باجتهادات دولية ومحل منة من الدول يتحكمون بحدودها . فحالة اللاجئن الفلسطينيين تختلف عن طبيعة حالة أي لجوء عبر التاريخ وإلى اليوم فهي عملية إخراج شعب من وطنه وإحلال شعب أخر بقرار من منظمة الأمم المتحدة الحكومية الدولية .

فليست هناك من دولة بعينها على سبيل الحصر من خارج وجودها في إطار الأمم المتحدة مسئولة عن المسألة وقادره على الحل السليم . وبالتالي ليس من حق أي دولة عربية وفي أي اتفاق أو معاهدة توقعها أو لجنة أو ندوة تشترك فيها أن تخرج أو

تنجر لتناسي الأمم المتحدة كمرجعية قانونية وسياسية وأخلاقية مسئولة عن تسوية المسألة بطبيعتها \ السياسية \ القانونية ومن خلال تفعيل قراراتها .

وإن **التفسير القانوني** الموثق في الأمم المتحدة لمفهوم الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ الذي جاء من قبل لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين، ألجهة اللتي أوكلت بتفسيرها في حينه ،علما بأنه قد تكرس مفهوم خاطئ في أحاديث ومحادثات مختلف اللجان والمنتديات الدولية التي تناولت مسألة اللاجئين بما فيه تلك التي عقدت في إطار وعلى هامش مجموعة عمل اللاجئين المنبثقه عن المسار المتعدد الأطراف لعملية السلام التي انطلقت من مدريد ، وكذلك في معاهدات السلام بين بعض الدول العربية واسرائيل. وهذا التفسير بدوره يتجاوز إهمال اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ التي صاغها الأوروبيون في الأمم المتحدة على مقاسهم ومقاس تداعيات الحرب العالمية الثانية ، أقول تجاوز اهمالهم لوضع اللاجئين الفلسطينيين في تعريفهم للاجئ وفي مسئولية للأمم المتحدة التي اصدرت القرار ١٨١ الذي كان الأساس في لجوء الفلسطينيين .

إن النص الملزم والذي يعتد به للقرار رقم ١٩٤ التي تبنته وقدمته بريطانيا للجمعية العامة هو النص الإنجليزي وليس غيره من النصوص لأن القاعده في الأمم المتحده هي أنه إذا حصل خلاف أو تناقض بين نصين فإن النص الملزم حسب قواعد القانون الدولي هو النص باللغة التي أعد بها القرار الاصلي.

حيث بموجب هذا القرار تم إنشاء لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين من الولايات المتحده وفرنسا وتركيا بهدف تنفيذ الفقرة وتسهيل عودة اللاجئين وتأهيلهم ودفع التعويضات لهم . وكان على هذه اللجنة أن تعتمد تفسيرا لتلك الفقرة وهو ما حدث في حينه فعلا إذ قامت اللجنة بتفسير الفقرة ١١ كالتالي مقتبسا :

Resolves that the refugees wishing to return to their homes and live at peace with their neighbors' should be permitted to do so at the earliest practicable date, and that compensation should be paid for the property of those choosing not to

return and for loss of or damage to property which, under principles of international law or in equity, should be made good by the governments or authorities responsible.
Instructs the conciliation commission to facilitate the repatriation, resettlement and economic and social rehabilitation of the refugees and the payment of compensation, and to maintain close relations with the director of the United Nations relief for Palestine refugees and, through him with the appropriate organs and agencies of the United Nations.

"لقد ارست الجمعية العامة مبدأ حق اللاجئين في ممارسة اختيار حر بين العودة إلى ديارهم مع التعويض عن فقدان ممتلكاتهم او عن الضرر اللاحق بها من جهة ، وبين عدم العودة إلى ديارهم مع تعويضهم بصورة مناسبة عن قيمة الممتلكات التي خلفوها . وثمة مبدأ يبرز كنتيجة طبيعية للخيار الأخير وهو أن اللاجئين الذين يختارون عدم العودة سيكون لهم الحق في إعادة توطينهم في مكان اخر كما اشار الوسيط في تقريره....."

وبهذا التفسير يكون الأمر محسوما من الناحية السياسية المبكرة بحق العودة ، وبأن ما يعنيه القرار رقم ١٩٤ في فقرته ١١ هو التعويض لمن يعود ولمن لايرغب بالعودة من اللاجئين على السواء ، إضافة إلى استحقاق إضافي أفتت به اللجنة كحق لمن لايرغب بالعودة زيادة على التعويض يتمثل في تأهيله للحياة الكريمة وتوطينه ، وذلك على النحو الوارد في تفسير اللجنة صاحبة العلاقة المشار إليه . بمعنى أن التعويض والتأهيل والتوطين لمن لا يختار العودة بمحض ارداته الحرة هو حق وليس منة من المجتمع الدولي.

وكما أسلفت فإن القول بعدم وجود امكانية عملية لعودة اللاجئين الى موطنهم ضمن الظروف القائمة سياسيا وديمغرافيا في فلسطين ، لا يلغي ولا يجب أن يلغي حق العودة كحق قانوني وطبيعي وتاريخي وأخلاقي لكل لاجئ فلسطيني وأن تخلي العرب عنه يضعهم أيضاً في وضع محرج ومخزي أمام الدول التي

يجب أن يحترم موقفها ويُقدَر في دعم حق عودة الفلسطينيين وكذلك امام القانون الدولي ، مما يحتم الإعتراف به أولا ومن ثم العمل على تفعيله من خلال إيجاد الطريقة أو الآلية لذلك كمسئولية دولية جماعية ممثلة بالأمم المتحدة .

الوجه الثاني :

الحق الجماعي بالعودة

من الأمثله الأخرى لطمس حقوق اللاجئين الفلسطينيين هو إشاعة مسألة عدم وجود حق في العودة الجماعية في القانون وصولا لانسحاب ذلك على مسألة اللاجئين الفلسطينيين . وبالفعل فإن الكثير من السياسيين الغربيين يضمون صوتهم لإسرائيل بالقول بعدم وجود أي حق قانوني أو تاريخي لعودة اللاجئين بشكل جماعي والكلام هنا عن اللاجئين دون تخصيص لهويتهم . ونرى الكثير من المتبرعين لتأييد ذلك دون الإنتباه للغاية من هذه المغالطة .

إن الأوروبيين في هذا قد استندوا الى اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ٦٧ التي تتعامل مع اللاجئين كأشخاص لا كجماعة وهي اتفاقية وضعت للتغلب على صورة من صور أثار الحرب العالمية الثانية الاجتماعية والسياسية ولم توضع لتعرف اللاجئ من منطلق وخلفية عامتين . كما يستند أصحاب تلك المقولة في فهمهم هذا إلى كون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ قد تكلما عن حق الفرد أو الأفراد في العودة دون ذكر الحق الجماعي بالعودة، وهم بقولهم هذا يودون الغمز بالانتقاص من حق عودة اللاجئين الفلسطينيين وإثارتها كنقطة يمكن لها التشويش على الحق بالعودة الجماعية لهم وخاصة إذا اعتبرنا أن القرار ١٩٤ كونه صادرا عن الجمعية العامة يصبح بمثابة توصية غير ملزمة.

والرد القانوني هنا هو أنه علاوة على أن حق الفرد أو الأفراد لا يلغي حق الجماعة ، فإن بريطانيا الدولة اللتي صاغت القرار رقم ١٩٤ إنما صاغته لتسوية مسألة اللاجئين الفلسطينيين جميعا ، وإن هذا القرار الذي وافقت عليه جميع الدول الغربية بما فيها الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، إنما كانت تقصد منه الإعتراف بحق جميع من يرغب من اللاجئين الفلسطينيين بالعودة أن يفعلوا ذلك أفرادا أو جماعات ، وإن لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين التي انشأتها

الامم المتحده من الولايات المتحده وفرنسا وتركيا بغية تنفيذ الفقرة ١١ من القرار ١٩٤ الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين قد بينت من خلال تفسيرها المشار إليه بأن لا عائق أمام العودة الجماعية للاجئين الفلسطينيين الراغبين بالعودة. وقد أصبح هذا المفهوم بالشكل والمضمون يشكل مرجعا دوليا رغم مفارقة رفض دولنا العربية للقرار انذاك والتصويت ضده.

ومن ناحية أخرى فإن هناك ما هو أقوى أو متقدم قانونيا على إعلان حقوق الإنسان والعهد الدولي المشار اليه ، وهو إعمال مبادئ الامم المتحده التي تستند اليها الاتفاقيات والتي وقعت على ميثاقها جميع الدول الأعضاء ومن هذه المبادئ حق تقرير المصير الذي ورد في المادة الاولى من الميثاق والذي ينص على احترام المبدأ الذي يقضي في المساواة في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها ، ومن هنا وتمكينا للشعب الفلسطيني من ممارسة هذا الحق ، فإن حق العودة الفردي أو الشخصي في الحالة الفلسطينية يتأكد ويأخذ بعدا خاصا يمتد إلى ضرورة وشرعنة إعمال الحق الجماعي بالعودة حيث دون هذه العودة الجماعية أو الحق الجماعي في العودة يستحيل على الشعب الفلسطيني ممارسة حقه في تقرير مصيره .وهو الحق الذي لم يتمكن من ممارسته خلال فترة الانتداب . وبهذا كانت فلسطين واحدة من الأقاليم العربية التي وضعت تحت الانتداب وصنفت في الفئة (الف) حيث جميعها قد أصبحت دولا مستقلة باستثناء فلسطين بهدف تنفيذ وعد بلفور. ومن هنا يصبح لزاما على إسرائيل السماح بعودة جميع اللاجئين انطلاقا من التزاماتها المترتبة عليها بموجب الميثاق.

وأيضا هناك ممارسة تعتبر كسابقة في العودة الجماعية للاجئين في مناطق ودول افريقية واوربية مثل البوسنة والهرسك وباقي جمهوريات يوغسلافيا السابقه فان هؤلاء اللاجئين قد عادوا بصورة جماعية .

الوجه الثالث :

الموقف الحقيقي لإسرائيل من مسألة اللاجئين وخطورة الجهل به.

إن الوقوف على حقيقة الموقف الإسرائيلي من تسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين هو أمر بالغ الحيوية والأهمية للأردن وللمفاوض العربي لما فيه من جدوى تغيير منحى التعامل معه ، والوقوف على الأرضية السليمة لمعرفة ومواجهة النوايا الإسرائيلية والتنبه حين يطرح بصورة مزيفة أو هادفه لمسار أخر زائف أو هادف إلى غرض أخر ترتجيه إسرائيل من خلال التمويه بادعائها في التعاطي مع مسألة اللاجئين من خارج نطاق المسعى الحقيقي للتسوية ومن خارج مفهومها الحقيقي لكيفية التسوية، وكشفه وإفشاله، ووضعه أمام المجتمع الدولي الذي اعتادت إسرائيل على تسخيره لصالحها من خلال اخفاء نواياها الحقيقية .

إن المتتبع لتصريحات وممارسات المسؤولين الإسرائيليين وردودهم الرسمية حين إنشاء دولتهم والإعتراف بها والموثقة بشأن مسألة اللاجئين الفلسطينيين على صعيد الامم المتحده والمحافل الدولية الأخرى يدرك تماما طبيعة الموقف الإسرائيلي من مسالة اللاجئين الفلسطينيين ورؤية إسرائيل لكيفية تسويتها وبأنه موقف لم يتغير ، ويدرك بأن الموقف العربي الرسمي ما زال ولتاريخه يتعامل مع مسألة اللاجئين بمعزل عن حقيقة الموقف الإسرائيلي. بمعنى أننا نتفاوض مع الطرف الأخر بلغة عقيمة يجرنا إليها مضيعة للوقت وللحقيقه لحين استكماله الشروط المناسبة لتحقيق أو فرض التسوية التي يريدها استنادا لرؤيته أو لموقفه الحقيقي .

أما هذا الموقف الإسرائيلي فيقوم على ركنين أساسيين. أحدهما إجرائي \ موضوعي يتعلق بالتوقيت المرتبط بتحقيق أهداف موضوعية. والأخر موضوعي يتعلق بالرؤيه الإسرائيلية لطبيعة التسوية التي تريدها بصرف النظر عن اعتبارات الطرف الأخر.

أما الركن الأول :

فكان وما يزال أن اسرائيل تعتبر مسألة اللاجئين وتسويتها بمعنى البدء ببحثها موضوعا مرتبطا من حيث تحقيقه وتوقيته بانهاء حالة الحرب بينها وبين الدول العربية جميعها وبالتسوية النهائية للقضية الفلسطينية. وهو موقف استراتيجي ثابت لها. فالمسألة بالنسبة لإسرائيل غير مرتبطه كما نتصور نحن العرب باعترافها بحق العودة ولا ينتهي بانتزاع إعتراف بهذا الحق ولا بالمقاضاة ولا بحشد مظاهرات سياسية أو ندواتية. بل إنها مرتبطة بمسائل عملية موازية تحتفظ بها إسرائيل بصورة ممأسسة لا يختلف فيها حزبا سياسيا عن أخر، وبقدرتنا بنفس الوقت على كشفها والتعامل معها.

إن هذا الموقف الإسرائيلي معبر عنه من قبل إسرائيل في كل المناسبات التي أثير فيها الموضوع بجدية في المحافل الدولية أو من قبل الأمم المتحده وهو مسجل برسائل اسرائيلية خطية ومحفوظة بالأمم المتحده منذ وساطة الكونت برنادوت. وقد بدأ ذلك في رسالة وزيرخارجية حكومة إسرائيل المؤقته إلى وسيط الامم المتحده بتاريخ ١٩٤٨/٨/١م . ومما جاء فيها...((. ونحن على إقتناع بان الأحداث ستثبت أن أي إعادة للاجئين تتم على اسس انسانية بحتة قد اخطئ تصورها.....ولسوف تطرح هذه المسألة على بساط البحث حين تبدو الدول مستعدة لعقد معاهدات صلح مع إسرائيل ، فيوجد لها حل بناء بوصفها جزءا من التسوية العامة .))

كما جاء على لسان بنغورين من خلال رده على الفقرة ١١ من القرار١٩٤ ما نصه وأقتبس((....ان مسألة اللاجئين من بين المسائل التي ينبغي بحثها وحلها في اطار المناقشات العامة والرامية إلى إقرار السلم في فلسطين)).

إن ممارسات اسرائيل على أرض فلسطين وممارساتها السياسية تؤكد ثبات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على هذا الموقف ، وعدم استعدادها للبت في هذه المسألة . بل تعطي الأولوية لعقد معاهدات سلام مع الدول العربية وتسوية

القضية الفلسطينية على الطريقة التي تؤمن لها تحقيق منظورها لتسوية مسألة اللاجئين مسبقا.

أما الركن الثاني:

فيقوم على طبيعة رؤية إسرائيل الحقيقية لمسألة اللاجئين الفلسطينيين وكيفية تسويتها وهي رؤية تنطق بها إسرائيل بوضوح وثبات حينما تطرح مسألة اللاجئين في المحافل الدولية ، في حين يشوب كلامها الغموض والعموميات لدى تناولها المسألة في معاهدات السلام بينها وبين الدول العربية او التفاوض الثنائي . وينطلق هذا الموقف من تحميل العرب المسئولية كاملة عن حرب ١٩٤٨ وتداعياتها . وتدعي بأن العرب قد رفضوا قرار التقسيم وقاموا بشن حرب على اسرائيل ، وأن تلك الحرب قد تسببت بهروب ٦٠٠٠٠٠(ستمائة الف) يهودي كلاجئين من الدول العربية إلى اسرائيل ومناطق أخرى في العالم تاركين أملاكهم وراءهم وأنه قد تم إدماجهم في إسرائيل وفي دول اخرى . وأن هؤلاء هم مقابل ٥٩٠٠٠٠(خمسمائة وتسعون الف) لاجئ عربي تركوا بيوتهم نتيجة تلك الحرب التي شنها العرب بعد رفض قرار التقسيم ، وأن العرب رفضوا إدماجهم معهم كما فعلت إسرائيل مع اللاجئين اليهود. وعليه فإن تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين يجب ان تتم من خلال توطين هؤلاء اللاجئين في المجتمعات العربية وغيرها من الدول كحل قابل للتطبيق ومتماثل مع الإجراء الإسرائيلي . وأن أقصى ما يمكن أن تسهم به اسرائيل في هذا المجال هو قبول عدد قليل من هؤلاء اللاجئين في إطار ما تسميه بلم شمل العائلات ، وبما لايشكل حسب رأيها أي خلل أمني أو مساس ديمغرافي في العنصر اليهودي. **ومن هنا فان عدم اعتراف إسرائيل بحق العودة هو ليس من قبيل انكارها لهذا المبدأ كمبدأ** ، بل إنها لا تعترف بحق العودة للاجئين الفلسطينيين بالذات كحالة خاصة وكتجربة قابلتها تجربة مماثلة مدعى بها على الجانب الإسرائيلي وسويت بطريقة معينة. أما من حيث التعويضات فإن إسرائيل ترى بأن أي مطالبة عربية بتعويضات سيكون في إطار تسوية نهائية وسيقابلها مطالب إسرائيلية مقابلة بتعويضات عن ممتلكات اللاجئين اليهود في الدول العربية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن إسرائيل كانت تفكر قبل أن تحضرها فكرة استغلال اللاجئين اليهود المزعومة كوسيلة لطلب التعويضات عن ممتلكاتهم المزعومة مقابل التعويضات المطلوبة للفلسطينيين ، أقول كانت تفكر بوسيلة أخرى تختبئ وراءها. وهي طلب تعويضات من الدول العربية مقابل ما خلفته حرب ١٩٤٨ من خسائر مزعومة لإسرائيل. وهذا يتضح من نص رسالة وزير خارجية الحكومة المؤقته لإسرائيل إلى وسيط الامم المتحدة بتاريخ ١٩٤٨/٨/١.

إن التصور الدولي المتبلور حول كيفية تسوية المسألة متجه للتطابق مع الموقف الإسرائيلي والمتتبع للمناقشات الدولية في إطار مجموعة عمل اللاجئين في المسار المتعدد الاطراف للعملية السلمية المنطلقة من مدريد يدرك أن إسرائيل استطاعت من خلال تلك الندوات والنقاشات ان تحقق هذا الغرض.

المراجع

يجد القارئ المراجع التي تتطلبها بعض جزئيات ما جاء بهذا الكتاب في المتن مع نصوص الموضوع ومن خلال حاشياته . باستثناء عدم الإشار للوثائق المصورة قبل التشحيط عليها في كتاب Taking Side الى Stephen Green لعام ١٩٨٤ لعدم منا سبتها . وكما ذكرت فإن جل ما كتبته هو من نتاج فهمي ورؤيتي الخاصة خلال تجربتي الطويلة في العمل الدبلوماسي الثنائي والمتعدد الأطراف لعقود . وكذلك من خلال مطالعاتي وملاحظاتي الحسيه

المحتويات

الاهداء ٥

تقديم من الكاتب ٧

للقارئ من الكاتب ٨

الفصل الأول

تشكيل الساسة الخارجية الأردنية ومحدداتها

-- مفهوم السياسة الخارجية ١٣

-- مفهوم النظام ١٤

-- طبيعة محددات السياسة الخارجية الأردنية وارتباطها بإنشاء الدولة وبسياستها ١٥

-- محددات تشكيل السياسة الخارجية الأردنية ١٨

--المحدد الأول \ المشروع الصهيوني والوطن البديل ١٨

--المحدد الثاني \ اختزال الهويتين الاردنية والفلسطينية المستقلتين ودمجهما ٣٣

--المحدد االثالث \ المالي \ الاقتصادي ومحظوراته ٤٠

الفصل الثاني

أهداف السياسة الخارجية الأردنية ومستلزماتها

ومتطلبات تحقيقها كأهداف مساعده

-- تحديد الأهداف ٤٩

الهدف الرئيسي الاول للسياسة الخارجية الاردنية وطبيعته ٥٠

الهدف الرئيسي الثاني للسياسة الخارجية الاردنية وطبيعته ٥٠

مستلزما ت ومتطلبات تحقيق هدفي السياسة الخارجية الأردنية

كأهداف بخدمة الهدفين الرئيسين ٥٢

-- مستلزمات ومتطلبات تحقيق الهدف الأول على الصعيدين الخارجي والداخلي... ٥٢

-- المستلزم الأول ومتطلباته على الصعيد الخارجي ٥٢

-- المستلزم الثاني ومتطلباته على الصعيد الداخلي \ العسكري والمدني ٥٦
-- المستلزم الثالث \ منع تبلور تنظيمات بديلة ٦٠
-- الهدف الثاني للسياسة الخارجية وأساليب تحقيقه غير المواتية ٦١

الفصل الثالث

طبيعة السياسة الخارجية الأردنية

الاحتكارية، الملامح والخصائص، صعوبة التنفيذ

--احتكارية السياسة الخارجية ومسارها.....٦٧
--ملامح وخصائص السياسة الخارجية الاردنية ٧١
تداعيات جهل المسئولين بالساسة الخارجة على تنفيذها ٧٢

الفصل الرابع

عملية اتخاذ القرار في الأردن

--طريقة اتخاذ القرار.....٨١
--انواع القرارات في الأردن وآلية اتخاذها وتنفيذها.....٨١

الفصل الخامس

تطور السياسة الخارجية الأردنية وأدواتها

--طبيعة التطور في السياسة الخارجية و \ ولشرق الأوسط الجديد.....٨٩
-- استحقاقات تطور السياسة الخارجية وخيارات الأنظمة واختياراتها ٩١
-- أدوات تمرير التطور في السياسة الخارجية ٩٣
القطرنة غير الراشده ٩٣
التحالف في الحرب ضد الإرهاب.....٩٥

من مظاهر تطور السياسه الخارجيه

--الإحجام عن استخدام الأوراق الضاغطه.....٩٧
--عزل المسار التفاوضي الفلسطيني عن المسئولية العربية ١٠٠
--التعامل مع مسألة اللاجئين الفلسطينيين بمعزل عن حق العوده.....١٠٢

الفصل السادس

متممات الكتاب ذات الصله

المتمم رقم ١

--مصدر المصلحة العليا للغرب في دعم المشروع الصهيوني ١٠٧

المتمم رقم ٢

اقتباس نص التسوية التي طرحها نتنياهو بكتابه مكان بين الأمم والمؤدية إلى فكرة الوطن البديل.....١١٠

المتمم رقم ٣

--شعار البلد أولا وهدفه ، وكأداه في تمرير التطور في السياسة الخارجية.....١١١

المتمم رقم ٤

--المسار السياسي والقانوني ومحاذيره لمسألة اللاجئين الفلسطينيين والموقف الحقيقي لاسرائيل منها ١١٧

نبذة عن المؤلف

الاسم \ فؤاد أنور البطاينه\ مواليد عمان ١٩٤٧

-- مؤسس ومدير بيت الأردن للدراسات والأبحاث
-- عضو رابطة الكتاب الأردنيين واتحاد الكتاب والأدباء العرب
-- التحق بالعمل الدبلوماسي عام ٧٣ وتدرج في السلك من رتبة ملحق الى سفير
-- عمل مديرا لمختلف دوائر وزارة الخارجية
-- عمل قائما بأعمال السفار في بيروت أثناء الحرب الأهلية
--عمل نائبا للمندوب الدائم لدى الأمم المتحدة\ نيويورك
--شارك في أعمال أحد عشردورة عادية للجمعية العامة للأمم المتحدة وعدة دورات استثنائية
-- عمل سفيرا فوق العادة ومفوضا لدى الجمهورية اليمنية من عام ٩٧ – ٢٠٠١

المؤلفات:

-- الأمم المتحدة – منظمة تبقى ونظام يرحل (الكتاب يدرس في الجامعات السعودية والعراقية كمنهاج
-- المشهد الأردني – من إرث الثقافة إلى مفهوم الدولة
-- شيطانية الأسفار وخطأ الغرب التاريخي
-- الشمس فوق الأردن – الخيار والخيار الأردني – الوطن البديل والواقع المر
-- أوراق الاعتماد لملك صادق – سر مركزة القدس في الأديان ومبدأ التسوية
-- ثقافة الأسفار- بحث في اليهود القدامى والتوراة ويهود اليوم الخزريين
-- السياسة الخارجية الأردنيه وتطورها
-- كتب بحوثا و أوراقا في القضايا الدولية وحاضر في العلاقات الدولية وأعمال الأمم المتحدة داخل وخارج الأردن .

السياسة الخارجية الأردنية وتطورها

Jordanian Foreign Policy and Its Evolution

يتناول الكتاب بشفافية ، السياسة الخارجية الأردنية من وجهة نظر تاريخية / سياسية وواقعية، من مختلف وجوه أركانها بعيدا عن المجاملات والصياغات التي اعتاد المواطن الأردني قراءتها أو سماعها.

اشتملت الدراسة على المحددات السياسية الأجنبية/ الصهيونية التي من أجلها أنشأ المستعمر الدولة الأردنية على غرار وهدف يختلف عنهما في بقية الدول العربية السايكوسبيكية ، وتأثير هذه المحددات على صياغة وتشكيل السياسة الخارجية الأردنية ووجهتها ، وعلى إسهامها في تحديد الأهداف الرئيسية لها التي بلورتها القيادة الهاشمية ، وما ترتب على تحقيق هذه الأهداف من مستلزمات ومتطلبات داخلية وخارجية غير مواتية أصبحت بحد ذاتها أهدافا إضافية في خدمة الأهداف الرئيسية ومسئولة عن معاناة الأردنيين وتهديد مستقبل كيانهم السياسي، والكيان السياسي الفلسطيني. وتتعلق هذه المحددات بالمشروع الصهيوني في فلسطين والوطن البديل، وباختزال الهويتين الفلسطينية والأردنية ودمجهما، وكذلك الحصار المالي / الاقتصادي على الأردن .

وكما يتناول الكتاب طبيعة السياسة الخارجية الأردنية وخصائصها وجهل المسئولين الأردنيين بها لطبيعتها الإحتكارية ، وتداعيات تنفيذ القرارات والسياسات من الدرجة الثانية التي لا يشرف الملك على تنفيذها مباشرة . و يأتي المؤلف على عملية اتخاذ القرارات في الأردن على أنواعها مع الأمثلة .

كما أفرد المؤلف فصلا من الكتاب إلى تطور السياسة الخارجية الأردنية منذ تسعينيات القرن الفائت وأدوات تحقيق هذا التطور الذي يعتبره أكثر سلبية على الصعيدين الداخلي والخارجي . وكما اشتمل الكتاب على متممات من ذات الصلة بمواضيع الكتاب .

فؤاد البطاينه

العبدلي - عمارة الددو - هاتف ٥٦٨٤٠٩٢ خلوي ٠٧٩/ ٥٩٣٣٤٩٢
الأردن - عمّان مقابل البنك العربي - ص.ب ٩٢٧٤٣١ عمان ١١١٩٠ الأردن